موسوعة

عالم المخابرات

كل شيء عن الجاسوسية والاستخبارات في العالم



موسوعة عَالَم المخابَرات

كُلُّ شيء عن الجاسوسيَّة والاستخبارات في العَالَم

أصلُ الجَاسُوسيَّة وتَطَوُّرها

أسعَد مفرِّج

ولجنة من الباحثين

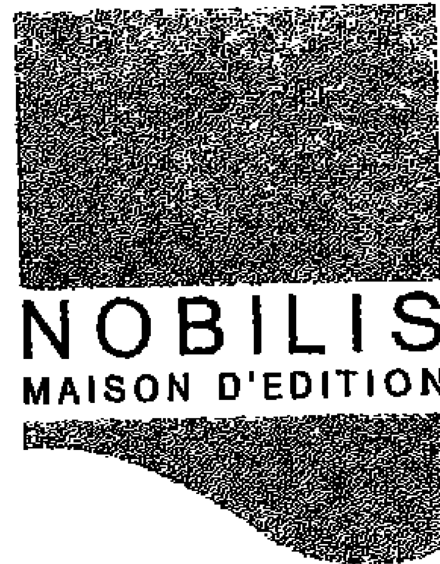
موسُوعَة

عَالَم المُخابَرات

كُلُّ شيء عن الجاسوسيَّة والاستخبارات في العالم

الجزء الثّالث

الدبلوماسيَّة والجَاسُوسيَّة



إسم المَجموعَة : عَالَـــــم المُخابَرات

كلُّ شيء عن الجاسوسيَّة والاستخبَارَات في العَالَم

إسم الكِتَاب : الدبلومَاسيَّة والجَاسُوسيَّة

الجزء : الثَّالث

المؤلّف : أسعَد مفرِّج ولجنَة من البَاحثين

قياس الكتَاب : ٢٠ × ٢٨

مَكان النَّشر : بيروت

دَار النَّشر والتَّوزيع : NOBILIS

تلفاكس : ٩٦١ ـ ١ ـ ٥٨١١٢١

: ٩٦١ ـ ٣ ـ ٥٨١١٢١

الدبلوماسيَّة والجاسُوسيَّة

هناك قول دبلوماسيّ مأثور مفاده أنّ السفراء هم بمثابة "الجواسيس النبلاء".

إختلف الباحثون حول طبيعة الدبلوماسيّة، فمنهم من قال إنّها علم، وبعضهم قال إنّها فنّ، وآخرون قالوا إنّها تقنيّة، وقليلون أجمعوا على أنّها كلّ هذه الصفات مجتمعة... ولذلك كانت الدبلوماسيّة علمًا وفنًّا وتقنية ولا تزال.

وبكلام آخر، يقول باحثون "إنّ الجواسيس نوعان: الشرعيّون وغير الشرعيّين. فالشرعيّون هم أعضاء السفارة المحميّون بحصانة السلك الدبلوماسيّ، وهم في الغالب الذين يوجّهون نشاطات اللاشرعيّين... ولكنّهم يقومون هم أيضًا بنشاطات هامّة أبرزها الإصغاء... وسواء ظهروا بالبزّات العسكريّة البرّاقة، أو بزيّ السهرة القاتم، فالملحقون العسكريّون والتجاريّون والثقافيّون والقائمون بأعمال السفارات والقنصليّات والسكرتاريا... يفتحون آذانهم جيّدًا في الحفلات الرسميّة والخاصّة والكوكتيلات وفي شتّى أنواع المناسبات التي يتلقّون دعوات لحضورها ويلبّونها بحماسة وامتنان بالغين. فهذه المناسبات تفتح أمامهم مجال الاحتكاك بالناس وتبادل الآراء والنقاش والمراقبة. وتمكّنهم بالتالي من جمع المعلومات التي قد تبدو عاديّة، وهي أكثر الأحيان مجزّأة، ولكنّها بالغة الأهميّة بالنسبة للمحلّل القابع في مركز المخابرات، حيث يجمع ويقارن ويقطع ويلصق... فيستوعب ويصحّح أو يعدّل ما لديه من معلومات... ولا يغفل الشرعيّون عن وضع مسجّل مصغّر في أحد جيوبهم، فلعلّهم يحتاجونه صدفة. أو لعلّ

توقّعهم يصحّ، فيلتقون بالشخص الذي يهمّمهم أمره، ويكون حسّاسًا تجاه الكحول والأجواء الاجتماعيّة المترفة، فينطلق لسانه... وغير الشرعيّين يلجأون أيضًا إلى هذه الأساليب القديمة الأنيقة... وما نقوله عن الشرعيّين أمر معروف... ولا يخفى على أحد أنّهم موجودون خارج بلادهم، ليفتحوا عيونهم وآذانهم جيّدًا. ولا خطر عليهم ولا ملامة... وكلّ ما يصيبهم لدى افتضاح أمرهم هو تسفيرهم إلى بلادهم أو إلى الخارج[١]"...

الدبلوماسيَّة تجسُّسٌ علَنيّ

غالبًا ما تكون مصادر المعلومات في عمليّات التجسّس علنيّة، وهي التي يتمّ الحصول عليها من خلال ما تملك الدولة المتجسّسة من وسائل تنصّت واستماع ورصد ومتابعة... وتكون تلك المعلومات عادة بالغة الأهميّة. وهناك مصادر المعلومات ذات الطابع الـ"سرّي". أمّا المعلومات العلنيّة فيتمّ إيصالها بواسطة البعثات الدبلوماسيّة، وأمّا المعلومات السريّة فيتمّ الحصول عليها بواسطة العملاء والجواسيس والاستطلاعات الجويّة والفضائيّة ووسائل التنصّت الإلكترونيّة الحديثة[٢].

تطوّرت الأزمان وتطوّرت صنعة الجاسوسيّة. السفارات ما هي في المبدأ والواقع؟ السفير من هو؟

---

١ ـ الجزائري سعيد، ملفّ التسعينات عن أعمال المخابرات، دار الجيل (بيروت،١٩٩٧) ٢: ١٤١ ـ ١٤٢.

٢ ـ صالح محمود عابدين، المخابرات والأمن والجاسوسيّة، مكتبة مدبولي (القاهرة،٢٠٠٣) ص٥٥.

السفير هو رسول أو مندوب الملك الفلانيّ عند الملك الفلانيّ. هكذا بدأت المهمّة. السفير المعيّن لدى ملك ما، كان صلة الوصل بين الملكين. يريد هذا الملك من ذلك الملك أمرًا فيستدعي إليه السفير ويطلب إليه أن ينقل إلى ملكه ذاك الطلب.

مهمّة السفير، هي أن يفتح أذنيه وعينيه في الدولة المعيّن فيها. من واجباته الأساسيّة أن يعرف ماذا يجري في الدولة المضيفة حتّى يبلّغ دولته ذلك. السفير إذن، هو "عين" لملكه عند الملك الآخر. وهذا الرجل محترم ومعترف به وعلنيّ ولا يضايقه أحد، بل يتمتّع بحصانة كافية لأنّه ممثّل ملك دولة تسمّى صديقة.

الأمور تطوّرت. السفير صار ممثّل رئيس الجمهوريّة كذلك، إمّا لدى ملك الدولة الصديقة، وإمّا لدى رئيس جمهوريّتها. المهمّة الأساسيّة بقيت هي نفسها، ولو أنّ الوسائل تغيّرت وتطوّرت.

السفارة صارت اليوم أشبه بدولة ضمن الدولة المضيفة، أساسًا لها حصانتها الإقليميّة ولا يدخلها أحد إلاّ بإذن من صاحبها. لكنّ السفارة صارت مستودعًا لعشرات بل لمئات الموظّفين الأجانب الذين تتنوّع مهمّاتهم في الاستعلام والاستخبار.

السفارة صار فيها اليوم ملحق عسكريّ وملحق تجاريّ وملحق جويّ وملحق صحافيّ وملحق ثقافيّ وملحق بحريّ وعشرات الملحقين الآخرين الذين تتنوّع تسمياتهم بحسب الظروف والمهمّات.

تبسيطًا للأمور، من حيث المبدأ: الملحق العسكريّ يستعلم عسكريًّا، والملحق التجاريّ يستعلم تجاريًّا، والملحق الصحافيّ يستعلم إعلاميًّا... إلى آخر تنوّعات أعمال الملحقين. طبعًا، تبقى لكلّ ملحق مهمّة أخرى وهي أن يفسّر نشاطات بلاده في الحقل الذي يعمل فيه. وهذا قلّما يجري عمليًّا.

للأسف، هذا هو التفسير العمليّ الواقعيّ لإحدى المهمّات الملقاة على عاتق السفير وأركان السفارة.

جمهوريّة البندقيّة "فينيسيا"، اشتهرت سفارتها في الماضي بأنّها مراكز تجسّس فعليّة حيثما كانت. السفير البندقيّ كان جاسوسًا بكلّ المعنى الحديث للكلمة. وكلّ السفارات كانت في القرون الوسطى مراكز تجسّس، وكلّ السفراء كانوا جواسيس لملوكهم أو رؤسائهم ولو أنّ بلدانهم لم تكن فيها دوائر للاستخبارات خاصّة.

هل يسري القول عن دور السفارات في العهود الماضية على السفارات في الأيّام الحاضرة؟

دول كثيرة تستاء من وصف سفاراتها بأنّها مراكز تجسّس. أكثرها، إن لم نكن كلّها، تريد أن تقول إنّ سفاراتها هي مراكز لتوطيد الصداقة ولخدمة المصالح المشتركة...

هذا قول ذو معنيين: طبيعيّ أن تكون هناك مصالح مشتركة تستوجب الملاحقة والإنجاز عن طريق موظّفي السفارات. فإنّ ظروف العالم الحديث توجب وجود مثل هذه الخدمات التي تؤمّنها السفارات عن طريق دوائرها المتنوّعة حسب الاختصاص. ولكن ما لا يمكن أن يغرب عن البال هو أنّ السفير، أيّ سفير ولأيّ بلد، يبقى المستكشف الأكبر، الشرعيّ والعلنيّ والمحترم وذا الحصانة الدبلوماسيّة، وأنّ السفارة، أيّ سفارة، هي مركز استخبارات بكلّ الحصانة اللازمة والمطلوبة.

الإنكليز، على قباحة أفعال كثيرة لهم، كانوا أصرح من أيّ شعب آخر حول هذه المسألة.

الإنكليز، جعلوا دائرة استخباراتهم المعروفة عالميًا باسم "إنتلجنس سرفيس" جزءًا من وزارة الخارجيّة البريطانيّة...

وزارة الخارجيّة البريطانيّة هي سيّدة الـ"إنتلجنس سرفيس". والسفارة البريطانيّة في أيّ عاصمة من عواصم العالم هي بنت وزارة الخارجيّة وجزء منها. استطرادًا: كلّ سفارة بريطانيّة هي الهيكل الذي يضمّ فرعًا تابعًا لوزارة الخارجيّة، وللسفارة، إسمه فرع الاستخبارات، هكذا الأمور على حقيقتها، بلا مداورة.

غير الإنكليز يتصرّف بطمر الرأس في الرمل كالنعامة.

لو سئلت أيّ سفارة أميركيّة: من هو المسؤول عندك عن الاستخبارات؟ فماذا يكون الجواب؟ بعض من الجواب: نحن ليس عندنا استخبارات هنا. نحن دولة تحافظ على صداقة هذا البلد وليس لنا فيه أيّ مطمع. الاستخبارات في بلادنا شيء آخر ولا علاقة لوزارة خارجيّتنا، سيّدة السفارة، به.

لو سئلت أيّ سفارة سوفياتيّة أو فرنسيّة أو ألمانيّة أو صينيّة شيوعيّة السؤال نفسه، فماذا يكون الجواب؟

كلّ السفارات المذكورة عندها الجواب نفسه، ترفقه بلهجة العاتب على المتوجّه إليها بمثل هذا السؤال.

مثل هذه الأجوبة، من حيث الالتزام بالنصّ القانونيّ لعلاقة السفارة بالاستخبارات، أمر جائز. الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة ليست تابعة قانونًا لوزارة الخارجيّة الأميركيّة. الاستخبارات الألمانيّة الاتّحاديّة ليست تابعة لوزارة الخارجيّة الألمانيّة. الاستخبارات السوفياتيّة المدنيّة والعسكريّة لم تكن تابعة لوزارة الخارجيّة السوفياتيّة السابقة.

سؤالان معاكسان:

أوّلاً: إذا كانت الاستخبارات في هذا البلد أو ذاك دائرة أو مصلحة أو مدبّرة أو وكالة مستقلّة عن وزارة الخارجيّة للبلد، ألا يبقى هنالك واقع الأمر الأساسيّ وهو أنّ السفارة، أيّ سفارة، هي المركز الرسميّ المحصّن للتجسّس في الدولة المضيفة؟

ثانيا: إذا كانت الاستخبارات مستقلّة عن وزارة الخارجيّة، فهل يعني ذلك حتمًا وحكمًا أنّ أعضاء السفارة، الموظّفين في وزارة الخارجيّة، ليسوا أصلا موظّفين في دوائر الاستخبارات غير التابعة لوزارة الخارجيّة؟

في جميع الأحوال ومهما كانت الأجوبة التي تغلي بالعتاب، فالأوضاع المستندة إلى الأمثلة الحسيّة هي في ذاتها أبلغ جواب على مدى كون السفارات مراكز للتجسّس. ما من دولة كبرى إلاّ وطلبت منها دولة كبرى أختها أن تسحب من أراضيها هذا أو ذاك من أعضاء سفارتها. الشهادة الجازمة على تصرّف صاحب العلاقة المطرود هي أنّه "شخص غير مرغوب فيه.

لماذا؟ كيف ينقلب موظّف يمثّل دولته رسميًا ويخدم الصداقة والمصالح المشتركة، إلى شخص مكروه وإلى صفيق في عدائه للدولة المضيفة؟ ماذا جرى فجأة؟ تمامًا: ماذا عدا ممّا بدا؟

صاحبنا "غير المرغوب فيه"، هو، كما دلّت الأمثال بالعشرات، ذاك الذي تخطّى حدوده في التجسّس المعقول وانزلق في تصرّفات لم تعد تتحمّلها الدولة المضيفة. ببساطة أوضح: الضيف الكريم استمرأ واستراح ومدّ يده أكثر من اللازم.

وحول الانتشار الجاسوسيّ - الدبلوماسيّ في العصر الحديث، يتساءل باحثون: لماذا السفارات هي مراكز تجسّس شرعيّة في هذا العصر ولماذا الملحقون والموظّفون بالعشرات بل بالمئات فيه؟

ويجيبون: في البدء كان التجسّس العسكريّ، وكان التجسّس العسكريّ هو الأهمّ، وكان محصورًا في الغالب بالحقبة التي تقع فيها الحرب.

اليوم، تنوّعت الحروب وتنوّعت الاستخبارات.

اليوم، صار يهمّ كلّ دولة مهتمّة بمصيرها أن تعلم ماذا يجري في الدول الأخرى في الحقول الاجتماعيّة والصناعيّة والزراعيّة والتطويريّة عامّة والسياسيّة وحتّى النقابيّة والطالبيّة.

الاستخبارات، ما الذي لا تشمله أو يمكن أن يبقى بعيدًا عن ميدانها في هذا العصر الذي وصلنا إليه؟

الاستخبارات باتت جزءًا أساسيًّا من هيكل الإدارة الحكوميّة، وفعلاً تمارسه الدول الكبرى في جملة الأفعال التي تمارسها عن طريق الوزارات القائمة في حكوماتها.

الاستخبارات عالم قائم في ذاته، وهي تحتاج إلى جهاز تنفيذيّ. وما كان منها في ما وراء حدود أيّ بلد، فهو ما تقوم به السفارة المعنيّة في ما وراء هذه الحدود. كذا، شرعًا وقانونًا وضمن حصانة في نطاق المعقول[1].

---

١ ـ وود جان، جواسيس للبيع، ترجمة لطيف الناصر، دار الحسام (بيروت،١٩٩٠) ص٢١ ـ ٢٧.

الشَخصُ غَير المَرغوب فيه

تُستخدم عبارة "شخص غير مرغوب فيه" في اللغة الدبلوماسيّة للدلالة على العميل السرّي الذي يستخدم السفارة أو القنصليّة غطاء لنشاطاته بشكل فاضح، ويكون الشخص أو الأشخاص الذين يقومون بهذا الدور أشخاصًا غير مرغوب فيهم.

إنّ الشخص غير المرغوب فيه إذن هو ذلك العامل في السلك الدبلوماسيّ ويتعدّى حدود عمله الرسميّ ليعمل بصورة غير مشروعة في مجال التجسّس من أجل الحصول على معلومات معيّنة. ويتّسع مجال هذه المعلومات ليشمل كافّة الأنشطة والفعاليّات والقطاعات العسكريّة والعلميّة والتقنيّة والاقتصاديّة وحتّى المصرفيّة والماليّة والاجتماعيّة في الدولة المعيّنة.

كلّ هذا النشاط يتطلّب أن يكون لدى الدبلوماسيّين العاملين في هذا المجال الكفاءة والمستويات الرفيعة التي يتمتّع بها الدبلوماسيّون المحنّكون، ودراية بتصنيف المعلومات بأسلوب واضح وبسيط، يساعده على استخلاص ما يريده خلال أسرع وقت ممكن.

ليست أجهزة "البطاقات المثقّبة" و"الأدمغة الإلكترونيّة" سوى بعض الوسائل المستخدمة للحصول على الهدف في هذا التصنيف. وعلى رجال الاستخبارات أن يضعوا نصب أعينهم هذه الحقيقة باستمرار، وهي أنّ الأجهزة الدبلوماسيّة تُعتبر أهمّ مصادر جمع المعلومات. وأخيرًا يجب التأكّيد على ضرورة أن يكون رجل المخابرات

ذكيًّا بشكّل ملحوظ، ومثقّفًا، وصاحب دراية واسعة بالعديد من الفنون والعلوم، ذلك أنّ ذكاء رجل الاستخبارات أكثر جدوى في تحقيق المصلحة الوطنيّة ولو في ظروف دقيقة[1].

---

١ ـ العقيد أبو الطيّب، الاستخبارات الصهيونيّة: العدوّ الأوّل، مكتبة مدبولي (القاهرة،١٩٩٣) ص٢٢٤.

إتّفاقيّة فيينّا للعلاقات القنصليّة

إنّ الدول الأطراف في هذه الاتّفاقيّة:

إذ تذكّر بأنّ العلاقات القنصليّة قد أنشأت بين الأمم منذ القدم.

وإذ تدرك مقاصد ومبادئ شرعة الأمم المتّحدة العائدة للسيادة والمساواة بين الدول، والمحافظة على السلام والأمن الدوليّين، وإنماء العلاقات الوديّة بين الأمم.

وإذ تأخذ بعين الاعتبار مؤتمر الأمم المتّحدة للعلاقات والحصانات الدبلوماسيّة التي تبنّى اتّفاقيّة فيينّا للعلاقات الدبلوماسيّة الموقّعة بتاريخ ١٨ نيسان - أبريل ١٩٦١. وإذ تعتقد بأنّ عقد اتّفاقيّة دوليّة للعلاقات والامتيازات والحصانات القنصليّة يسهم في إنماء العلاقات الوديّة بين الأمم بالرغم من اختلاف أنظمتها الدستوريّة والاجتماعيّة.

وإذ تدرك أنّ القصد من هذه الامتيازات والحصانات ليس إفادة الأفراد بل ضمان الأداء الفعّال لأعمال البعثات القنصليّة بالنيابة عن دولها.

وإذ تؤكّد استمرار القانون الدوليّ في تنظيم المسائل التي تنظّمها صراحة أحكام هذه الاتّفاقيّة، قد اتّفقت على ما يلي:

المادّة ١

تعريف التعابير

١ - يُقصد بالتعابير التالية الواردة في هذه الاتّفاقيّة ما يلي:

أ - يُقصد بتعبير "البعثة القنصليّة" أيّ قنصليّة عامّة، أو قنصليّة، أو نيابة قنصليّة، أو وكالة قنصليّة.

ب - يُقصد بتعبير "المنطقة القنصليّة" المساحة المحدّدة للبعثة القنصليّة لممارسة أعمالها القنصليّة.

ج - يُقصد بتعبير "رئيس البعثة القنصليّة" الشخص المكلّف القيام بالعمل بتلك الصفة في البعثة.

د - يُقصد بتعبير "الموظّف القنصليّ" كلّ شخص، بما في ذلك رئيس البعثة، مكلّف القيام بتلك الصفة بالأعمال القنصليّة.

هـ - يُقصد بتعبير "المستخدمون القنصليّون" الموظّفون الإداريّون والفنيّون العاملون في البعثة القنصليّة.

و - يُقصد بتعبير "خادم البعثة" الشخص المستخدم في الأعمال المنزليّة في البعثة القنصليّة.

ز - يُقصد بتعبير "موظّفو البعثة القنصليّة" الموظّفون القنصليّون والموظّفون الإداريّون والفنيّون وخدم البعثة.

ص - يُقصد بتعبير "مأمورو البعثة القنصليّة" الموظّفون القنصليّون، ما عدا رئيس البعثة، والموظّفون الإداريّون والفنيّون وخدم البعثة.

ع - يُقصد بتعبير "الخادم الخاصّ" الشخص المستخدم في الأعمال المنزليّة الخاصّة لدى أحد موظّفي البعثة القنصليّة.

ف - يُقصد بتعبير "الدور القنصليّة" المباني وأجزاء البنايات والأراضي الملحقة بها، بغضّ النظر عن مالكها، والمستعملة كليًّا لأغراض البعثة القنصليّة.

س - يُقصد بتعبير "المحفوظات القنصليّة" جميع الأوراق والمستندات والمراسلات والكتب والأفلام وأشرطة التسجيل والسجلّات والأوراق المكتبيّة والمفروشات المعدّة لحفظها وحمايتها.

٢ - الموظّفون القنصليّون فئتان: مسلكيّون وفخريّون.

وقد نظّمت موادّ الفصل الثاني من هذه الاتّفاقيّة أوضاع البعثات القنصليّة التي يرأسها موظّفون قنصليّون مسلكيّون، ونظّمت موادّ الفصل الثالث أوضاع البعثات القنصليّة التي يرأسها موظّفون قنصليّون فخريّون.

للفصل الأوّل

العلاقات القنصليّة بشكل عام

القسم الأوّل

إنشاء العلاقات القنصليّة والقيام بها

المادّة ٢

إنشاء العلاقات القنصليّة

١ - يجري إنشاء العلاقات القنصليّة بين دولتَين بالرضا المتبادل.

٢ - إنّ الموافقة المعطاة على إنشاء العلاقات القنصليّة بين دولتَين تتضمّن، ما لم ينصّ على خلاف ذلك، الموافقة على إنشاء العلاقات القنصليّة.

٣ - إنّ قطع العلاقات الدبلوماسيّة لا يتضمّن، بصورة حكميّة، قطع العلاقات القنصليّة.

المادّة ٣

القيام بالأعمال القنصليّة

تقوم البعثات القنصليّة بالأعمال القنصليّة كما تقوم أيضًا البعثات الدبلوماسيّة وفقًا لنصوص هذه الاتّفاقيّة.

المادّة ٤

إنشاء البعثات القنصليّة

١ ـ يجري إنشاء البعثة القنصليّة في أراضي الدولة المضيفة بموافقة تلك الدولة فقط.

٢ ـ إنّ اختيار مركز البعثة ودرجتها وتحديد منطقتها يعود للدولة الموفدة، ويخضع ذلك لموافقة الدولة المضيفة.

٣ ـ يجوز للدولة الموفدة بعد أخذ موافقة الدولة المضيفة إجراء تعديلات لاحقة على مركز بعثتها القنصليّة ودرجتها ومنطقة صلاحيّتها.

٤ ـ إنّ موافقة الدولة المضيفة متوجّبة أيضًا إذا شاءت قنصليّة عامّة أو قنصليّة أن تنشئ لها نيابة قنصليّة أو وكالة قنصليّة خارج مركز بعثتها.

٥ ـ يتوجّب أيضًا أخذ موافقة الدولة المضيفة المسبقة على فتح مكتب يشكّل جزءًا من البعثة القنصليّة القائمة خارج مركز عملها.

المادّة ٥

الأعمال القنصليّة

تشتمل الأعمال القنصليّة على ما يلي:

أ ـ حماية مصالح ورعايا الدولة الموفدة لدى الدولة المضيفة.

ب ـ تنمية العلاقات التجاريّة والاقتصاديّة والثقافيّة والعلميّة وتعزيز العلاقات الوديّة بين الدولة الموفدة والدولة المضيفة وفقًا لنصوص هذه الاتّفاقيّة.

ج ـ الاستطلاع بسائر الوسائل المشروعة على الأحوال والتطوّرات الاقتصاديّة والثقافيّة والعلميّة في الدولة المضيفة وكتابة التقارير عنها لحكومة الدولة الموفدة، وتزويد أصحاب المصالح بالمعلومات.

د ـ منح الجوازات ووثائق السفر لرعايا الدولة الموفدة، والسمات والوثائق اللازمة للأشخاص الذين يودّون زيارة الدولة الموفدة.

هـ ـ مساعدة وإعانة رعايا الدولة الموفدة من أفراد ومؤسّسات.

و ـ القيام بأعمال الكاتب العدل والمسجّل المدنيّ وما يشابهها، وببعض الأعمال ذات الطبيعة الإداريّة شرط أن لا يكون في قوانين وأنظمة الدولة المضيفة ما يمنع ذلك.

ز ـ حماية مصالح رعايا الدولة الموفدة من أفراد ومؤسّسات في قضايا التركات في إقليم الدولة المضيفة وفق أحكام قوانينها وأنظمتها.

ح ـ حماية مصالح القصّار وناقصي الأهليّة، خاصّة لدى استيجاب الوصاية والولاية عليهم، وذلك ضمن حدود قوانين وأنظمة الدولة المضيفة.

ط ـ يخضع للتعامل والأصول المرعيّين لدى الدول المضيفة تمثيل أو العمل على تمثيل رعاية الدولة الموفدة أمام المحاكم والمراجع الأخرى لدى الدولة المضيفة بقصد الحصول، وفق قوانين وأنظمة الدولة المضيفة، على إجراءات احتياطيّة للمحافظة على حقوق ومصالح هؤلاء الرعايا عندما لا يكون بإمكانهم، لتغيّبهم أو لأيّ سبب آخر، الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.

ي ـ تصديق الوثائق ونسخها والاستدعاءات والوكالات وكتب التفويض وتحويلها إلى محاكم الدولة الموفدة كوثائق ثبوتيّة وذلك وفقًا للاتّفاقات الدوليّة المرعيّة. وفي حال عدم وجود مثل هذه الاتّفاقيّات الدوليّة فبأيّ طريقة تتّفق مع قوانين وأنظمة الدولة المضيفة.

ك ـ ممارسة حقوق الرقابة والتفتيش المنصوص عنها في قوانين وأنظمة الدولة الموفدة على السفن التي تحمل جنسيّتها وعلى الطائرات المسجّلة لديها وعلى كلّ ما يتعلّق بملاّحيها.

ل ـ منح المساعدة للسفن والطائرات المذكورة في الفقرة (ك) من هذه المادّة ولملاّحيها، وأخذ الإفادات المتعلّقة بسفر السفينة، وتدقيق سجلاّت السفينة وختمها، دون المساس بحقوق سلطات الدولة المضيفة، وإجراء التحقيق في أيّ حادث حصل أثناء الرحلة، وفضّ المنازعات بمختلف أنواعها بين القائد والضبّاط والبحّارة في حدود ما تسمح به قوانين وأنظمة الدولة المضيفة.

م ـ القيام بأيّ عمل آخر كلّفت به البعثة القنصليّة من قِبَل الدولة الموفدة شرط ألاّ يكون مخالفًا لقوانين وأنظمة الدولة المضيفة، أو التي ليس لهذه أيّ اعتراض عليها، أو التي ورد ذكرها في الاتّفاقيّات الدوليّة المرعيّة الإجراء بين الدولة الموفدة والدولة المضيفة.

المادّة ٦

ممارسة الأعمال القنصليّة خارج المنطقة القنصليّة

يجوز للموظّف القنصليّ في الحالات الخاصّة وبموافقة الدول المضيفة ممارسة أعماله خارج منطقته القنصليّة.

المادّة ٧

ممارسة الأعمال القنصليّة في دولة ثالثة

يجوز للدولة الموفدة، بعد إبلاغ الدولة المعنيّة، تكليف بعثة قنصليّة منشأة في دولة معيّنة ممارسة الأعمال القنصليّة في دولة أخرى إلاّ إذا كان هنالك اعتراض صريح على ذلك من قِبَل إحدى الدول المعنيّة.

المادّة ٨

ممارسة الأعمال القنصليّة بالنيابة عن دولة ثالثة

بعد تبليغ الدولة المضيفة، وفي حال عدم اعتراض الدول المعنيّة، يجوز لبعثة الدول الموفدة ممارسة الأعمال القنصليّة بالنيابة عن دولة ثالثة.

المادّة ٩

تصنيف رؤساء البعثات القنصليّة

أ - ينقسم رؤساء البعثات القنصليّة إلى الفئات الأربع التالية:

أ - القناصل العامّون.

ب - القناصل.

ج - نوّاب القناصل.

د - وكلاء القناصل.

٢ ـ إنّ الفقرة الأولى من هذه المادّة لا تقيّد بأيّ شكل حقّ أيّ من الفرقاء المتعاقدين في تحديد تسمية الموظّفين القنصليّين ما عدا رؤساء البعثات القنصليّة.

المادّة ١٠

تعيين وقبول رؤساء البعثات القنصليّة

١ - يعيّن رؤساء البعثات القنصليّة من قِبَل الدولة الموفدة ويجاز لهم ممارسة أعمالهم من قِبَل الدولة المضيفة.

٢ - مع مراعاة أحكام هذه الاتّفاقيّة تخضع أصول تعيين وقبول رؤساء البعثات القنصليّة إلى قوانين وأنظمة وعادات الدولة الموفدة والدولة المضيفة.

المادّة ١١

كتّاب التفويض القنصليّ أو تبليغ التعيين

١ - يزوّد رئيس البعثة القنصليّة من قِبَل الدولة الموفدة بوثيقة بشكل كتاب تفويض أو ما يشابهه، ينظّم لكلّ تعيين، يثبت صفته ويبيّن، كقاعدة عامّة، اسمه الكامل وفئته ودرجته ومنطقة صلاحيته ومركز البعثة القنصليّة.

٢ ـ ترسل الدولة كتاب التفويض بالطرق الدبلوماسيّة أو بغيرها من الطرق المناسبة إلى حكومة الدولة التي سيمارس رئيس البعثة القنصليّة أعماله في إقليمها.

٣ - إذا وافقت الدولة المضيفة، يجوز للدولة الموفدة أن ترسل لها بدلاً من كتاب التفويض أو أيّة وثيقة مشابهة، بلاغًا يتضمّن المعلومات الملحوظة في الفقرة الأولى من هذه المادّة.

المادّة ١٢

الإجازة القنصليّة

١ - يمارس رئيس البعثة القنصليّة أعماله بموجب ترخيص صادر عن الدولة المضيفة يُدعى إجازة قنصليّة بقطع النظر عن شكل ذلك الترخيص.

٢ ـ لا يتوجّب على الدولة التي تتمنّع عن منح الإجازة بيان أسباب تمنّعها للدولة الموفدة.

٣ ـ عملاً بأحكام المادّتين ١٣ و ١٥ من هذه الاتّفاقيّة لا يجوز لرئيس البعثة القنصليّة القيام بواجباته قبل تسلّمه الإجازة القنصليّة.

المادّة ١٣

القبول الموقّت لرؤساء البعثات القنصليّة

بانتظار تسليمه الإجازة القنصليّة يجوز الترخيص لرئيس البعثة القنصليّة بممارسة أعماله على أساس موقّت، وتطبّق عليه، في مثل هذه الحالة، أحكام هذه الاتّفاقيّة.

المادّة ١٤

تبليغ المنطقة القنصليّة إلى السلطات المحليّة

فور الترخيص لرئيس البعثة القنصليّة بممارسة أعماله، ولو موقّتاً، تحيط الدولة المضيفة سطاتها المحليّة المختصّة بالمنطقة القنصليّة، وتؤمّن اتّخاذ الاجراءات الضروريّة لتمكّن رئيس البعثة القنصليّة من القيام بواجباته الرسميّة ومن التمتّع بأحكام هذه الاتّفاقيّة.

المادّة ١٥

القيام الموقّت بأعمال رئيس البعثة القنصليّة

١ ـ إذا كان رئيس البعثة القنصليّة غير قادر على القيام بأعماله، أو إذا شغر مركز رئاسة البعثة القنصليّة، يجوز تعيين رئيس موقّت لها بالوكالة.

٢ ـ يجري تبليغ الإسم الكامل لرئيس البعثة بالوكالة إلى وزارة خارجيّة الدولة المضيفة أو إلى السلطة التي تعيّنها هذه، وذلك بواسطة بعثة الدولة

الموفدة الدبلوماسيّة. وإذ لم يكن لهذه بعثة دبلوماسيّة لدى الدولة المضيفة، فبواسطة رئيس البعثة القنصليّة، وإذا لم يكن بإمكان هذا فعل ذلك، فبواسطة أيّ سلكة مختصّة لدى الدولة الموفدة، والقاعدة العامّة أن يجري هذا التبليغ مسبقًا.

وقد تشترط الدولة المضيفة لقبول رئيس البعثة القنصليّة بالوكالة ألاّ يكون من عداد موظّفي الدولة الموفدة الدبلوماسيّين أو القنصليّين المعتمدين لدَيها.

٣ ـ على السلطة المختصّة في الدولة المضيفة أن تقدّم المساعدة لرئيس البعثة القنصليّة بالوكالة الذي تطبّق عليه أحكام هذه الاتّفاقيّة خلال تسلّمه أعمال البعثة، مثلما تطبّق على رئيسها الأصيل. ولا تكون الدولة المضيفة ملزمة بمنح رئيس البعثة القنصليّة بالوكالة أيّ تسهيلات أو امتيازات أو حصانات يتمتّع بها رئيس البعثة الأصيل وفقًا لبعض الشروط ما لم تتوفّر هذه الشرطة في رئيس البعثة بالوكالة.

٤ ـ عندما يعيّن، في الحالات المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادّة، أحد الموظّفين الدبلوماسيّين من بعثة الدولة الموفدة الدبلوماسيّة لدى الدولة المضيفة رئيسًا بالوكالة للبعثة القنصليّة، يستمرّ بالتمتّع، ما لم تعترض الدولة المضيفة على ذلك، بالامتيازات والحصانات الدبلوماسيّة.

المادّة ١٦

ترتيب التقدّم بين رؤساء البعثات القنصليّة

١ ـ يحدّد ترتيب تقدّم رؤساء البعثات القنصليّة المنتمين لنفس الفئة وفقًا لتاريخ منحهم الإجازة القنصليّة.

٢ ـ إذا أُجيز لرئيس البعثة القنصليّة، ممارسة الأعمال القنصليّة، بصورة موقّتة ريثما يتسلّم الإجازة القنصليّة يحدّد ترتيب تقدّمه من تاريخ منحه الإجازة الموقّتة ويستمرّ هذا الترتيب إلى ما بعد منحه الإجازة القنصليّة.

٣ ـ إنّ ترتيب التقدّم بين رئيس أو أكثر تسلّموا إجازاتهم القنصليّة أو الموقّتة في نفس التاريخ يقرّر وفقًا لتاريخ تقديم أوراق تفويضهم، إلى الدولة المضيفة ـ الفقرة ٣ من المادّة ١١.

٤ ـ يأتي ترتيب تقدّم رؤساء البعثات القنصليّة بالوكالة بعد سائر رؤساء البعثات القنصليّة، ويكون ترتيبهم في ما بينهم وفقًا لتاريخ تسلّمهم أعمالهم كرؤساء بالوكالة للبعثات القنصليّة، كما ورد في التبليغ ـ الفقرة ٢ من المادّة ١٥.

٥ ـ يأتي ترتيب تقدّم رؤساء البعثات القنصليّة الفخريّين في كلّ فئة بعد رؤساء البعثات المسلكيّين وفقًا لأحكام الفقرة السابقة.

٦ ـ يتمتّع رؤساء البعثات القنصليّة بالتقدّم على الموظّفين القنصليّين الذين ليس لهم تلك الصفة.

المادّة ١٧

القيام بالأعمال الدبلوماسيّة من قِبَل الموظّفين القنصليّين

١ ـ عندما لا يوجد للدولة الموفدة بعثة دبلوماسيّة لدى الدول المضيفة، ولا تكون ممثّلة لدَيها بواسطة بعثة دبلوماسيّة لدولة ثالثة، يجوز للموظّف القنصليّ بموافقة الدول المضيفة، ودون أن يؤثّر ذلك على وضعه القنصليّ، القيام بالأفعال الدبلوماسيّة. وإنّ القيام بمثل هذه الأفعال من قِبَل الموظّف القنصليّ لا يرتّب له أيّ حقّ في الادّعاء بالامتيازات والحصانات الدبلوماسيّة.

٢ ـ يجوز للموظّف القنصليّ، بعد تبليغ الدولة المضيفة، أن يمثّل الدولة الموفدة لدى أيّة منظّمة دوليّة، وعند قيامه بذلك يحقّ له التمتّع بالامتيازات والحصانات العائدة لمثل هذا التمثيل وفقًا للقانون الدوليّ العرفيّ والاتّفاقات الدوليّة، وذلك مع استمراره بأعماله القنصليّة بالامتيازات والحصانات المقرّرة للموظّفين القنصليّين وفقًا لهذه الاتّفاقيّة.

المادّة ١٨

تعيين ذات الشخص من قِبَل دولتَين أو أكثر موظفًا قنصليًّا

يجوز لدولتَين أو أكثر، بعد أخذ موافقة الدولة المضيفة، أن تعيّنا ذات الشخص موظفًا قنصليًّا في تلك الدولة.

المادّة ١٩

تعيين موظفيّ البعثة

١ ـ يجوز للدولة الموفدة وفقًا لأحكام المواد ٢٠ و٢٢ و ٢٣ من هذه الاتّفاقيّة أن تعيّن بملء حريّتها بعثتها القنصليّة.

٢ ـ يجب ضمن مدّة كافية تبليغ أسماء وفئات ودرجات جميع موظّفي البعثة، ما عدا رئيسها، إلى الدولة المضيفة، وذلك لإفساح المجال لها لممارسة حقّها وفقًا للفقرة ٣ من المادّة ٢٣.

٣ ـ يجوز للدولة الموفدة، عندما تقتضي ذلك قوانينها وأنظمتها أن تطلب من الدولة المضيفة منح أحد موظّفي بعثتها القنصليّين إجازة قنصليّة بالإضافة إلى الإجازة الممنوحة لرئيس البعثة.

٤ ـ يجوز للدولة المضيفة عندما تقتضي ذلك قوانينها أن تمنح أحد موظّفي بعثة الدولة الموفدة إجازة قنصليّة بالإضافة إلى الإجازة التي منحتها لرئيس البعثة.

المادّة ٢٠

عدد موظفيّ البعثة

عندما لا يتواجد اتّفاق صريح يحدّد عدد موظفي البعثة، يجوز للدولة المضيفة أن تستوجب حصر العدد ضمن الحدود التي تراها هي معقولة وعاديّة مع مراعاة اتّساع المنطقة القنصليّة وحاجات العمل لكلّ بعثة.

المادّة ٢١

ترتيب التقدّم بين الموظّفين القنصليّين في البعثة القنصليّة

تبلّغ بعثة الدولة الموفدة الدبلوماسيّة إلى وزارة خارجيّة الدولة المضيفة أو إلى المرجع الذي تعيّنه هذه ترتيب التقدّم بين الموظّفين القنصليّين في البعثة القنصليّة وكلّ تعديل يطرأ عليه. وفي حال عدم وجود بعثة دبلوماسيّة للدولة الموفدة لدى الدولة المضيفة يقوم رئيس البعثة القنصليّة بالتبليغ.

المادّة ٢٢

جنسيّة الموظّفين القنصليّين

١ - يجب مبدئيًّا أن يكون الموظّفون القنصليّون من حاملي جنسيّة الدولة الموفدة.

٢ – لا يجوز تعيين موظّفين قنصليّين من رعايا الدولة المضيفة قبل أخذ موافقتها الصريحة والمسبقة، وتحتفظ الدولة المضيفة بحقّ سحب هذه الموافقة متى شاءت.

٣ - تحتفظ الدولة المضيفة بهذا الحقّ أيضًا بالنسبة لتعيين موظّفين من رعايا دولة ثالثة لا يحملون أيضًا جنسيّة الدولة الموفدة.

المادّة ٢٣

الأشخاص غير المرغوب فيهم

١ - يجوز للدولة المضيفة، متى شاءت، تبليغ الدولة الموفدة أنّ موظّفها القنصليّ شخص غير مرغوب فيه، أو أنّ أيًّا من موظّفي البعثة غير مقبول. ويجب على الدولة الموفدة، في مثل هذه الحال، إمّا استدعاء الشخص المشار إليه أو إنهاء عمله في البعثة القنصليّة.

٢ - إذا لم تقم الدولة الموفدة، خلال مدّة كافية، بالتزاماتها المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادّة، يجوز للدولة المضيفة إمّا أن تسحب الإجازة القنصليّة من صاحب العلاقة أو أن تتوقّف عن اعتباره في عداد موظّفي البعثة القنصليّة.

٣ - يجوز للدولة المضيفة اعتبار الموظّف المعيّن في البعثة القنصليّة غير مقبول، قبل وصوله إلى أراضيها، أو بعد وصوله، وقبل تسلّمه العمل في البعثة، ويجب على الدولة الموفدة، في كلتَي الحالتَين، أن تسحب تعيينه.

٤ - لا يتوجّب على الدولة المضيفة، في الحالات المذكورة في الفقرتَين الأولى والثالثة من هذه المادّة، توضيح أسباب قرارها للدولة الموفدة.

المادّة ٢٤

التعيين والوصول والمغادرة النهائيّة

١ - يجب تبليغ وزارة خارجيّة الدول المضيفة أو السلطة التي تعيّنها هذه الأمور التالية:

أ - تعيين موظّفي البعثة القنصليّة، ووصولهم إلى البعثة القنصليّة بعد تعيينهم، ومغادرتهم النهائيّة، وإنهاء أعمالهم وأيّ تعديل يطرأ على أوضاعهم في البعثة القنصليّة.

ب ـ الوصول والمغادرة النهائيّة لكلّ فرد من أفراد عائلات موظّفي البعثة القنصليّة الذي يشكّل جزءًا من أسرهم، وانضمام كلّ شخص إلى تلك العائلة أو انفصاله عنها.
ج ـ الوصول والمغادرة النهائيّة للخدم الخاصّين وصرفهم من الخدمة.
د ـ إستخدام وصرف الأشخاص من المقيمين الدائمين لدى الدولة المضيفة كموظّفين في البعثة أو في الخدمة الخاصّة ممّن يتمتّعون بالامتيازات والحصانات القنصليّة.
٢ ـ تبليغ الوزارة مسبقًا ولدى الإمكان بالوصول والمغادرة النهائيّة.

القسم الثاني

إنتهاء الأعمال القنصليّة

المادّة ٢٥

إنتهاء أعمال الموظّف في البعثة القنصليّة

تنتهي أعمال الموظّف في البعثة القنصليّة في الحالات التالية:

أ ـ لدى تبليغ الدولة المضيفة من قِبَل الدولة الموفدة إنهاء أعماله.

ب ـ لدى سحب الإجازة القنصليّة من قِبَل الدولة المضيفة.

ج ـ لدى تبليغ الدولة الموفدة توقّف الدولة المضيفة عن اعتباره من عداد موظّفي البعثة القنصليّة.

المادّة ٢٦

مغادرة أراضي الدولة المضيفة

يتوجّب على الدولة المضيفة، حتّى في حالة النزاع المسلّح، منح موظّفي البعثة القنصليّة وخدمهم الخاصّين من غير رعايا الدولة المضيفة، وأفراد عائلاتهم الذين يشكّلون جزءًا من أسرهم، بقطع النظر عن جنسيّاتهم، الوقت الضروريّ والتسهيلات

لتمكّنهم من تهيئة سفرهم ومغادرة البلاد في أول فرصة ممكنة بعد إنهاء أعمال الموظّفين أصحاب العلاقة، ويتوجّب عليها، بصورة خاصّة وعند الاقتضاء، أن تضع تحت تصرّفهم وسائل النقل الضروريّة لهم ولأمتعتهم باستثناء التي اكتسبوا ملكيّتها لديها والتي يكون تصديرها إلى خارج البلاد ممنوعًا وقت مغادرتهم إيّاها.

المادّة ٢٧

حماية الدور القنصليّة والمحفوظات ومصالح الدولة الموفدة في بعض الحالات الاستثنائيّة

١ ـ لدى قطع العلاقات القنصليّة بين دولتَين:

أ ـ يجب على الدولة المضيفة، حتّى في حالة النزاع المسلّح، أن تحترم وتحمي الدور القنصليّة وممتلكات البعثة ومحفوظاتها القنصليّة.

ب ـ يجوز للدولة الموفدة أن تعهد بحراسة دار البعثة وأموالها ومحفوظاتها القنصليّة إلى دولة ثالثة تقبل بها الدولة المضيفة.

ج ـ يجوز للدولة الموفدة أن تعهد بحراسة مصالحها ومصالح رعايا إلى دولة دولة ثالثة تقبل بها الدولة المضيفة.

٢ ـ في حال الإغلاق الموقّت أو الدائم للبعثة القنصليّة تطبّق أحكام الفقرة الأولى من المادّة الأولى من هذه الاتّفاقيّة بالإضافة إلى ما يلي:

أ ـ إذا لم يكن للدولة الموفدة بعثة دبلوماسيّة لدى الدولة المضيفة وكان لديها بعثة قنصليّة أخرى، يجوز تكليف تلك البعثة حراسة دار البعثة القنصليّة المغلقة وما فيها من أموال ومحفوظات، ويجوز تكليفها بموافقة الدولة المضيفة القيام بالأعمال القنصليّة العائدة لمنطقة البعثة المغلقة.

ب - إذا لم يكن للدولة الموفدة بعثة دبلوماسيّة ولا بعثة قنصليّة أخرى لدى الدولة المضيفة تطبّق عندئذ أحكام المقطعَين (ب) و(ج) من الفقرة الأولى من هذه المادّة.

الفصل الثاني

التسهيلات والامتيازات والحصانات العائدة للبعثات القنصليّة وللموظّفين القنصليّين المسلكيّين ولغيرهم من موظّفي البعثة القنصليّة

القسم الأوّل

التسهيلات والامتيازات والحصانات العائدة للبعثة القنصليّة

المادّة ٢٨

التسهيلات لعمل البعثة القنصليّة

تمنح الدولة المضيفة كامل التسهيلات لقيام البعثة القنصليّة بأعمالها

المادّة ٢٩

رفع العلم الوطنيّ والشعار

١ - يحقّ للدولة الموفدة أن ترفع علمها الوطنيّ وشعارها في إقليم الدولة المضيفة وفقًا لأحكام هذه الاتّفاقيّة.

٢ - يحقّ رفع علم وشعار الدولة المضيفة على دار البعثة القنصليّة، وعلى مدخلها وعلى مسكن رئيس البعثة القنصليّة، وعلى وسائل نقله في المناسبات الرسميّة.

٣- يجري التمتّع بالحقوق المنصوص عنها في هذه المادّة وفقًا لقوانين وأنظمة وعادات الدولة المضيفة.

المادّة ٣٠

المكاتب والمسكن

١ ـ على الدولة المضيفة إمّا أن تيسّر وفق قوانينها وأنظمتها اقتناء الدار اللازمة في إقليمها للبعثة القنصليّة، أو أن تساعدها للحصول عليها بأيّة طريقة أخرى.

٢ ـ ويجب عليها أيضًا، عند الاقتضاء، أن تساعد البعثة القنصليّة، للحصول على المساكن اللائقة بموظّفيها.

المادّة ٣١

حرمة الدور القنصليّة

١ ـ تكون حرمة الدور القنصليّة مصونة وفقًا لأحكام هذه المادّة.

٢ ـ لا يجوز لسلطات الدولة المضيفة دخول القسم المخصّص فقط للأعمال القنصليّة من البعثة إلاّ بموافقة رئيسها أو ممثّله، وتعتبر بحكم هذه الموافقة حالات الحريق والكوارث الطبيعيّة التي تستوجب اتّخاذ الاجراءات الوقائيّة السريعة.

٣ ـ عملاً بأحكام الفقرة الثانية من هذه المادّة، يتوجّب، بصورة خاصّة، على الدولة المضيفة اتّخاذ الاجراءات اللازمة لحماية الدور القنصليّة من الاعتداء والأضرار ومن كلّ ما يعكّر صفوها وينال من كرامتها.

٤ ـ تكون الدور القنصليّة وموجوداتها وممتلكات البعثة ووسائل نقلها محصّنة ضدّ أيّ نوع من أنواع المصادرة الموقّتة لصالح الدفاع الوطنيّ أو المنفعة العامّة.

أمّا إذا كان الاستملاك ضروريًا لمثل هذه الغايات فيجب على الدولة المضيفة اتّخاذ جميع الاجراءات الممكنة لتفادي إعاقة القيام بالأعمال القنصليّة ولدفع التعويض المليء في أقرب وقت للدولة الموفدة.

المادّة ٣٢

إعفاء الدور القنصليّة من الضرائب

١ ـ يعفى دار البعثة القنصليّة ومسكن رئيسها المسلكيّ الممتلك أو المستأجر من قِبَل الدولة الموفدة أو من قِبَل ممثّلها، من كلّ الرسوم والضرائب الوطنيّة والإقليميّة من أيّ نوع كانت ما عدا التي تكون مقابل خدمات معيّنة.

٢ ـ إنّ الإعفاء من الضرائب والرسوم المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادّة لا يشمل الضرائب والرسوم التي تكون مترتّبة وفقًا لقوانين الدولة المضيفة على الشخص المتعاقد مع الدولة المضيفة أو مع ممثّلها.

المادّة ٣٣

حرمة المحفوظات والوثائق القنصليّة

تكون حرمة المحفوظات والوثائق القنصليّة مصونة أينما كانت وفي أيّ وقت.

المادّة ٣٤

حريّة الانتقال

تؤمّن الدولة المضيفة حريّة الانتقال والسفر داخل إقليمها لجميع موظّفي البعثة القنصليّة مع مراعاة أحكام قوانينها وأنظمتها العائدة للمناطق المحظّر أو المنظّم الدخول إليها لأسباب تتعلّق بالأمن الوطنيّ.

المادّة ٣٥

حريّة الاتّصال

١ ـ تجيز وتحمي الدولة المضيفة حريّة الاتّصال العائد لجميع الأغراض الرسميّة. ويجوز للبعثة القنصليّة لدى اتّصالها بحكومتها وبسائر بعثاتها الدبلوماسيّة والقنصليّة أينما كانت أن تستخدم جميع الوسائل التي تناسبها بما في ذلك السعاة الدبلوماسيّين أو

القنصليّين والحقائب الدبلوماسيّة أو القنصليّة والرسائل الرمزيّة والشيفرة، ولا يجوز للبعثة القنصليّة تركيب أو استخدام جهاز إرسال لاسلكيّ إلاّ بموافقة الدولة المضيفة.

٢ ـ تكون حرمة المراسلات الرسميّة للبعثة القنصليّة مصونة. ويُقصد بالمراسلات الرسميّة جميع المراسلات المتعلّقة بالبعثة وأعمالها.

٣ ـ لا يجوز فتح الحقيبة القنصليّة ولا احتجازها، أمّا إذا كانت لدى السلطات المختصّة في الدولة المضيفة أسباب جديّة تدعو للاعتقاد بأنّ الحقيبة تحتوي على غير المراسلات والوثائق والموادّ المشار إليها في الفقرة ٤ من هذه المادّة، فإنّه يحقّ لها أن تطلب فتح الحقيبة بحضورها من قِبَل ممثّل مفوّض عن الدولة الموفدة. وإذا رفضت سلطات الدولة الموفدة إجابة هذا الطلب فيحقّ للدولة المضيفة إعادة الحقيبة إلى محلّ مصدرها.

٤ ـ يجب أن تحمل الطرود اتي تتألّف منها الحقيبة القنصليّة علامات خارجيّة ظاهرة تبيّن طبيعتها. ولا يجوز أن تحتوي إلاّ المراسلات والوثائق الرسميّة أو المواد المعدّة للاستعمال الرسميّ فقط.

٥ ـ يزوّد الساعي القنصليّ بوثيقة رسميّة تبيّن صفته وعدد الطرود التي تتألّف منها الحقيبة القنصليّة. ولا يجوز أن يكون الساعي من رعايا الدولة المضيفة، ولا من المقيمين الدائمين فيها، إلاّ بموافقتها أو إذا كان من رعايا الدولة الموفدة، ويتمتّع شخصه بالحرمة ولا يكون قابلاً لأيّ شكل من أشكال القبض والاعتقال.

٦ ـ يجوز للدولة الموفدة ولبعثاتها الدبلوماسيّة والقنصليّة أن تعيّن ساعيًا قنصليًّا خاصًّا وتطبّق على هذه الحالات أحكام الفقرة الخامسة من هذه المادّة ما عدا الحصانات المذكورة فيها والتي يتوقّف مفعولها عندما يسلّم هذا الساعي الحقيبة التي في عهدته إلى المرسل إليه.

٧ ـ يجوز أن يُعهد بالحقيبة القنصليّة إلى ربّان سفينة أو طائرة تجاريّة مقرّر إرساؤها أو هبوطها في إحدى الموانئ أو مطارات الدخول المباحة. ويجب تزويد هذا الربّان بوثيقة تبيّن عدد الطرود التي تؤلّف الحقيبة، ولكنّه لا يعتبر ساعيًا قنصليًّا، ويجوز للبعثة القنصليّة، بعد الاتّفاق مع السلطات المحليّة، أن ترسل أحد موظّفيها لاستلام الحقيبة القنصليّة بصورة مباشرة وبكلّ حرية من ربّان السفينة أو الطائرة.

المادّة ٣٦

الاتّصال برعايا الدولة الموفدة أو مقابلتهم

١ ـ تسهيلاً لممارسة الأعمال القنصليّة المتعلّقة برعايا الدولة الموفدة:

أ ـ يتمتّع الموظّفون القنصليّون بحريّة الاتّصال برعايا الدولة الموفدة وبمقابلتهم. ويتمتّع رعايا الدولة الموفدة بذات الحرية بالنسبة لاتّصالهم بالموظّفين القنصليّين في بعثة الدولة الموفدة وقابلتهم.

ب ـ إذا قبض على أحد رعايا الدولة الموفدة ضمن منطقة البعثة القنصليّة، أو إذا أوقف توقيفًا احتياطيًّا بانتظار محاكمته، أو إذا احتُجز بأيّ شكل من الشكال، وطلب الاتّصال ببعثه القنصليّة، وجب على السلطات المختصّة في الدولة المضيفة أن تعلم دون أيّ تأخير البعثة القنصليّة بذلك، وأن تودعها بدون أيّ تأخير كلّ مخابرة موجّهة إليها من صاحب العلاقة. ويترتّب على السلطات المذكورة إعلام صاحب العلاقة بدون أيّ تأخير بحقوقه المنصوص عليها في هذه الفقرة.

ج ـ يتمتّع الموظّفون القنصليّون بحقّ زيارة أيّ من رعايا الدولة الموفدة في سجنه أو في محلّ توقيفه وبالتحدّث إليه ومراسلته وإيجاد ممثّل قضائيّ له، ويحقّ لهم زيارة

أيّ من رعايا الدولة الموفدة إذا كان مسجونًا أو موقوفًا ضمن منطقة صلاحيّاتهم القنصليّة بانتظار صدور الحكم. ومع ذلك يجب على الموظّفين القنصليّين أن يمتنعوا عن القيام بأيّ عمل بالنيابة عن مواطنهم المسجون أو الموقوف إذا عارض صراحة قيامهم بمثل هذا العمل.

٢ - يجري التمتّع بالحقوق المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادّة وفقًا لأحكام قوانين وأنظمة الدولة المضيفة، شرط أن تتيح هذه القوانين والأنظمة التمتّع بالحقوق المنصوص عليها في هذه المادّة.

المادّة ٣٧

المعلومات العائدة لقضايا الوفيّات والولاية والوصاية، ولحوادث السفن والطائرات

إذا كانت المعلومات المطلوبة متوفّرة لدى سلطات الدولة المضيفة وجب على هذه:

أ - أن تُعلم، بدون أيّ تأخير، البعثة القنصليّة بكلّ حادث وفاة يصيب أيًّا من رعاياها ضمن منطقة صلاحيّاتها القنصليّة.

ب - أن تُعلم، بدون أيّ تأخير، البعثة القنصليّة المختصّة بكلّ قضيّة يبدو فيها أنّ تعيين وليّ أو وصيّ هو لمصلحة قاصر أو ناقص الأهليّة من رعايا الدولة الموفدة. ومع ذلك فإنّ إعطاء هذه المعلومات يجب ألاّ يمسّ بتطبيق قوانين وأنظمة الدولة المضيفة المتعلّقة بمثل هذا التعيين.

ج - إذا تحطّمت سفينة تحمل جنسيّة الدولة الموفدة أو ارتطمت بالقاع في المياه الإقليميّة أو الداخليّة للدولة المضيفة، أو إذا تعرّضت إحدى الطائرات المسجّلة لدى

الدولة الموفدة لأيّ حاث في إقليم الدولة المضيفة، وجب على هذه إعلام أقرب بعثة قنصليّة للدولة الموفدة لمحلّ حصول الحادث.

المادّة ٣٨

الاتّصال بسلطات الدولة المضيفة

يحقّ للموظّفين القنصليّين في مجرى قيامهم بأعمالهم الرسميّة الاتّصال:

أ ـ بالسلطات المحليّة المختصّة في منطقتهم القنصليّة.

ب ـ بالسلطات المركزيّة المختصّة إذا كانت تسمح بذلك قوانين وأنظمة وعادات الدولة المضيفة أو الاتّفاقيّات الدوليّة المرعيّة الإجراء.

المادّة ٣٩

الرسوم والتكاليف القنصليّة

١ ـ يجوز للبعثة القنصليّة أن تستوفي في إقليم الدولة المضيفة الرسوم القنصليّة المنصوص عليها في قوانين وأنظمة الدولة المضيفة.

ب ـ إنّ المبالغ المستوفاة بشكل رسوم وفقًا للفقرة الأولى من هذه المادّة تكون معفاة هي ووارداتها من الضرائب والرسوم لدى الدولة المضيفة.

القسم الثالث

التسهيلات والامتيازات والحصانات العائدة للموظّفين القنصليّين المسلكيّين ولغيرهم من موظّفي البعثة القنصليّة

المادّة ٤٠

حماية الموظّفين القنصليّين

يجب على الدولة المضيفة معاملة الموظّف القنصليّ بالاحترام المتوجّب، واتّخاذ الاجراءات اللازمة لمنع أيّ اعتداء على شخص وحريّته وكرامته.

المادّة ٤١

الحرمة الشخصيّة للموظّفين القنصليّين

١ ـ لا يخضع الموظّفون القنصليّون للاعتقال أو التوقيف الاحتياطيّ بانتظار المحاكمة إلاّ في حالة الجرم الخطير وتنفيذًا لقرار السلطة العدليّة المختصّة.

٢ ـ باستثناء الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادّة، لا يجوز سجن الموظّفين القنصليّين ولا فرض أيّ نوع من أنواع القيود على حريّاتهم إلاّ في حالة تنفيذ قرار عدليّ اكتسب الدرجة القطعيّة.

٣ ـ لدى قيام ملاحقات جزائيّة بحقّ الموظّف القنصليّ يجب عليه، عند الاقتضاء، المثول أمام السلطات المختصّة كما يجب على هذه القيام بملاحقاتها بطريقة تليق بمركزه الرسميّ وتتفادى، بقدر الإمكان، إعاقة عمله القنصليّ.

المادّة ٤٢

تبليغ التوقيف والاعتقال والادّعاء العام

إذا أوقف أحد مأموري البعثة القنصليّة توقيفًا احتياطيًّا بانتظار محاكمته أو لدى قيام ملاحقات جزائيّة بحقّة يجب على الدولة المضيفة تبليغ ذلك فورًا إلى رئيس البعثة

القنصليّة، وإذا كان رئيس البعثة هو موضوع الملاحقة أو التوقيف فيجب تبليغ ذلك فورًا إلى الدولة الموفدة بواسطة الطرق الدبلوماسيّة.

المادّة ٤٣

الحصانة القضائيّة

١ ـ لا يخضع الموظّفون القنصليّون لصلاحيّة السلطتَين العدليّة والإداريّة في الدولة المضيفة، في ما يتعلّق بالأفعال المنجزة في مجرى ممارستهم الأعمال القنصليّة.

٢ ـ إنّ أحكام الفقرة الأولى من هذه المادّة لا تسري على الدعاوي المدنيّة الناشئة:

أ ـ إمّا عن عقد مع موظّف قنصليّ أو مستخدم قنصليّ لم يتعاقدا فيه صراحة أو ضمنًا بالنيابة عن الدولة الموفدة.

ب ـ أو عن فريق ثالث بطلب التعويض عن الأضرار اللاحقة به في أراضي الدولة المضيفة من جرّاء حادث سيّارة أو سفينة أو طائرة.

المادّة ٤٤

الالتزام بتقديم الإثبات

١ ـ يجوز دعوة موظّفي البعثة القنصليّة للمثول كشهود في الدعاوي العدليّة والبلديّة، ولا يجوز للمستخدمين القنصليّين والمأمورين القنصليّين التمنّع عن تقديم الإثبات، إلاّ في الحالات المذكورة في الفقرة الثالثة من هذه المادّة.

٢ ـ يجب على السلطة التي تستوجب الإثبات من الموظّف القنصليّ أن تتجنّب التدخّل في القيام بأعماله، ويجوز لها عند الإمكان أخذ مثل هذا الإثبات في مسكنه أو في البعثة القنصليّة أو قبول إفادة خطيّة منه.

٣ ـ إنّ موظّفي البعثة القنصليّة غير ملزمين بتقديم أيّ إثبات يتعلّق بأمور متعلّقة بممارسة أعمالهم أو بتقديم المخابرات الرسميّة والمستندات العائدة لها. ويحقّ لهم التمنّع عن أداء الإثبات بوصفهم خبراء في قانون الدولة الموفدة.

المادّة ٤٥

التنازل عن الامتيازات والحصانات

١ ـ يجوز للدولة الموفدة أن تتنازل بالنسبة لأحد موظّفي البعثة القنصليّة، عن أيّ من الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في الموادّ ٤١ و ٤٣ و ٤٤.

٢ ـ يجب أن يكون التنازل في جميع القضايا صريحًا ما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذ المادّة، ويجب تبليغه خطيًّا إلى الدولة المضيفة.

٣ ـ إنّ تحريك الدعوى من قِبَل موظّف قنصليّ أو مستخدم قنصليّ في موضوع يعطيه حقّ التمتّع بالحصانة القضائيّة وفقًا للمادّة ٤٣ ويحرمه في ما بعد من حقّ الدفع بالحصانة في وجه أي ادّعاء معاكس متعلّق مباشرة بالادّعاء الرئيسيّ.

٤ ـ إنّ التنازل عن الحصانة القضائيّة في الدعاوي المدنيّة والإداريّة لا يتضمّن حكمًا التنازل عن الحصانة تجاه الاجراءات التنفيذيّة المترتّبة عن الحكم العدليّ والتي تستوجب تنازلاً منفردًا.

المادّة ٤٦

الإعفاء من تسجيل الأجانب وأذون الإقامة

١ ـ يُعفى الموظّفون القنصليّون والمستخدمون القنصليّون وأفراد عائلاتهم الذين يشكّلون أسرهم من جميع الموجبات المنصوص عليها في قوانين وأنظمة الدولة المضيفة العائدة لتسجيل الأجانب وأذون الإقامة.

٢ - لا تطبّق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادّة على المستخدمين القنصليّين غير الدائمين لدى الدولة الموفدة أو على من كان يتعاطى منهم عملاً مأجورًا لدى الدولة المضيفة أو على أيّ فرد من أفراد عائلته.

المادّة ٤٧

الإعفاء من أذون العمل

١ - يُعفى موظّفون البعثة القنصليّة، في ما يتعلّق بخدماتهم المقدّمة للدولة الموفدة، من جميع الموجبات العائدة لأذون العمل التي تفرضها قوانين وأنظمة الدولة المضيفة على العمّال الأجانب.

٢ - ويُعفى أيضًا من الالتزامات المشار إليها في الفقرة السابقة من هذه المادّة الخدم الخاصّون للموظّفين القنصليّين وللمستخدمين القنصليّين إذا كانوا لا يتعاطون أيّ عمل آخر مأجور في الدولة المضيفة.

المادّة ٤٨

الإعفاء من الضمان الاجتماعيّ

١ - عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من هذه المادّة يُعفى الموظّفون القنصليّون، في ما يتعلّق بالخدمات المقدّمة من قِبَلهم للدولة الموفدة، وأفراد عائلاتهم الذين يشكّلون أسرهم من أحكام الضمان الاجتماعيّ التي قد تكون قيد التنفيذ في الدولة المضيفة.

٢ - إنّ الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادّة يطبّق أيضًا على الخدم الخاصّين العاملين فقط في خدمة موظّفي البعثة القنصليّة شرط:

أ - أن لا يكونوا من رعايا الدولة المضيفة ومن غير المقيمين الدائمين فيها.

ب ـ أن يكونوا محميّين بأحكام الضمان الاجتماعيّ المطبّقة في الدولة الموفدة أو في دولة ثالثة.

٣ ـ يجب على موظّفي البعثة القنصليّة الذين يستخدمون أشخاصًا لا تسري عليهم أحكام الإعفاء المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادّة أن يتقيّدوا بأحكام الضمان الاجتماعيّ المطبّقة في الدولة المضيفة على أرباب العمل.

٤ ـ إنّ الإعفاء المنصوص عليه في الفقرتَين الأولى والثانية من هذه المادّة، لا يحول دون الاشتراك الاختياريّ في نظام الضمان الاجتماعيّ لدى الدولة المضيفة شرط أن يكون مثل هذا الاشتراك مسموحًا به من قِبَل هذه الدولة.

المادّة ٤٩

الإعفاء من الضرائب

١ ـ يُعفى الموظّفون القنصليّون والمستخدمون القنصليّون وأفراد عائلاتهم الذين يشكّلون أسرهم من جميع الرسوم والضرائب الشخصيّة والعينيّة والوطنيّة والإقليميّة والبلديّة باستثناء ما يلي:

أ ـ الضرائب غير المباشرة التي تدخل عادة في ثمن السلع والخدمات.

ب ـ الرسوم والضرائب على الممتلكات العقاريّة الخاصّة في أراضي الدولة المضيفة، مع مراعاة أحكام المادّة ٣٢.

ج ـ الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة المضيفة على التركات والإرث والانتقال، مع مراعاة أحكام الفقرة ب من المادّة ٥١.

د ـ الرسوم والمصاريف المترتّبة على الدخل الخاصّ بما في ذلك ربح رأس المال النابع من الدولة المضيفة، وكذلك الضرائب على رأس المال المستثمر في الأعمال التجاريّة والماليّة في الدولة المضيفة.

هـ ـ التكاليف المترتّبة عن خدمات معيّنة.

و ـ رسوم التسجيل والمحاكم والرهن والطوابع، مع مراعاة أحكام المادّة ٣٢.

٢ ـ يُعفى خدم البعثة من الرسوم والضرائب عن رواتبهم التي يتقاضوها مقابل خدماتهم.

٣ ـ يجب على موظّفي البعثة القنصليّين الذين يستخدمون أشخاصًا لا تكون رواتبهم معفيّة من ضريبة الدخل في الدولة المضيفة أن يتقيّدوا بالالتزامات التي تفرضها قوانين وأنظمة تلك الدولة على أرباب العمل في ما يتعلّق بضريبة الدخل.

المادّة ٥٠

الإعفاء من الرسوم الجمركيّة والتفتيش

١ ـ تجيز الدولة المضيفة، وفقًا لما تسنّ من قوانين وأنظمة دخول المواد الآتية معفاة من الرسوم الجمركيّة والضرائب والتكاليف الأخرى غير تكاليف التخزين والنقل والخدمات المماثلة:

أ ـ الموادّ المعدّة للاستعمال الرسميّ للبعثة القنصليّة.

ب ـ الموادّ المعدّة للاستعمال الشخصيّ للموظّف القنصليّ وأفراد عائلته الذين يشكّلون جزءًا من عائلته، بما في ذلك المعدّة لاستقراره. ولا يجب أن تتعدّى هذه الموادّ المعدّة للاستهلاك الكميّات الضروريّة للاستعمال المباشر من قِبَل الأشخاص المختصّين.

٢ ـ يتمتّع المستخدمون القنصليّون بالامتيازات والإعفاءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادّة بالنسبة للموادّ المستوردة خلال الفترة الأولى من تسلّمهم العمل.

٣ ـ تعفى من التفتيش الأمتعة الخاصّة المرافقة للموظّفين القنصليّين وأفراد عائلاتهم الذين يشكّلون جزءًا من أسرهم، ويجوز تفتيشها فقط إذا كان هنالك سبب جديّ يدعو للاعتقاد بأنّها تحتوي غير الموادّ المذكورة في المقطع (ب) من الفقرة الأولى من هذه المادّة، أو موادًّا ممنوع تصديرها أو استيرادها بمقتضى قوانين وأنظمة الدولة المضيفة، أو خاضعة لقوانين وأنظمة الحجر الصحيّ. ولا يجوز إجراء مثل هذا التفتيش إلاّ بحضور الموظّف القنصليّ صاحب العلاقة أو أحد أفراد عائلته.

المادّة ٥١

تركة أحد موظّفي البعثة القنصليّة أو أحر أفراده

في حال وفاة أحد موظّفي البعثة القنصليّة أو أحر أفراده الذي يشكّل جزءًا من أسرته يترتّب على الدولة المضيفة ما يلي:

أ ـ الإجازة بتصدير أموال المتوفّي المنقولة ما عدا التي اكتسب ملكيّتها لدى الدولة المضيفة ويكون تصديرها ممنوعًا وقت الوفاة.

ب ـ إعفاءها من الرسوم والضرائب الوطنيّة والإقليميّة والبلديّة المترتّبة عادة على التركة والإرث والانتقال أو على الأموال المنقولة والمرتبط وجودها في الدولة المضيفة بوجود المتوفّي فيها بوصفه موظّفًا في البعثة القنصليّة أو فردًا من عائلة أحد موظّفي البعثة القنصليّة.

المادّة ٥٢

الإعفاء من الخدمات الخاصّة والتبرّعات

تعفي الدولة المضيفة موظّفي البعثة القنصليّة وأفراد عائلاتهم الذين يشكّلون جزءًا من أسرهم من سائر الخدمات الخاصّة والعامّة من أيّ نوع كانت ومن الموجبات العسكريّة كالعائدة للاستيلاء والإمداد والإيواء.

المادّة ٥٣

إبتداء وانتهاء الامتيازات والحصانات القنصليّة

١ ـ يتمتّع الموظّف في البعثة القنصليّة بالامتيازات والحصانات القنصليّة المنصوص عليها في هذه الاتّفاقيّة منذ دخوله إقليم الدولة المضيفة بطريقه لتسلّم وظيفته، وإذا كان موجودًا في إقليم الدولة المضيفة لدى تعيينه، فمنذ تسلّمه مهامه في البعثة القنصليّة.

٢ ـ يتمتّع أفراد عائلة الموظّف في البعثة القنصليّة الذين يشكّلون جزءًا من أسرته، وخدمه الخاصّون بالامتيازات والحصانات القنصليّة المنصوص عليها في هذه الاتّفاقيّة من تاريخ تمتّعه هو بها وفقًا للفقرة الأولى من هذه المادّة أو من تاريخ دخولهم إقليم الدولة المضيفة، أو من تاريخ التحاقهم بعائلته أو بخدمته.

٣ ـ عندما تنتهي أعمال أحد موظّفي البعثة القنصليّة تنتهي امتيازاته وحصاناته، وامتيازات وحصانات أفراد عائلته الذين يشكّلون جزءًا من أسرته، وذلك لدى مغادرته الدولة المضيفة، أو لدى انقضاء فترة معقولة من الزمن تمنح له لهذا الغرض. وتظلّ هذه الامتيازات والحصانات قائمة إلى ذلك الحين حتّى في حالة وجود نزاع مسلّح.

أمّا في ما يتعلّق بالأشخاص المشار إليهم في الفقرة الثانية من هذه المادّة فإنّ امتيازاتهم وحصاناتهم تنتهي بانفصالهم عن أسرة أو خدمة الموظّف. وإذا رغب هؤلاء الأشخاص في مغادرة الدولة المضيفة ضمن مدّة معقولة من الزمن فإنّ امتيازاتهم وحصاناتهم تستمرّ حتّى ذلك الحين.

٤ ـ ومع ذلك، وفي ما يتعلّق بالأفعال التي يقوم بها أحد الموظّفين القنصليّين أو المستخدمين القنصليّين في مجرى ممارسته أعماله فإنّ حصانته القضائيّة تظلّ قائمة بدون أيّ قيد زمنيّ.

المادّة ٥٤

إلتزامات الدولة الثالثة

١ - إذا كان الموظّف القنصليّ مارًّا أو موجودًا في إقليم دولة ثالثة منحته سمتها، عندما تكون السمة مستوجبة، بطريقه لتسلّم وظيفته أو بطريق العودة إليها أو إلى الدولة الموفدة، يجب على الدولة الثالثة أن تمنحه جميع الحصانات المنصوص عليها في موادّ هذه الاتّفاقيّة وفقًا لمقتضيات الأحوال بحيث تضمن مروره أو عودته. ويطبّق ذلك أيضًا بالنسبة لأيّ فرد من أفراد عائلته الذين يشكّلون جزءًا من أسرته والذين يتمتّعون بمثل هذه الامتيازات والحصانات إذا كانوا مسافرين برفقته أو لوحدهم بقصد الالتحاق به أو بطريق عودتهم إلى الدولة الموفدة.

٢ - يجب على الدولة الثالثة في الحالات المماثلة للحالات المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادّة ألاّ تعيق عن المرور في إقليمها سائر موظّفي البعثة القنصليّة وأفراد عائلاتهم الذين يشكّلون جزءًا من أسرهم.

٣ - يجب على الدولة الثالثة منح المراسلات الرسميّة وغيرها من وسائل المخابرات الرسميّة المارّة في إقليمها، بما في ذلك الرسائل الرمزيّة والشيفرة، ذات الحرية والحماية المتوجّب منحها على الدولة المضيفة بمقتضى هذه الاتّفاقيّة.

ويجب على الدولة الثالثة منح السعاة القنصليّين الذين يحملون سمتها، عندما تكون السمة مستوجبة، والحقائب القنصليّة لدى مرورهم في إقليمها ذات الحرمة والحماية المتوجّب منحها على الدولة المضيفة بمقتضى هذ الاتّفاقيّة.

٤ - إنّ الالتزامات المترتبة على الدولة الثالثة بمقتضى الفقرات ١و٢و٣ من هذه المادّة تطبّق بالنسبة للأشخاص المذكورين في تلك الفقرات وعلى للمراسلات الرسميّة والحقائب القنصليّة التي يكون وجودها في إقليم الدولة الثالثة بحكم القوّة القاهرة.

المادّة ٥٥

إحترام قوانين وأنظمة الدولة المضيفة

١ ـ يجب على جميع المتمتّعين بالامتيازات والحصانات، مع عدم الإخلال بها، إحترام قوانين وأنظمة الدولة المضيفة، ويجب عليهم كذلك عدم التدخّل في شؤونها الداخليّة.

٢ ـ يجب عدم استخدام دار البعثة لأيّ غرض لا يتّفق مع ممارسة الأعمال القنصليّة.

٣ ـ إنّ أحكام الفقرة الثانية من هذه المادّة لا تستبعد إمكانيّة إقامة مكاتب أو مؤسّسات أو وكالات أخرى في قسم من البناية التي تضمّ دار البعثة القنصليّة شرط أن تكون المكاتب منفصلة عن دار البعثة، ولا تعتبر في مثل هذه الحال قسمًا منها.

المادّة ٥٦

التأمين ضدّ الأخطار اللاحقة بالفريق الثالث

يجب على موظّفي البعثة القنصليّة التقيّد بالمستوجبات التي تفرضها القوانين والأنظمة في الدولة المضيفة بالنسبة للتأمين ضدّ الأخطار اللاحقة بالفريق الثالث من جرّاء استعمال أيّ سيّارة أو سفينة أو طائرة.

المادّة ٥٧

أحكام خاصّة متعلّقة بالأعمال الشخصيّة المأجورة

١ ـ لا يجوز للموظّفين القنصليّين المسلكيّين تعاطي أيّ عمل مهنيّ أو تجاريّ بقصد الربح الشخصيّ في الدولة المضيفة.

٢ ـ لا تمنح الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في هذا الفصل إلى:

أ ـ المستخدمين القنصليّين أو الخدم الذين يتعاطون أيّ عمل خاصّ مأجور في الدولة المضيفة.

ب ـ أفراد عائلات الأشخاص المشار إليهم في الفقرة (أ) من هذه المادّة أو خدمهم الخاصّين.

ج ـ جميع أفراد موظّفي البعثة الذين يتعاطون بذاتهم أيّ عمل خاصّ مأجور في الدولة المضيفة.

الفصل الثالث

أحكام خاصّة متعلّقة بالموظّفين القنصليّين الفخريّين والبعثات القنصليّة التي يرأسها مثل هؤلاء الموظّفين

المادّة ٥٨

أحكام عامّة متعلّقة بالتسهيلات والامتيازات والحصانات

١ ـ تسري أحكام المواد ٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ والفقرة ٣ من المادّة ٥٤ والفقرتَين ٢ و٣ من المادّة ٥٥ على البعثات القنصليّة التي يرأسها موظّفون قنصليّون فخريّون، وتنظّم التسهيلات والامتيازات والحصانات العائدة لمثل هذه البعثات بمقتضى المواد ٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٢.

٢ ـ تطبّق المادّتان ٤٢ و٤٣ والفقرة الثالثة من المادّة ٤٤ والمادّتان ٤٥ و٥٣ والفقرة ١ من المادّة ٥٥ على الموظّفين القنصليّين الفخريّين، وتنظّم التسهيلات

والامتيازات والحصانات العائدة لمثل هؤلاء الموظّفين القنصليّين بمقتضى الموادّ ٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦.

٣ ـ إنّ الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في هذه الاتّفاقيّة لا تشمل أفراد عائلة الموظّف القنصليّ الفخريّ أو المستخدم القنصليّ في بعثة قنصليّة يرأسها موظّف قنصليّ فخريّ.

٤ ـ لا يُسمح بتبادل الحقائب القنصليّة بين بعثتَين قنصليّتَين مرؤوستَين من قِبَل موظّفين قنصليّين فخريّين في دولتَين مختلفتَين إلاّ بموافقة الدولتَين المضيفتَين المعنيّتَين.

المادّة ٥٩

حماية الدور القنصليّة

تتّخذ الدولة المضيفة الاجراءات اللازمة لحماية دار البعثة القنصليّة التي يرأسها موظّف قنصليّ فخريّ وذلك ضدّ الاعتداء والأضرار، ومنع وقوع أيّ عمل من شأنه أن يعكّر سلام البعثة القنصليّة أو يمسّ بكرامتها.

المادّة ٦٠

إعفاء الدور القنصليّة من الضرائب

١ ـ تُعفى دور البعثة القنصليّة المملوكة أو المستأجرة من قِبَل الدولة الموفدة والتي يرأسها موظّف قنصليّ فخريّ، من جميع أنواع الرسوم والضرائب الشخصيّة والوطنيّة والإقليميّة والبلديّة عدا التي تكون مقابل خدمات معيّنة.

٢ ـ إنّ الإعفاء من الضرائب المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادّة لا يطبّق على الرسوم والضرائب التي يترتّب دفعها حسب قوانين وأنظمة الدولة الموفدة.

المادّة ٦١

حرمة المحفوظات والمستندات القنصليّة

تتمتّع بالحرمة محفوظات ومستندات البعثة القنصليّة التي يرأسها موظّف قنصليّ فخريّ شرط أن تكون مفصولة عن الأوراق والوثائق الخاصّة العائدة لرئيس البعثة أو لأيّ شخص آخر يعمل معه، وعن الموادّ والكتب والمستندات العائدة لمهنتهم أو تجارتهم.

المادّة ٦٢

الإعفاء من الرسوم الجمركيّة

تجيز الدولة المضيفة وفقًا لقوانينها وأنظمتها دخول المواد التالية معفاة من سائر الرسوم والضرائب الجمركيّة والمصاريف عدا التي تكون عائدة للتخزين والتوضيب والخدمات المشابهة شرط أن تكون مخصّصة للاستعمال الرسميّ لبعثة قنصليّة يرأسها موظّف قنصليّ فخريّ وهي:

الشعارات الوطنيّة والأعلام وألواح الإعلان والأختام والطوابع والكتب والمطبوعات الرسميّة واللوازم والأدوات والمفروشات المكتبيّة المرسلة من قِبَل أو بناءً على تعليمات الدولة الموفدة.

المادّة ٦٣

الإجراءات الجزائيّة

لدى قيام إجراءات جزائيّة بحقّ موظّف قنصليّ فخريّ يجب عليه، عند الاقتضاء، المثول أمام السلطات المختصّة، كما يجب على هذه معاملته بالاحترام نظرًا لمركزه الرسميّ، وبطريقة تتفادى، بقدر الإمكان، المساس بأعماله القنصليّة، إلاّ إذا كان قيد

السجن أو التوقيف الاحتياطيّ، ويجب في مثل هذه الحالة، النظر في قضيّته بأسرع وقت ممكن.

المادّة ٦٤

حماية الموظّفين القنصليّين الفخريّين

يجب على الدولة المضيفة منح الموظّف القنصليّ الفخريّ الحماية التي يتطلّبها مركزه الرسميّ.

المادّة ٦٥

الإعفاء من شروط التسجيل والإقامة المتوجّبة على الأجانب

يُعفى الموظّفون القنصليّون الفخريّون، باستثناء مَن يتعاطى منهم بقصد الربح الشخصيّ، أيّ مهنة أو نشاط تجاريّ في الدولة المضيفة، من جميع الالتزامات التي تفرضها قوانين وأنظمة الدولة المضيفة على الأجانب في ما يتعلّق بشروط التسجيل والإقامة.

المادّة ٦٦

الإعفاء من الضرائب

يُعفى الموظّف القنصليّ الفخريّ من جميع الرسوم والضرائب عن التعويضات التي يتقاضاها من الدولة الموفدة مقابل قيامه بأعماله القنصليّة.

المادّة ٦٧

الإعفاء من الخدمات الخاصّة والتبرّعات

تعفي الدولة المضيفة الموظّفين القنصليّين الفخريّين من جميع الخدمات الخاصّة والعامّة من أيّ نوع كانت ومن الالتزامات العسكريّة كالعائدة مثلاً إلى الإمداد والإيواء.

المادّة ٦٨

الصفة الاختياريّة لمؤسّسة الموظّفين القنصليّين الفخريّين

لكلّ دولة مطلق الحريّة في التقرير ما إذا كانت تودّ تعيين أو قبول موظّفين قنصليّين فخريّين.

الفصل الرابع

أحكام عامّة

المادّة ٦٩

الوكلاء القنصليّون الذين ليسوا رؤساء للبعثات القنصليّة

١ ـ لكلّ دولة الحريّة في التقرير ما إذا كانت تودّ إنشاء أو قبول وكالات قنصليّة يديرها وكلاء قنصليّون غير معيّنين كرؤساء للبعثة القنصليّة من قِبَل الدولة الموفدة.

٢ ـ تتّفق الدولتان الموفدة والمضيفة على كيفيّة قيام الوكالات القنصليّة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادّة بأعمالها وعلى امتيازاتها وحصاناتها.

المادّة ٧٠

ممارسة الأعمال القنصليّة من قِبَل البعثات الدبلوماسيّة

١ ـ تطبّق أيضًا أحكام هذه الاتّفاقيّة، في حدود الإمكان، على ممارسة الأعمال القنصليّة من قِبَل البعثات الدبلوماسيّة.

٢ ـ يجري تبليغ أسماء موظّفي البعثة الدبلوماسيّة المعيّنين في القسم القنصليّ منها أو المكلّفين ممارسة الأعمال القنصليّة في البعثة إلى وزارة خارجيّة الدولة المضيفة أو إلى السلطة المعيّنة من قِبَل هذه الوزارة.

٣ ـ لدى القيام بالأعمال القنصليّة يحقّ للبعثة الدبلوماسيّة الاتّصال:

أ ـ بالسلطات المحليّة في المنطقة القنصليّة.

ب ـ بالسلطات المركزيّة للدولة المضيفة إذا كانت تسمح بذلك قوانين وأنظمة وعادات الدولة المضيفة أو الاتّفاقيّات الدوليّة المعمول بها.

٤ ـ تبقى الامتيازات والحصانات العائدة للموظّفين الدبلوماسيّين المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادّة خاضعة لقواعد القانون الدوليّ العائدة للعلاقات الدبلوماسيّة.

المادّة ٧١

رعايا الدولة المضيفة أو المقيمون إقامة دائمة لديها

١ ـ باستثناء التسهيلات والامتيازات والحصانات التي قد تمنحها الدولة المضيفة، إنّ الموظّفين القنصليّين من رعايا الدولة المضيفة أو المقيمين إقامة دائمة لديها، يتمتّعون فقط بالحصانة القضائيّة والحرمة الشخصيّة في ما يتعلّق بالأفعال الرسميّة التي ينجزونها في مجرى قيامهم بأعمالهم الرسميّة وبالامتياز المنصوص عليه في الفقرة ٣ من المادّة ٤٤، وتكون الدولة المضيفة ملزمة أيضًا تجاه هؤلاء الموظّفين القنصليّين بالموجبات المذكورة في المادّة ٤٢.

وإذا اتّخذت إجراءات جزائيّة بحقّ أحد هؤلاء الموظّفين القنصليّين فإنّها تتّخذ، بطريقة تتفادى بقدر الإمكان المساس بالأعمال القنصليّة، إلاّ إذا كان الموظّف سجينًا أو موقوفًا.

٢ ـ إنّ باقي موظّفي البعثة القنصليّة من رعايا الدولة المضيفة أو المقيمين إقامة دائمة لديها وكذلك أفراد عائلاتهم وأفراد عائلات الموظّفين القنصليّين المشار إليهم في الفقرة الأولى من هذه المادّة يتمتّعون فقط بما قد تمنحهم إيّاه الدولة المضيفة من

تسهيلات وامتيازات وحصانات. إنّ أفراد عائلات موظّفي البعثة القنصليّة والخدم الخاصّين الذين هم من رعايا الدولة المضيفة أو المقيمين إقامة دائمة لديها يتمتّعون أيضًا بالتسهيلات والامتيازات والحصانات التي تمنحهم إيّاها الدولة المضيفة فقط. وتمارس الدولة المضيفة صلاحيّتها على هؤلاء الأشخاص بطريقة لا تعيق بدون مبرّر القيام بأعمال البعثة القنصليّة.

المادّة ٧٢

عدم التمييز

١ - لا يجوز للدولة المضيفة أن تميّز بين الدول في تطبيق أحكام هذه الاتّفاقيّة.

٢ - ومع ذلك، لا يُعتبر من قبيل التمييز:

أ - إذا طبّقت الدولة المضيفة أحد أحكام هذه الاتّفاقيّة تطبيقًا ضيّقًا بسبب تطبيقه المماثل على بعثتها لدى الدولة الموفدة.

ب - إذا عاملت الدول بعضها بمقتضى العرف أو الاتّفاق معاملة أكثر رعاية من أحكام هذه الاتّفاقيّة.

المادّة ٧٣

العلاقات بين هذه الاتّفاقيّة والاتّفاقيّات الدوليّة الأخرى

١ - لا تؤثّر أحكام هذه الاتّفاقيّة على الاتّفاقيّات الدوليّة الأخرى المعمول بها بين الدول الأطراف في هذه الاتّفاقيّة.

٢ - ليس في هذه الاتّفاقيّة ما يحول دون عقد اتّفاقات بين الدول لتأكيد أو إكمال أو توسيع أو تقوية أحكامها.

الفصل الخامس

المادّة ٧٤

التوقيع

تعرض هذه الاتّفاقيّة لتوقيع جميع الدول الأطراف في الأمم المتّحدة أو في إحدى الوكالات المختصّة أو الأطراف في النظام الأساسيّ لمحكمة العدل الدوليّة أو أيّ دولة أخرى تدعوها الجمعيّة العامّة للأمم لتصبح طرفًا فيها وذلك حتّى ٣١ تشرين الأوّل ـ أكتوبر ١٩٦٣ في وزارة الخارجيّة الفدراليّة لجمهوريّة النمسا، وبعدئذ حتّى ٣١ آذار - مارس ١٩٦٤ في مقرّ الأمم المتّحدة في نيويورك.

المادّة ٧٥

التصديق

تخضع هذه الاتّفاقيّة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتّحدة.

المادّة ٧٦

الانضمام

تظلّ هذه الاتّفاقيّة مفتوحة للانضمام من قِبَل أيّة دولة منتمية إلى إحدى الفئات الأربع المنصوص عليها في المادّة ٧٤، وتودع وثائق الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتّحدة.

المادّة ٧٧

تنفيذ الاتّفاقيّة

١ ـ توضع هذه الاتّفاقيّة موضع التنفيذ في اليوم الثلاثين بعد تاريخ إيداع الوثيقة الثانية والعشرين من وثائق التصديق أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتّحدة.

٢ ـ وتنفّذ هذه الاتّفاقيّة بالنسبة لكلّ دولة تصدّقها أو تنضمّ إليها بعد إيداع الوثيقة الثانية والعشرين من وثائق التصديق أو الانضمام في اليوم الثلاثين من إيداعها وثيقة تصديقها أو انضمامها.

المادّة ٧٨

التبليغات من قِبَل الأمين العام

يجري تبليغ ما يلي من قِبَل الأمين العام إلى جميع الدول المنتمية إلى إحدى الفئات الأربع المنصوص عليها في المادّة ٧٤:

أ ـ توقيعات هذه الاتّفاقيّة وإيداعات وثائق التصديق أو الانضمام وفقًا للموادّ ٧٤ و٧٥ و٧٦.

ب ـ تاريخ وضع هذه الاتّفاقيّة موضع التنفيذ وفقًا لأحكام المادّة ٧٧.

المادّة ٧٩

النصوص الأهليّة

يودع أصل هذه الاتّفاقيّة المحرّر بخمس لغات رسميّة متساوية هي الصينيّة والإنكليزيّة والفرنسيّة والروسيّة والإسبانيّة لدى الأمين العام للأمم المتّحدة الذي يقوم بإرسال صورة مصدّقة عنه إلى جميع الدول المنتمية إلى إحدى الفئات الأربع المنصوص عليها في المادّة ٧٤.

وإثباتًا لما تقدّم قام المفوّضون الواردة أسماؤهم أدناه بتوقيع هذه الاتّفاقيّة بعد تقديم تفويضاتهم التي وجدت مستوفية للشكل حسب الأصول. حرّرت في فيينّا في اليوم الرابع والعشرين من شهر نيسان ـ أبريل عام ١٩٦٣.

---

١ ـ فريجي سهيل، العلاقات القنصليّة والدبلوماسيّة حصاناتها وامتيازاتها (بيروت، ١٩٧٠) ص١٥٧ ـ ١٩٧.

إتّفاقيّة فيينّا للعلاقَات الدبلوماسيَّة

إنّ الدول الأطراف في هذه الاتّفاقيّة،

إذ تشير إلى أنّ شعوب جميع البلدان قد اعترفت، منذ القدم، بمركز المبعوثين الدبلوماسيّين،

وإذ تذكر مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتّحدة بشأن المساواة المطلقة بين الدول، وصيانة السلم والأمن الدوليّين وتعزيز العلاقات الوديّة بين الأمم،

وإذ تعتقد أنّ عقد اتّفاقيّة دوليّة للعلاقات والامتيازات والحصانات الدبلوماسيّة يسهم في إنماء العلاقات الوديّة بين الأمم، رغم اختلاف نظمها الدستوريّة والاجتماعيّة،

وإذ تدرك أنّ مقصد هذه الامتيازات والحصانات ليس إفادة الأفراد بل ضمان الأداء الفعّال لوظائف البعثات الدبلوماسيّة بوصفها ممثّلة للدول،

وإذ تؤكّد على ضرورة استمرار قواعد القانون الدوليّ العرفيّ في تنظيم المسائل التي لم تنظّمها صراحة أحكام هذه الاتّفاقيّة،

قد اتّفقت على ما يلي:

المادّة ١

يُقصد في هذه الاتّفاقيّة بالتعابير التالية، المدلولات المحدّدة لها أدناه:

أ - يُقصد بتعبير "رئيس البعثة" الشخص الذي تكلّفه الدولة المعتمدة بالتصرّف بهذه الصفة،

ب ـ يُقصد بتعبير "أفراد البعثة" رئيس البعثة وموظّفو البعثة،

ج ـ يُقصد بتعبير "موظّفو البعثة" الموظّفون الدبلوماسيّون والموظّفون الإداريّون والفنيّون ومستخدمو البعثة،

د ـ يُقصد بتعبير "الموظّفون الدبلوماسيّون" موظّفو البعثة ذوو الصفة الدبلوماسيّة،

هـ يُقصد بتعبير "المبعوث الدبلوماسيّ" رئيس البعثة أو أحد موظّفيها الدبلوماسيّين،

و ـ يُقصد بتعبير "الموظّفون الإداريّون والفنيّون" موظّفو البعثة العاملون في خدمتها الإداريّة والفنيّة،

ز ـ يُقصد بتعبير "الخادم الخاصّ" مَن يعمل في الخدمة المنزليّة لأحد أفراد البعثة ولا يكون من مستخدمي الدولة المعتمدة،

ح ـ يُقصد بتعبير "دار البعثة" المباني وأجزاء الأبنية والأراضي الملحقة لها، بغضّ النظر عن مالكها، المستخدمة في أغراض البعثة، بما فيها منزل رئيس البعثة.

المادّة ٢

تُقام العلاقات الدبلوماسيّة وتنشأ البعثات الدبلوماسيّة الدائمة بالرضا المتبادل.

المادّة٣

١ ـ تتألّف أهمّ وظائف البعثة الدبلوماسيّة ممّا يلي:

أ ـ تمثيل الدولة المعتمدة في الدولة المعتمد لديها،

ب ـ حماية مصالح الدولة المعتمدة ومصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها، ضمن الحدود التي يقرّها القانون الدوليّ،

ج ـ التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها،

د ـ إستطلاع الأحوال والتطوّرات في الدولة المعتمد لديها بجميع الوسائل المشروعة وتقديم التقارير اللازمة عنها إلى حكومة الدولة المعتمدة،

هـ ـ تعزيز العلاقات المعتمدة بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمد لديها وإنماء علاقاتها الاقتصاديّة والثقافيّة والعلميّة،

٢ ـ يحظّر تفسير أيّ حكم من أحكام هذه الاتّفاقيّة على أنّه يمنع البعثة الدبلوماسيّة من مباشرة الوظائف القنصليّة.

المادّة ٤

١ ـ يجب على الدولة المعتمدة التأكّد من قبول الدولة المعتمد لديها للشخص المزمع اعتماده رئيسًا للبعثة المنشأة فيها.

٢ ـ لا تلزم حكومة الدولة المعتمد لديها بإبداء أسباب رفض القبول للدولة المعتمدة.

المادّة ٥

١ ـ يجوز للدولة المعتمدة، بعد إرسالها الإعلان إلى الدولة المعتمد لديها، اعتماد رئيس بعثة أو انتداب أحد الموظّفين الدبلوماسيّين، حسب الحالة، لدى عدّة دول، ما لم تقم إحدى الدول المعتمد لديها بالاعتراض صراحة على ذلك.

٢ ـ يجوز للدولة المعتمدة لرئيس بعثة لدى دولة أو عدّة دول أخرى أن تنشئ بعثة دبلوماسيّة برئاسة قائم بالأعمال موقّت في كلّ دولة لا يكون لرئيس البعثة فيها مقرّ دائم.

٣ - يجوز لرئيس البعثة أو لأيّ موظّف دبلوماسيّ فيها تمثيل الدولة المعتمدة لدى أيّة منظّمة دوليّة.

المادّة ٦

يجوز لدولتَين أو أكثر اعتماد شخص رئيس بعثة لدى دولة أخرى، ما لم تعترض الدولة المعتمد لديها على ذلك.

المادّة ٧

يجوز للدولة المعتمدة، مع مراعاة أحكام الموادّ ٥ و٨ و٩و ١١ تعيين موظّفي البعثة بحريّة. ويجوز للدولة المعتمد لديها أن تقتضي، في حالة الملحقين العسكريّين أو البحريّين أو الجويّين، موافاتهم بأسمائهم مقدّمًا للموافقة عليها.

المادّة ٨

١ - يجب مبدئيًا أن يحمل الموظّفون الدبلوماسيّون جنسيّة الدولة المعتمدة.

٢ - لا يجوز تعيين موظّفين دبلوماسيّين ممّن يحملون جنسيّة الدولة المعتمد لديها إلاّ برضاها، ويجوز لها سحب هذا الرضا في أيّ وقت.

٣ - يجوز للدولة المعتمد لديها الاحتفاظ بهذا الحقّ بالنسبة إلى مواطني دولة ثالثة لا يكونون في الوقت نفسه من مواطني الدولة المعتمدة.

المادّة ٩

١ - يجوز للدولة المعتمد لديها، في جميع الأوقات ودون بيان أسباب قرارها، أن تعلم الدولة المعتمدة أنّ رئيس البعثة أو أيّ موظّف دبلوماسيّ فيها شخص غير مرغوب فيه أو أنّ أيّ موظّف آخر غير مقبول. وفي هذه الحالة، تقوم الدولة المعتمدة،

حسب الاقتضاء، إمّا باستدعاء الشخص المعنيّ أو بإنهاء خدمته في البعثة. ويجوز إعلان شخص ما غير مرغوب فيه أو غير مقبول، قبل وصوله إلى إقليم الدولة المعتمد لديها.

٢ ـ يجوز للدولة المعتمد لديها، أن ترفض الاعتراف بالشخص المعيّن فردًا في البعثة، إن رفضت الدول المعتمدة أو قصرت خلال فترة معقولة من الزمن عن الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب الفقرة ١ من هذه المادّة.

المادّة ١٠

١ ـ تعلن وزارة خارجيّة الدولة المعتمد لديها، أو أيّة وزارة أخرى قد يتّفق عليها، بما يلي:

أ ـ تعيين أفراد البعثة ووصولهم ومغادرتهم النهائيّة أو انتهاء خدمتهم في البعثة،

ب ـ وصول أيّ فرد من أسرة أحد أفراد البعثة ومغادرته النهائيّة، وحصول أيّ نقص أو زيادة في عدد أفراد تلك الأسرة حسب الاقتضاء،

ج ـ وصول الخدم الخاصّين العاملين في خدمة الأشخاص المشار إليهم في البند (أ) من هذه الفقرة ومغادرتهم النهائيّة، وتركهم خدمة هؤلاء الأشخاص، عند الاقتضاء،

د ـ تعيين وفصل الأشخاص المقيمين في الدولة المعتمد لديها، كأفراد في البعثة أو كخدم خاصّين يحقّ لهم التمتّع بالامتيازات والحصانات.

٢ ـ يرسل كذلك عند الإمكان، إعلان مسبق، بالوصول أو المغادرة النهائيّة.

المادّة ١١

١ ـ يجوز للدولة المعتمد لديها، عند عدم وجود اتّفاق صريح بشأن عدد أفراد البعثة، اقتضاء الاحتفاظ بعدد أفراد البعثة في حدود ما تراه معقولاً وعاديًا، مع مراعاة الظروف والأحوال السائدة في الدولة المعتمد لديها وحاجات البعثة المعنيّة.

٢ ـ يجوز كذلك للدولة المعتمد لديها أن ترفض، ضمن هذه الحدود وبدون تمييز، قبول أيّ موظّفين من فئة معيّنة.

المادّة ١٢

لا يجوز للدولة المعتمدة بدون رضا سابق من الدولة المعتمد لديها، إنشاء مكاتب تكوّن جزءًا من البعثة في غير الأماكن التي أُنشئت فيها البعثة.

المادّة ١٣

١ ـ يُعتبر رئيس البعثة متولّيًا في الدولة المعتمد لديها منذ تقديمه أوراق اعتماده أو منذ إعلانه لوصوله وتقديم صورة طبق الأصل عن أوراق اعتماده إلى وزارة خارجيّة تلك الدول أو أيّة وزارة أخرى قد يتّفق عليها، وذلك وفقًا لِما جرى عليه العمل في الدولة المذكورة مع مراعاة وحدة التطبيق.

٢ ـ يحدّد ترتيب تقديم أوراق الاعتماد أو صورة طبق الأصل عنها حسب تاريخ وصول رئيس البعثة.

المادّة ١٤

١ ـ ينقسم رؤساء البعثات إلى الفئات الثلاث التالية:

أ ـ السفراء أو القاصدون الرسوليّون المعتمدون لدى رؤساء الدول، ورؤساء البعثات الآخرين ذوي الرتبة المماثلة،

ب ـ المندوبون، والوزراء المفوّضون والقاصدون الرسوليّون الوكلاء المعتمدون لدى رؤساء الدول،

ج ـ القائمون بالأعمال المعتمدون لدى وزراء الخارجيّة،

٢ ـ لا يجوز التمييز بين رؤساء البعثات بسبب فئاتهم، إلاّ في ما يتعلّق بحقّ التقدّم و"الإتيكيت".

المادّة ١٥

تتّفق الدول في ما بينها على الفئة التي ينتمي إليها رؤساء البعثات.

المادّة ١٦

١ ـ يرتّب تقدّم رؤساء البعثات المنتمين لفئة واحدة حسب تاريخ وساعة تولّيهم وظائفهم بمقتضى أحكام المادّة ١٣.

٢ ـ لا يتأثّر قدوم رئيس البعثة بأيّة تعديلات تتناول أوراق اعتماده ولا تستتبع تغييرًا في فئته.

٣ ـ لا تخلّ أحكام هذه المادّة بأيّ عمل تجري عليه الدولة المعتمد لديها في ما يتعلّق بتقدّم مندوبي الكرسي البابويّ.

المادّة ١٨

تراعي كلّ دولة إجراء واحدًا في استقبال رؤساء البعثات المنتمين إلى فئة واحدة.

المادّة ١٩

١ ـ تسند رئاسة البعثة موقّتًا إلى قائم بالأعمال موقّت، إذا شغر منصب رئيس البعثة أو إذا تعذّر على رئيس البعثة مباشرة وظائفه. ويقوم رئيس البعثة، أو وزارة خارجيّة الدولة المعتمدة إن تعذّر عليه ذلك، بإعلام وزارة خارجيّة الدولة المعتمد لديها أو أيّة وزارة أخرى قد يتّفق عليها باسم القائم بالأعمال الموقّت.

٢ ـ يجوز للدولة المعتمدة، عند عدم وجود موظّف دبلوماسيّ لبعثتها في الدولة المعتمد لديها، أن تعيّن برضا هذه الدولة، أحد الموظّفين الإداريّين الفنيّين لتولّي الشؤون الإداريّة الجارية للبعثة.

المادّة ٢٠

يحقّ لرئيس البعثة رفع علم الدولة المعتمدة وشعارها على دار البعثة، بما فيها منزل رئيس البعثة، وعلى وسائل نقله.

المادّة ٢١

١ ـ يجب على الدولة المعتمد لديها إمّا أن تيسّر، وفق قوانينها، اقتناء الدار اللازمة في إقليمها للدولة المعتمدة، أو أن تساعدها على الحصول عليها بأيّة طريقة أخرى،

٢ ـ ويجب عليها كذلك أن تساعد البعثات، عند الاقتضاء، على الحصول على المساكن اللائقة لأفرادها.

المادّة ٢٢

١ ـ تكون حرمة دار البعثة مصونة. ولا يجوز لمأموري الدولة المعتمد لديها دخولها إلاّ برضا رئيس البعثة.

٢ ـ يترتّب على الدولة المعتمد لديها التزام خاصّ باتّخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية دار البعثة من أيّ اقتحام أو ضرر ومنع أيّ إخلال بأمن البعثة أو مساس بكرامتها.

٣ ـ تُعفى دار البعثة وأثاثاتها وأموالها الأخرى الموجودة فيها ووسائل النقل التابعة لها من إجراءات التفتيش أو الاستيلاء أو الحجز أو التنفيذ.

المادّة ٢٣

١ ـ تُعفى الدولة المعتمدة ويُعفى رئيس البعثة بالنسبة إلى مرافق البعثة، المملوكة أو المستأجرة، من جميع الرسوم والضرائب الوطنيّة والإقليميّة والبلديّة، ما لم تكن مقابل خدمات معيّنة.

٢ ـ لا يسري الإعفاء المنصوص عليه في هذه المادّة على تلك الرسوم والضرائب الواجبة، بموجب قوانين الدولة المعتمد لديها على المتعاقدين مع الدولة المعتمدة أو مع رئيس البعثة.

المادّة ٢٤

تكون حرمة محفوظات البعثة ووثائقها مصونة دائمًا أيًّا كان مكانها.

المادّة ٢٥

تقوم الدولة المعتمد لديها بتقديم جميع التسهيلات اللازمة لمباشرة وظائف البعثة.

المادّة ٢٦

تكفل الدولة المعتمد لديها حريّة الانتقال والسفر في إقليمها لجميع أفراد البعثة، مع عدم الإخلال بقوانينها وأنظمتها المتعلّقة بالمناطق المحظور أو المنظّم دخولها لأسباب تتعلّق بالأمن القوميّ.

المادّة ٢٧

١ ـ تجيز الدولة المعتمد لديها للبعثة حريّة الاتّصال لجميع الأغراض الرسميّة وتصون هذه الحريّة. ويجوز للبعثة، عند اتّصالها بحكومة الدولة المعتمدة وبعثاتها وقنصليّاتها الأخرى، أينما وُجدت، أن تستخدم جميع الوسائل المناسبة، بما في ذلك الرسل الدبلوماسيّون والرسائل المرسلة بالرموز أو الشيفرة. ولا يجوز، مع ذلك، للبعثة تركيب جهاز إرسال لاسلكيّ إلاّ برضا الدولة المعتمد لديها.

٢ ـ تكون حرمة المراسلات الرسميّة للبعثة مصونة. ويُقصد بالمراسلات الرسميّة جميع المراسلات المتعلّقة بالبعثة ووظائفها.

٣ ـ لا يجوز فتح الحقيبة الدبلوماسيّة أو حجزها.

٤ ـ يجب أن تحمل الطرود اتي تتألّف منها الحقيبة الدبلوماسيّة علامات خارجيّة ظاهرة تبيّن طبيعتها. ولا يجوز أن تحتوي إلاّ الوثائق الرسميّة والمواد المعدّة للاستعمال الرسميّ فقط.

٥ ـ تقوم الدولة المعتمد لديها بحماية الرسول الدبلوماسيّ أثناء قيامه بوظيفته، على أن يكون مزوّدًا بوثيقة رسميّة تبيّن مركزه وعدد الطرود التي تتألّف منها الحقيبة الدبلوماسيّة. ويتمتّع شخصه بالحصانة، ولا يجوز إخضاعه لأيّة صورة من صور القبض والاعتقال.

٦ ـ يجوز للدولة المعتمدة أو للبعثة تعيين رسول دبلوماسيّ خاصّ، وتسري في هذه الحالة أيضًا أحكام الفقرة ٥ من هذه المادّة. وينتهي سريان الحصانات المذكورة فيها بقيام مثل هذا الرسول بتسليم الحقيبة الدبلوماسيّة الموجودة في عهدته إلى المرسل إليه.

٧ ـ يجوز أن يُعهد بالحقيبة الدبلوماسيّة إلى ربّان إحدى الطائرات التجاريّة المقرّر هبوطها في أحد موانئ الدخول المباحة. ويجب تزويد هذا الربّان بوثيقة تبيّن عدد الطرود التي تؤلّف الحقيبة الدبلوماسيّة، ولكنّه لا يعتبر ساعيًا دبلوماسيًّا، ويجوز للبعثة إيفاد أحد أفرادها لتسلّم الحقيبة الدبلوماسيّة من ربّان الطائرة بصورة حرّة مباشرة.

المادّة ٢٨

تُعفى الرسوم والمصاريف التي تتقاضاها البعثة أثناء قيامها بواجباتها الرسميّة من جميع الرسوم والضرائب.

المادّة ٢٩

تكون حرمة شخص المبعوث الدبلوماسيّ مصونة. ولا يجوز إخضاعه لأيّة صورة من صور القبض والاعتقال. ويجب على الدولة المعتمد لديها معاملته بالاحترام اللائق واتّخاذ التدابير المناسبة لمنع أيّ اعتداء على شخصه أو حريّته أو كرامته.

المادّة ٣٠

١ ـ يتمتّع المنزل الخاصّ الذي يقطنه المبعوث الدبلوماسيّ بذات الحصانة والحماية اللتَين تتمتّع بهما دار البعثة.

٢ ـ تتمتّع كذلك بالحصانة أوراقه ومراسلاته، كما تتمتّع بها أمواله مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ٣ من المادّة ٣١.

المادّة ٣١

١ ـ يتمتّع المبعوث الدبلوماسيّ بالحصانة القضائيّة في ما يتعلّق بالقضاء الجنائيّ للدولة المعتمد لديها، وكذلك في ما يتعلّق بقضائها المدنيّ والإداريّ إلاّ في الحالات الآتية:

أ ـ الدعاوى العينيّة المتعلّقة بالأموال العقاريّة الخاصّة الكائنة في إقليم الدولة المعتمد لديها، ما لم تكن حيازته لها بالنيابة عن الدولة المعتمدة لاستخدامها في أغراض البعثة،

ب ـ الدعاوى المتعلّقة بشؤون الإرث والتركات والتي يدخل فيها بوصفه منفّذًا أو مديرًا أو وريثًا أو موصى له، وذلك بالأصالة عن نفسه لا بالنيابة عن الدولة المعتمدة.

ج ـ الدعاوى المتعلّقة بأيّ نشاط مهنيّ أو تجاريّ يمارسه في الدولة المعتمد لديها خارج وظائفه الرسميّة.

٢ ـ يتمتّع المبعوث بالإعفاء من أداء الشهادة.

٣ ـ لا يجوز اتّخاذ أيّة إجراءات تنفيذيّة إزاء المبعوث الدبلوماسيّ إلاّ في الحالات المنصوص عليها في البنود (أ) و(ب) و(ج) من الفقرة ١ من هذه المادّة، وبشرط إمكان اتّخاذ الاجراءات من دون المساس بحرمة شخصه أو منزله.

٤ ـ إنّ تمتّع المبعوث الدبلوماسيّ بالحصانة القضائيّة في الدولة المعتمد لديها لا يعفيه من قضاء الدولة المعتمدة.

المادّة ٣٢

١ ـ يجوز للدولة المعتمدة أن تتنازل عن الحصانة القضائيّة التي يتمتّع بها المبعوثون الدبلوماسيّون والأشخاص المتمتّعون بها بموجب المادّة ٣٧.

٢ ـ يكون التنازل صريحًا في جميع الأحوال.

٣ ـ لا يحقّ للمبعوث الدبلوماسيّ أو للشخص المتمتّع بالحصانة القضائيّة بموجب المادّة ٣٧، إن قام بأيّة دعوى، الاحتجاج بالحصانة القضائيّة بالنسبة إلى أيّ طلب عارض يتّصل مباشرة بالطلب الأصليّ.

٤ ـ إنّ التنازل عن الحصانة القضائيّة بالنسبة إلى أيّة دعوى مدنيّة أو إداريّة لا ينطوي على تنازل عن الحصانة بالنسبة إلى تنفيذ الحكم بل لا بدّ، في هذه الأخيرة، من تنازل مستقلّ.

المادّة ٣٣

١ ـ يُعفى المبعوث الدبلوماسيّ، بالنسبة إلى الخدمات المقدّمة إلى الدولة المعتمدة، من أحكام الضمان الاجتماعيّ التي قد تكون قيد التنفيذ في الدولة المعتمد لديها، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ٣ من هذه المادّة.

٢ ـ يسري الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادّة على الخدم الخاصّين العاملين فقط في خدمة المبعوث الدبلوماسيّ وحده:

أ ـ إن لم يكونوا من رعايا الدولة المعتمد لديها أو من المقيمين فيها إقامة دائمة.

ب ـ وكانوا خاضعين لأحكام الضمان الاجتماعيّ التي قد تكون نافذة في الدولة المعتمد لديها أو في أيّة دولة أخرى.

٣ ـ يجب على المبعوث الدبلوماسيّ الذي يستخدم أشخاصًا لا يسري عليهم الإعفاء المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادّة أن يراعي الالتزامات التي تفرضها أحكام الضمان الاجتماعيّ المطبّقة على أرباب العمل.

٤ ـ لا يمنع الإعفاء المنصوص عليه في الفقرتَين الأولى والثانية من هذه المادّة، الاشتراك الاختياريّ في نظام الضمان الاجتماعيّ الساري في الدولة المعتمد لديها إن أجازت مثل هذا الاشتراك.

٥ ـ لا تخلّ أحكام هذه المادّة باتّفاقات الضمان الاجتماعيّ الثنائيّة أو المتعدّدة ولا تحول دون عقد مثلها في المستقبل.

المادّة ٣٤

١ ـ يُعفى المبعوث الدبلوماسيّ من جميع الرسوم والضرائب الشخصيّة أو العينيّة والقوميّة أو الإقليميّة والبلديّة باستثناء ما يلي:

أ ـ الضرائب غير المباشرة التي تدخل أمثالها عادة في ثمن الأموال أو الخدمات،

ب ـ الرسوم والضرائب المفروضة على الأموال العقاريّة الخاصّة الكائنة في إقليم الدولة المعتمد لديها، ما لم تكن في حيازته بالنيابة عن الدولة المعتمدة لاستخدامها في أغراض البعثة،

ج ـ الضرائب التي تفرضها الدولة المعتمد لديها على التركات، مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ٤ من المادّة ٣٩.

د ـ الرسوم والضرائب المفروضة على الدخل الخاصّ الناشئ في الدولة المعتمد لديها، والضرائب المفروضة على رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات التجاريّة القائمة في تلك الدولة.

هـ ـ المصاريف المفروضة مقابل خدمات معيّنة.

و ـ رسوم التسجيل والتوثيق والرهن العقاريّ والرسوم القضائيّة بالنسبة إلى الأموال العقاريّة، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادّة ٢٣.

المادّة ٣٥

تقوم الدولة المعتمد لديها بإعفاء المبعوثين الدبلوماسيّين من جميع أنواع الخدمات الشخصيّة والعامّة، ومن الالتزامات والأعباء العسكريّة كالخضوع لتدابير الاستيلاء وتقديم التبرّعات وتوفير السكن.

المادّة ٣٦

١ ـ تقوم الدولة المعتمد لديها، وفقًا لما تسنّ من قوانين وأنظمة، بالسماح بدخول المواد الآتية وإعفائها من جميع الرسوم الجمركيّة والضرائب والتكاليف الأخرى غير تكاليف التخزين والنقل والخدمات المماثلة:

أ ـ الموادّ المعدّة لاستعمال البعثة الرسميّ.

ب ـ الموادّ المعدّة للاستعمال الخاصّ للمبعوث الدبلوماسيّ أو لأفراد عائلته من أهل بيته، بما في ذلك الموادّ المعدّة لاستقراره.

٢ ـ تعفى الأمتعة الشخصيّة للمبعوث الدبلوماسيّ من التفتيش، ما لم توجد أسباب تدعو إلى الافتراض بأنّها تحتوي موادّ لا تشملها الإعفاءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادّة، أو موادّ يحظّر القانون تصديرها أو استيرادها، أو موادّ تخضع لأنظمة الحجر الصحيّ. ولا يجوز إجراء التفتيش إلاّ بحضور المبعوث الدبلوماسيّ أو ممثّله المفوّض.

المادّة ٣٧

١ ـ يتمتّع أفراد أسرة المبعوث الدبلوماسيّ من أهل بيته، إن لم يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها، بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في الموادّ ٢٩ ـ ٣٦.

٢ ـ يتمتّع موظّفو البعثة الإداريّون والفنيّون، وكذلك أفراد أسرهم من أهل بيتهم، إن لم يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها أو المقيمين فيها إقامة دائمة، بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المواد ٢٩ ـ ٣٥، شرط ألاّ تمتدّ الحصانة المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادّة ٣١ في ما يتعلّق بالقضاء المدنيّ والإداريّ للدولة المعتمد لديها إلى الأعمال التي يقومون بها خارج نطاق واجباتهم، ويتمتّعون كذلك بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المواد ٢٩ ـ ٣٥، شرط ألاّ تمتدّ الحصانة المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادّة ٣٦، بالنسبة إلى الموادّ التي يستوردونها أثناء أوّل استقرار لهم.

٣ ـ يتمتّع مستخدمو البعثة الذين ليسوا من مواطني الدولة المعتمد لديها أو المقيمين فيها إقامة دائمة بالحصانة بالنسبة إلى الأعمال التي يقومون بها أثناء أداء واجباتهم، وبالإعفاء من الرسوم والضرائب في ما يتعلّق بالمرتّبات التي يتقاضونها لقاء خدمتهم، وبالإعفاء المنصوص عليه في المادّة ٣٣.

٤ ـ يُعفى الخدم الخاصّون العاملون لدى أفراد البعثة، إن لم يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها أو المقيمين فيها إقامة دائمة، من الرسوم والضرائب في ما يتعلّق بالمرتّبات التي يتقاضونها لقاء خدمتهم. ولا يتمتّعون بغير ذلك من الامتيازات والحصانات إلاّ بقدر ما تسمح به الدولة المعتمد لديها. ويجب على هذه الدولة، مع ذلك، أن تتحرّى، في ممارسة ولايتها بالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص، عدم التدخّل الزائد في ما يتعلّق بأداء وظائف البعثة.

المادّة ٣٨

١ ـ لا يتمتّع المبعوث الدبلوماسيّ، الذي يكون من مواطني الدولة المعتمد لديها أو المقيمين فيها إقامة دائمة، إلاّ بالحصانة القضائيّة وبالحرمة الشخصيّة بالنسبة إلى

الأعمال الرسميّة التي يقوم بها وبمناسبة ممارسة وظائفه وذلك ما لم تمنحه الدولة المعتمد لديها امتيازات وحصانات إضافيّة.

٢ - لا يتمتّع موظّفو البعثة الآخرون والخدم الخاصّون الذين يكونون من مواطني الدولة المعتمد لديها أو المقيمين فيها إقامة دائمة بالامتيازات والحصانات إلاّ بقدر ما تسمح به الدولة المذكورة. ويجب على هذه الدولة، مع ذلك، أن تتحرّى، في ممارسة ولايتها بالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص، عدم التدخّل الزائد في ما يتعلّق بأداء وظائف البعثة.

المادّة ٣٩

١ - يجوز لصاحب الحقّ في الامتيازات والحصانات أن يتمتّع، منذ دخوله إقليم الدولة المعتمد لديها لتولّي منصبه، أو منذ إعلان تعيينه إلى وزارة الخارجيّة أو أيّة وزارة أخرى قد يتّفق عليها، إن كان موجودًا في إقليمها.

٢ - تنتهي عادة امتيازات وحصانات كلّ شخص انتهت مدّته، بمغادرته البلاد أو بعد انقضاء فترة معقولة من الزمن تمنح له لهذا الغرض. ولكنّها تظلّ قائمة إلى ذلك الوقت حتّى في حالة وجود نزاع مسلّح، وتستمرّ الحصانة قائمة، مع ذلك، بالنسبة إلى الأعمال التي يقوم بها هذا الشخص أثناء أداء وظيفته بوصفه أحد أفراد البعثة.

٣ - يستمرّ أفراد أسرة المتوفّي من أفراد البعثة، بالتمتّع بالامتيازات والحصانات التي يستحقّونها حتّى انقضاء فترة معقولة من الزمن ممنوحة لمغادرة البلاد.

٤ - تستمرّ الدولة المعتمد لديها، إن توفّي أحد أفراد البعثة ولم يكن من مواطنيها أو المقيمين فيها إقامة دائمة، أو توفّي أحد أفراد أسرته من أهل بيته، بسحب أموال المتوفّي المنقولة، باستثناء أيّة أموال يكون قد اكتسبها في البلاد ويكون تصديرها

محظورًا وقت وفاته. ولا يجوز إسراء ضرائب التركات على الأموال المنقولة التي تكون موجودة في الدولة المعتمد لديها لمجرّد وجود المتوفّي فيها بوصفه أحد أفراد البعثة أو أحد أفراد أسرته.

المادّة ٤٠

١ ـ تقوم الدولة الثالثة المعنيّة بمنح الحصانة الشخصيّة وغيرها من الحصانات التي يقتضيها ضمان المرور أو العودة لكلّ مبعوث دبلوماسيّ يحمل جوازه سمة لازمة ويكون مارًّا بإقليمها أو موجودًا فيه في طريقه إلى تولّي منصبه في دولة أخرى أو في طريق العودة إليه أو إلى بلاده، ويسري ذات الحكم على أيّ فرد من أسرته يكون متمتّعًا بالامتيازات والحصانات ومسافرًا بصحبته أو بمفرده للالتحاق به أو للعودة إلى بلاده.

٢ ـ لا يجوز للدول الثالثة، في مثل الظروف المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادّة، إعاقة مرور الموظّفين الإداريّين والفنيّين أو المستخدمين في إحدى البعثات، وأفراد أسرهم، بأقاليمها.

٣ ـ تقوم الدولة الثالثة بمنح جميع أنواع المراسلات الرسميّة المارّة بإقليمها، بما فيها الرسائل المرسلة بالرموز والشيفرة، نفس الحريّة والحماية الممنوحتَين لها في الدولة المعتمد لديها، وكذلك تمنح الرسل الدبلوماسيّين الذين تحمل جوازاتهم السمات اللازمة، والحقائب الدبلوماسيّة، أثناء المرور بأقاليمها، نفس الحصانة والحماية اللتَين يتعيّن على الدولة المعتمدة منحهما.

٤ ـ يترتّب كذلك على الدولة الثالثة ذات الالتزامات المترتّبة عليها بموجب الفقرات ١ و٢ و٣ من هذه المادّة إن كانت القوّة القاهرة هي التي أوجدت في إقليمها

الأشخاص والمراسلات الرسميّة والحقائب الدبلوماسيّة المنصوص عليها في تلك الفقرات على التوالي.

المادّة ٤١

١ ـ يجب على جميع المتمتّعين بالامتيازات والحصانات، مع عدم الإخلال بها، احترام قوانين الدولة المعتمد لديها وأنظمتها، ويجب عليهم كذلك عدم التدخّل في شؤونها الداخليّة.

٢ ـ يجب في التعامل مع الدولة المعتمد لديها بشأن الأعمال الرسميّة، التي تسندها الدولة المعتمدة إلى البعثة، أن يجري مع وزارة خارجيّة الدولة المعتمد لديها أو عن طريقها، أو مع أيّة وزارة أخرى قد يتّفق عليها.

٣ ـ يجب ألاّ تستخدم دار البعثة بأيّة طريقة تتنافى مع وظائف البعثة كما هي مبيّنة في هذه الاتّفاقيّة أو في غيرها من قواعد القانون الدوليّ العامّ أو في أيّة اتّفاقات خاصّة نافذة بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمد لديها.

المادّة ٤٢

لا يجوز للمبعوث الدبلوماسيّ أن يمارس في الدولة المعتمد لديها أيّ نشاط مهنيّ أو تجاريّ لمصلحته الشخصيّة.

المادّة ٤٣

من حالات انتهاء مهمّة المبعوث الدبلوماسيّ ما يلي:

أ ـ إعلان الدولة المعتمدة للدولة المعتمد لديها بانتهاء مهمّة المبعوث الدبلوماسيّ.

ب ـ إعلان الدولة المعتمد لديها للدولة المعتمدة برفضها وفقًا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ٩، الاعتراف بالمبعوث الدبلوماسيّ فردًا من البعثة.

المادّة ٤٤

١ - يجب على الدولة المعتمد لديها، حتّى في حالة وجود نزاع مسلّح، منح التسهيلات اللازمة لتمكين الأجانب المتمتّعين بالامتيازات والحصانات، وتمكين أفراد أسرهم أيًّا كانت جنسيّاتهم، من مغادرة إقليمها في أقرب وقت ممكن، ويجب عليها، بصفة خاصّة وعند الاقتضاء، أن تضع تحت تصرّفهم وسائل النقل اللازمة لنقلهم ونقل أموالهم.

المادّة ٤٥

تراعى، في حالة قطع العلاقات الدبلوماسيّة بين دولتَين، أو الاستدعاء الموقّت أو الدائم لإحدى البعثات، الأحكام التالية:

أ - يجب على الدولة المعتمد لديها، حتّى في حالة النزاع المسلّح، احترام وحماية دار البعثة وكذلك أموالها ومحفوظاتها.

ب - يجوز للدولة المعتمدة أن تعهد بحراسة دار البعثة، وكذلك أموالها ومحفوظاتها إلى دولة ثالثة تقبل بها الدولة المعتمد لديها.

ج - يجوز للدولة المعتمدة أن تعهد بحراسة مصالحها ومصالح مواطنيها إلى دولة ثالثة تقبل بها الدولة المعتمد لديها.

المادّة ٤٦

يجوز لأيّة دولة معتمدة تطلب إليها ذلك أيّة دولة ثالثة غير ممثّلة في الدولة المعتمد لديها، أن تتولّى موقّتًا وبعد موافقة هذه الأخيرة، حماية مصالح تلك الدولة الثالثة ومصالح موكّليها.

المادّة ٤٧

١ ـ لا يجوز للدولة المعتمد لديها التمييز بين الدول في تطبيق أحكام هذه الاتّفاقيّة.

٢ ـ ومع ذلك، لا يُعتبر أنّ هنالك أيّ تمييز:

أ ـ إذا طبّقت الدولة المعتمد لديها أحد أحكام هذه الاتّفاقيّة تطبيقًا ضيّقًا بسبب تطبيقه المماثل على بعثتها لدى الدولة المعتمدة.

ب ـ إذا تبادلت الدول، بمقتضى العرف أو الاتّفاق، معاملة أفضل ممّا تتطلّبه أحكام هذه الاتّفاقيّة.

المادّة ٤٨

تعرض هذه الاتّفاقيّة لتوقيع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة أو في إحدى الوكالات المختصّة أو الأطراف في النظام الأساسيّ لمحكمة العدل الدوليّة. وجميع الدول الأخرى التي تدعوها الجمعيّة العامّة للأمم إلى أن تصبح طرفًا فيها وذلك حتّى ٣١ تشرين الأوّل ـ أكتوبر ١٩٦١ في وزارة الخارجيّة المركزيّة للنمسا، وبعدئذ حتّى ٣١ آذار ـ مارس ١٩٦٢ في مقرّ الأمم المتّحدة في نيويورك.

المادّة ٤٩

تخضع هذه الاتّفاقيّة للتصديق، وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتّحدة.

المادّة ٥٠

تظلّ هذه الاتّفاقيّة معروضة لانضمام جميع الدول المنتمية إلى إحدى الفئات الأربع المنصوص عليها في المادّة ٤٨، وتودع وثائق الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتّحدة.

المادّة ٥١

١ ـ تنفّذ هذه الاتّفاقيّة في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع الوثيقة الثانية والعشرين من وثائق التصديق أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتّحدة.

٢ ـ وتنفّذ هذه الاتّفاقيّة بالنسبة لكلّ دولة تصدّق عليها أو تنضمّ إليها بعد إيداع الوثيقة الثانية والعشرين من وثائق التصديق أو الانضمام في اليوم الثلاثين من إيداعها وثيقة تصديقها أو انضمامها.

المادّة ٥٢

ينهي الأمين العام إلى جميع الدول المنتمية إلى إحدى الفئات الأربع المنصوص عليها في المادّة ٤٨، ما يلي:

أ ـ التوقيعات والإيداعات الحاصلة وفقًا للمواد ٤٨ و٤٩ و٥٠.

ب ـ تاريخ نفاذ هذه الاتّفاقيّة وفقًا للمادّة ٥١.

المادّة ٥٣

يودع أصل هذه الاتّفاقيّة المحرّر بخمس لغات رسميّة متساوية هي الصينيّة والإنكليزيّة والفرنسيّة والروسيّة والإسبانيّة لدى الأمين العام للأمم المتّحدة الذي يقوم بإرسال صورة مصدّقة عنه إلى جميع الدول المنتمية إلى إحدى الفئات الأربع المنصوص عليها في المادّة ٤٨.

وإثباتًا لما تقدّم قام المفوّضون الواردة أسماؤهم أدناه بتوقيع هذه الاتّفاقيّة بعد تقديم تفويضاتهم التي وجدت مستوفية للشكل حسب الأصول.

حرّرت في فيينّا في اليوم الثامن عشر من شهر نيسان ـ أبريل عام ١٩٦١[١].

---

١ ـ فريجي سهيل، العلاقات القنصليّة والدبلوماسيّة حصاناتها وامتيازاتها، ص٢٠٢ ـ ٢٢٢.

الملحقون العسكريّون

يقول باحثون[1] من بين مسؤوليّات وكالة مخابرات وزارة الدفاع الأميركيّة تكليف وتعيين الملحقين العسكريّين في سفارات الولايات المتّحدة حول العالم. ويُعتبر الملحقون العسكريّون لوزارة الدفاع، وهم عبارة عن كبار الضبّاط بأيّ جهاز من أجهزة المخابرات الأربعة، دبلوماسيّين عسكريّين. أي أنّ الاشتراط الأساسيّ في اختيار الملحق العسكريّ الأميركيّ بالسفارة الأميركيّة في الدولة الأجنبيّة هو أن يكون أحد كبار ضبّاط مخابرات الجيش الأميركيّ.

وفي الوقت الذي لا يتورّطون فيه في أيّ أعمال غير قانونيّة أو غير مشروعة، فإنّ لهؤلاء الدبلوماسيّين العسكريّين هدف رئيسيّ هو استكشاف القدر الأعظم، كلّما أمكن، من المعلومات التفصيليّة عن المؤسّسات العسكريّة في الدولة التي يقيمون فيها. ويقومون بإجراء الاتّصالات مع الوحدات العسكريّة المحليّة والحصول على جميع المعلومات التي تفيد، في حالات نشوب الحرب، عن الجيوش الأجنبيّة.

كما تتّضح طبيعة دورهم، وضوحًا تامًّا، في أوقات الحروب، أو إبّان المواقف الحرجة المصاحبة لزمن السلم. عندئذ يخلع الملحقون العسكريّون دورهم السلبيّ

---

١ ـ لجنة من الباحثين، وكالة المخابرات الأميركيّة، وثائق سريّة، مترجم عن الإنكليزيّة بإشراف طلعت غنيم حسن، مكتبة مدبولي (القاهرة،١٩٩٣) ص١٤٣ ـ ١٤٤.

ويُصبحون نشطين ومستغرقين في أنشطة الاستخبارات الخفيّة لأجهزتهم من وكالات المخابرات الأميركيّة.

وفي نفس الوقت نجد أنّ الملحقين العسكريّين الذين ينتمون إلى شتّى الدول يفضّلون أن يقلّصوا ويقلّلوا، إلى الحدّ الأدنى، أنشطتهم في أعمال المخابرات، إلاّ أنّ أنشطتهم السريّة في الاستخبارات معروفة على نطاق واسع.

ومن الشائع قبول، على سبيل المثال، فكرة وحقيقة أنّ الاتّحاد السوفياتيّ، قبيل تفكيكه وجهاز مخابراته العسكريّ، كان يستخدم بصفة عامّة وظيفة الملحقين العسكريّين كستار وغطاء يموّه هويّة وحقيقة أمر العملاء السريّين. وهكذا، ما أكثر ما يُرتكب في حقّ البلدان من تجاوزات متعلّقة بالمخابرات، تحت حجج ووظائف ذات تسميات برّاقة مثل "الملحق العسكريّ لدولة كذا بسفارتها في بلد كذا...".

الجَاسُوسيّة والدبلومَاسيَّة الأميركيَّة

لا بدّ من أنّ هناك سببًا وراء تحوّل مبنى وزارة الخارجيّة الأميركيّة في الطرف الجنوبيّ الغربيّ من العاصمة واشنطن إلى قلعة حصينة مدجّجة بأكثر أشكال الحراسة الأمنيّة الإلكترونيّة والمدرّعة... بصورة تفوق حتّى مبنى "البنتاغون" الذي يضمّ معظم قيادات وزارة الدفاع الأميركيّة العسكريّة والمدنيّة... ويضمّ، وهذا هو الأهمّ، مقرّ مركز القيادة القوميّة العسكريّة.

إنّ مداخل مبنى وزارة الخارجيّة الأميركيّة شهدت على مدى السنوات الأخيرة تطوّرات وإضافات متعدّدة جعلتها أخيرًا محكومة بالعلاقة الإلكترونيّة بين البطاقات التي يحملها الداخلون إلى المبنى والأجهزة التي تتعامل مع هذه البطاقات... فهذا "الكارت" المصنوع من البلاستيك، على الرغم من وجود الصورة عليه، هو وحده الكفيل بأن يفتح أمامك الحواجز الحديديّة أو يغلقها. فإذا أغلقها فإنّ أحدًا من الحرّاس المتأنّقين على أيّ من هذه المداخل لا يملك وسيلة أخرى للتأكّد من أنّك واحد من "المجازفين".

وقبل وقت قصير، حدثت إضافة جديدة أشدّ إثارة... إنّك لا تستطيع أن تغادر مبنى وزارة الخارجيّة إلاّ بالطريقة نفسها التي دخلت بها. البطاقة البلاستيكيّة تفتح لك الحاجز الحديديّ من الداخل. ويبدو، وهذا مجرّد تفسير إجتهاديّ، أنّ هذه الوسيلة التي يتأكّد بها الكومبيوتر من أنّك لم تقبع داخل مبنى وزارة الخارجيّة... فلا بدّ من تسجيل

خروجك إلكترونيًّا، بالساعة والدقيقة والثانية ومن أيّ من المداخل... تمامًا مثل الدخول.

أمّا إذا كنت ممّن يسمح لحم بدخول مرآب الوزارة بسيّارتك... وهذه "طبقة" معيّنة لا تشمل حتّى سفراء الدول الأجنبيّة ولا وزراء الخارجيّة الأجانب الزائرين، فإنّ مدخل المرآب محصّن بحواجز من الصلب، ضخمة إلى حدّ يكفي لصد أيّ سيّارة أو شاحنة إذا لم تكن هويّتها تسمح لها بالدخول.

والواقع أنّ مبنى وزارة الخارجيّة الأميركيّة في حيّ "فوغي بوتوم"، ومعنى التسمية الحرفيّة "القاع الضبابيّ"، لم يتعرّض طوال تاريخه الطويل لأيّ محاولة إرهابيّة أو إجراميّة. والجريمة الوحيدة التي تعيها الذاكرة جرت من أكثر من عقد من الزمن حين قتل شابّ زائر أمّه التي تعمل في الطبقة السابعة من المبنى، وهي الطبقة نفسها التي يقع فيها مكتب الوزير... وكانت قضيّة شخصيّة محضة، ولكنّها جعلت كثيرين يتساءلون: أبهذه السهولة يدخل رجل مسلّح مبنى وزارة الخارجيّة ويطلق الرصاص على بعد أمتار من مكتب الوزير؟... ومنذ ذلك الحين، لم تهدأ حركة تطوير الحراسة الأمنيّة في المبنى وحوله.

لكنّ هذه لم تكن أكثر من مصادفة في التوقيت... فإنّ كلّ الإجراءات التي كلّفت الميزانيّة الأميركيّة عدّة مئات من ملايين الدولارات، لتحويل وزارة الخارجيّة الأميركيّة إلى متاهة تكنولوجيّة أقرب ما تكون إلى ما يحيكه الروائيّون في قصص الخيال العلميّ، ترجع لسبب واحد: "وليام بكلي"[1].

---

١ ـ وود جان، جواسيس للبيع، ص١٠٩ ـ ١١٠.

جهاز مخابرات وزارة الخارجيّة الأميركيّة

في إطار جهاز مخابرات وزارة الخارجيّة الأميركيّة هناك مكتب المخابرات والأبحاث، الذي يتولّى إدارته مدير هو عادة أحد السفراء الذين خدموا في المكتب كجزء من عملهم الأساسيّ في إطار وزارة الخارجيّة الأميركيّة.

يُعدّ هذا المكتب صغيرًا ومتخصّصًا كوحدة استخباريّة مخصوصة بدون عملاء، ذلك أنّه في الوقت الذي يقوم فيه الضبّاط العاملون بالخارج، بصفة شائعة، بكتابة التقارير عن المخابرات السياسيّة، نجد أنّهم لا يلعبون دورًا في العمليّات السريّة. ويتمّ إنتاج المخابرات السياسيّة والاقتصاديّة في إطار الوكالة لصالح الاحتياجات الخاصّة بوزارة الخارجيّة الأميركيّة.

كما يتناول مكتب المخابرات والابحاث تنسيق علاقات وزارة الخارجيّة الأميركيّة مع منظّمات وأجهزة المخابرات الخارجيّة للولايات المتّحدة، وتقوم بنشر التقارير الواردة من المواقع الدبلوماسيّة والقنصليّة التابعة للولايات المتّحدة الأميركيّة في الخارج. ويلعب ضابط مكتب المخابرات والأبحاث دورًا كبيرًا في إنتاج تقديرات وتقارير المخابرات القوميّة التي تحلّل معلومات المخابرات الواردة والمتجسّدة في الجهود الموحّدة والمجمّعة من شتّى الوكالات الاستخباريّة. وتُعدّ تقديرات وتقييمات المخابرات للاستقرار السياسيّ والنوايا السياسيّة والعسكريّة للدول الخارجيّة الأجنبيّة إزاء الولايات المتّحدة، بمثابة عامل ذي شأن في عمليّة صنع القرار التي

يتعهّد بها الرئيس الأميركيّ وكبار رجال الدولة المنوطة بهم سلطة اتّخاذ وصنع السياسة.

إنّ استخدام الدبلوماسيّين لجمع المعلومات كان بمثابة أقدم أشكال جمع المعلومات لأغراض المخابرات. أمّا اليوم، فإنّ الدبلوماسيّين يمدّون جهاز وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة ووزارة الخارجيّة وجهاز مخابرات وزارة الدفاع، وسائر الوكالات الحكوميّة بالمادّة المتعلّقة بالدبلوماسيّة والاتّجاهات السياسيّة والدبلوماسيّة لدولة ما، إزاء الولايات المتّحدة.

في كلّ سفارة أميركيّة في الأمم الأجنبيّة ما يُسمّى بمحطّة استخبارات تضمّ عددًا من ضبّاط الحالات والعملاء ورجال الجاسوسيّة الميدانيّين، ويقوم ضابط الحالة بتنسيق عمليّات هؤلاء القوم، ثمّ يرسل بتقاريره إلى مقار قيادة وكالة المخابرات المركزيّة رأسًا في الولايات المتّحدة، وثمّة ضمانات وُضعت تكفل حماية هؤلاء العملاء في الأمم الأجنبيّة في حالة القبض عليهم، مثل جوازات السفر الدبلوماسيّة وخلافه، وإنّ أقصى ضرر من الممكن أن يقع على هؤلاء هو طردهم وترحيلهم خارج البلاد واعتبارهم أشخاصًا غير مرغوب فيهم[١].

١ ـ لجنة من الباحثين، وكالة المخابرات الأميركيّة، ص١٧٥ ـ ١٧٦.

علاقة السفير بمحطّة وكالة المخابرات المركزيّة في سفارته

يقوم السفير الأميركيّ، من الناحية النظريّة، بالإشراف على ترؤس الفريق القوميّ الذي يتضمّن ممثّلي كافّة الوكالات الرسميّة، ومن بينها وكالة المخابرات المركزيّة، التي كانت تتمتّع ببعض الاستقلاليّة حتّى بداية عهد الرئيس كينيدي، الذي أخضع نشاطات موظّفي الوكالة في السفارات إلى رقابة السفير. وبقي تأثير التعميم الذي أصدره كينيدي ساري المفعول، لكنّ وسائل تطبيقه كانت تختلف من بلد لآخر. تلعب شخصيّتا السفير ورئيس وكالة المخابرات المركزيّة دورًا هامًّا في هذا السياق. مثال على ذلك، أنّ سفيرَي الولايات المتّحدة في الكونغو وفييتنام استطاعا ممارسة رقابة شديدة على كافّة موظّفي الوكالة، علمًا بأنّهما كانا مناصرَين شديدَين للعمليّات الخفيّة. أمّا السفير في الهند فكان يطلب إطلاعه على نشاطات وكالة المخابرات المركزيّة، دون أن يحاول ممارسة أيّ رقابة على عمليّاتها. لكن، كثيرًا ما يترك السفير الحبل على الغارب لموظّفي الوكالة، فيقومون بممارسة ما يدبّرون من أعمال، وذلك بسبب عدم اهتمامه بهذه الشؤون أو بسبب ضعف في شخصيّته. وإذا عدنا، إلى تقرير "بيسيل" عن مبدأ وكالة المخابرات المركزيّة فنراه يقول: "يجب أن يكون السفير على اطّلاع بكلّ عمليّة مستترة في حدود صلاحيّاته الإقليميّة. لكن في بعض الحالات الخاصّة، بناء على طلب من وزارة الخارجيّة أو على طلب الرئيس الدولة، يمتنع رئيس مركز وكالة المخابرات المركزيّة عن إعلام السفير بالعمليّات". والحقيقة أنّ السفير نفسه، كثيرًا ما يريد أن ينأى عن الاطّلاع على مثل هذه الأمور. لكنّ السفير

"جون بريتسلاف" رفض القيام بمثل هذا الدور السلبيّ الذي يمسّ الدور الطبيعيّ لممثّلي الولايات المتّحدة، لذلك رأيناه يتّخذ موقفًا مضادًّا لوكالة المخابرات المركزيّة، وهو الذي كان رجل سياسة قبل أن يصبح سفيرًا، حتّى أنّه استطاع أن يلعب دور بطل في نظر بعض الرسميّين من وزارة الخارجيّة، فمنع كلّ نشاط لوكالة المخابرات المركزيّة في مالطا عندما كان سفيرًا لبلاده فيها.

بعد زيارة الأدميرال "جورج أندرسون" عام ١٩٧٠، لبعض مناطق البحر الأبيض المتوسّط، تخوّف من أن تؤدّي الانتخابات التشريعيّة إلى فوز رجل اليسار "دوم منتوف". وبما أنّ أندرسون كان بحّارًا فقد كان مناصرًا للقوّة البحريّة، وخاف من أن تفقد قوّات حلف الأطلسيّ قاعدة مالطا الهامّة، فتصبح تحت إشراف سوفياتيّ. ولم يكن في ذلك الحين مديرًا للمكتب الاستشاريّ للرئاسة لكنّه استغلّ علاقاته في محيط البيت الأبيض ليطلب تدخّل المصالح السريّة في الانتخاب المالطيّة. ولم تتحمّس وكالة المخابرات المركزيّة لذلك الطلب لأنّها تمتلك الجهاز المناسب لتلك الغاية، لكنّها قبلت بأن ترسل عميلاً سريًّا ليعرف كيفيّة الوصول إلى وسيلة تمكّن من الحصول على نتيجة مقبولة من تلك الانتخابات للمحافظة على الوضع الراهن. عندها ظهر السفير بريتسلاف على أقصى درجة من عدم التعاون فكان يرسل البرقيّة تلو الأخرى رافضًا أن ينضمّ إلى فريقه عميل مستتر ليقوم بمهمّة موقّتة. ولم يحدث أيّ تدخّل في الانتخابات ونجح "دوم منتوف" في الوصول إلى السلطة، واستطاعت بريطانيا أن تحتفظ بقاعدة مالطا التابعة لحلف شمال الأطلسيّ[١].

---

١ ـ رصاص د. محمود سيّد، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة غول وعنقاء وخلّ، ماذا فعلت؟، دار المعرفة (دمشق، ١٩٨٨) ص٧٨ ـ ٧٩.

قصّة الجَاسوس وليام بكلي

"وليام بكلي"، هو الأميركيّ الذي دُفن في العام ١٩٨٨ في "مقبرة أرلنغتون القوميّة" الأميركيّة التي تقوم بينها وبين مبنى البنتاغون حدود مشتركة، والتي يعتبر الدفن فيها من أقصى مظاهر التكريم.

غير أنّ وليام بكلي يُعَدّ الآن أوّل أميركيّ "يُدفَن" في هذا المقبرة، ويقام له "شاهد قبر"، عليه اسمه وتارخ تقريبيّ لموته... دون أن يكون رفاته تحت هذا الشاهد. فإنّ جثمان وليام بكلي لم يغادر لبنان إلى أميركا أبدًا... ويعرف الأميركيّون أنّه مدفون في مكان ما هناك... لكنّهم لا يعرفون بالتحديد أين، تمامًا كما لم يعرفوا أبدًا بالتحديد أين مكان احتجازه، حتّى عندما استخدموا أقمار التجسّس الاصطناعيّة، وعندما استخدموا أجهزة الاستخبارات الإلكترونيّة... وعندما لجأوا إلى جهاز الموساد للاستخبارات الاسرائيليّة ظنًّا بأنّها ستكون أكثر توفيقًا...

وليام بكلي هو السبب الحقيقيّ للورطة الكبيرة التي سقطت فيها إدارة ريغن... والتي ستصاحبها إلى نهاية التاريخ... وإنّ وقوع بكلي في أيدي مختطفيه في لبنان هو الذي أجبر هذه الإدارة على الركض وراء أيّ طريق لاستعادته... لم يكن أحد من الرهائن الأميركيّة غيره يهمّ بالمقارنة مع أهميّته، ولهذا ذهبت واشنطن إلى حدّ السعي لإيفاد مبعوثها إلى طهران وبيع الأسلحة لها على أمل واحد هو استعادة بكلي.

وفي مبنى وزارة الخارجيّة، في اليوم نفسه التي جرت فيه مراسم الدفن "الرمـزيّ" لبكلي في "أرلنغتون"، أزاح "جورج شولتز" وزير الخارجيّـة الستار عن لوحة أسماء "ضحايا" الوزارة من الدبلوماسيّين بعدما حفر في آخر القائمـة إسم بكلـي... ووضعت تحته باقة زهور. ولعلّ هذا استمرارًا في تأكيد انتماء بكلي إلى وزارة الخارجيّة حتّى بعدما عرف العالم كلّه أن بكلي كان يشغل منصب رئيس محطّة وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة في الشرق الأوسط عندما اختُطف في بيروت يوم ١٦ آذار - مارس ١٩٨٤... وبالتالي، فإنّ انتماءه إلى الجهاز الدبلوماسيّ لم يكن أكثر من غطاء لموقعه الحقيقيّ... ولنشاطه في ذلك الموقع.

غير أنّ "دفن" وليام بكلي أو حفـر اسمه على لوحة الرخام بمدخل مبنى وزارة الخارجيّة الأميركيّة ليس سببًا لإعادة فتح الملفّه... بل الواقع أنّ إدارة ريغن أرادت من خلال هذين الإجراءين أن تقفل ملفّه إلى الأبد... أو هكذا ظنّت. إلاّ أنّ قفل ملفّ بكلـي أمرّ بالغ الصعوبة طالما استمرّت التحقيقات الرسـميّة وغير الرسميّة، الجنائيّة وغير الجنائيّة، مفتوحة بشأن فضيحة "إيران غيت"... بل ما دام ملفّ محاولات الـــ CIA في الشرق الأوسط بالذات قائمًا ومتجدّدًا.

لنترك دراسة معهد "تشين" الأميركيّ تحكي، لأوّل مرّة، تفصيلات قصّة بكلي.

لقد أشعل اختطـاف بكلـــي شـرارة نشـاط محمـوم داخـل وكالـة الاسـتخبارات المركزيّة الأميركيّة، التي وصلت محاولاتها للعثـور علـى رئيس محطّتها فـي الشرق الأوسط إلى حـدّ إصـدار الأوامر بالتقـاط صـور بطريقـة التحليل الدقيـق مـن الأقمـار الصناعيّة لبيروت بأكملها والضواحي المحيطة بهـا، ثمّ دعـوة "مسـاعدي" الوكالـة فـي المنطقة الذين سـبق أن اعتمـدت عليهم فـي أنشـطتها السريّة لكـي "يمسـحوا" المنـاطق اللبنانيّة بحثًا عنه.

أصدرت الحكومة الأميركيّة أمرها إلى فريق مدرّب تدريبًا عاليًا، تابع للجيش الأميركيّ، كلّ أفراده من خبراء العمليّات السريّة من رجال مجموعة "النشاط"[1]، بالتوغّل في شوارع بيروت وضواحيها الخلفيّة لجمع المعلومات عن أكبر خبراء الاستخبارات الأميركيّة بالشرق الأوسط.

لم يفلح أيّ من هذه المحاولات في إعطاء نتيجة. بل الواقع أنّها سبّبت توتّرًا شديدًا بين المسؤولين في الوكالة المركزيّة، الذين كانوا قد بدأوا تلك المحاولات واثقين من أنّ الجمع بين أساليب الاستخبارات والتجسّس الإلكترونيّ والبشري سيؤدّي على أقلّ تقدير إلى اقتفاء أثار بكلي. ثمّ اتّضح لهم خلال أسابيع قليلة لأنّه لا بدّ من اللجوء لإجراءات "غير عاديّة" لتحقيق إعادة بكلي.

كانت الخطوة الأولى غير العاديّة التي اتّخذتها الوكالة هي الموافقة على قيام "ثيودور شاكلي"، الذي كان يشغل حتّى أواخر سبعينات القرن العشرين منصب نائب مدير الـ CIA للعمليّات، بزيارة إلى هامبورغ بألمانيا الغربيّة للاجتماع مع "منوستر غوربانيغار"، وهو رجل أعمال إيراني له علاقة قديمة بالوكالة، وله في الوقت نفسه علاقات بالقوى المعارضة للثورة الإسلاميّة الإيرانيّة في أوروبّا الغربيّة. وقد أظهرت موافقة الوكالة على رحلة شاكلي هذه مدى استماتة الوكالة في البحث عن أيّ وسيلة لاستعادة بكلي... فقبل أربعة أشهر فقط كان شاكلي قد سقط في اختبار جهاز كشف

---

١ ـ مجموعة "نشاط دعم الاستخبارات" التي يشار إليها بكلمة "نشاط" اختصارًا، هي مجموعة من المسؤولين الأميركيّين الحاليّين والسابقين الذين كانوا يتولّون مسؤوليّة عمليّات الاستخبارات والنشاطات السريّة خلال الحقبة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥، وهي المجموعة نفسها التي برز بين موجّهي نشاطها من داخل مجلس الأمن القوميّ، أي من داخل البيت الأبيض، الكولونيل أوليفر نورث، ضابط المارينز الذي برز من أكثر الشخصيّات إثارة للجدل بين المهتمّين في قضيّة "إيران غيت".

الكذب، وأصدرت الوكالة تقييمًا له بأنّه يميل إلى "اختلاق المعلومات". غير أنّ الوكالة كانت مستعدّة منذ اللحظة التي اختُطف فيها رئيس محطّتها في الشرق الأوسط في بيروت يوم ١٦ آذار مارس ١٩٨٤ للقيام بأيّ مغامرة لاستعادته. وتمّ اجتماع شاكلي مع غوربانغار في تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٨٤... وقد اعتمدت الوكالة بعد انكشاف فضيحة "إيران غيت" القول بأنّ شاكلي عقد هذا الاجتماع بصفته الشخصيّة وأنّه لم يكن مخوّلاً من الوكالة... وكان موضوع الاجتماع هو البحث عن طريقة لإقناع مختطفي بكلي، من خلال الإيرانيّين، بإطلاقه مقابل إمداد إيران بالسلاح وقطع الغيار. إلاّ أنّه بمجرّد أن قدّم شاكلي تقريره إلى المسؤولين في الوكالة عمّا دار بينه وبين رجل الأعمال الإيرانيّ، طلب منه أن يوقف اتّصالاته به.

لكن لماذا وقع الاختيار على شاكلي بالذات منذ البداية؟

تكمن الإجابة في حقيقة أنّ شاكلي وبكلي كانا قد خدما في عالم الجاسوسيّة والعمليّات السريّة في حرب فيتنام. وقد وصل شاكلي إلى منصب رئيس محطّة الـCIA في ساسغون خلال الحقبة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٢. أمّا طبيعة دور بكلي في تلك السنوات هناك فلا يزال يحيط بها غموض شديد. لكنّ أصدقاءه وزملاءه في الوكالة يؤكّدون على أنّه كان "لا يعرف لنفسه حدودًا في ما يفعل"... ولهذا كان يثير خلافات جديدة حيثما ذهب وفي أيّ مهمّة يعهد بها إليه. وكان سرّ استمراره أنّه كان "يهوى هذا النوع من العمل"، بينما كان زملاؤه يلاحظون عليه أنّه "زير نساء"... وكانوا يخشون من أن يفضي به هذا يومًا إلى الوقوع في فخّ ما. ويقول أصدقاء بكلي وزملاؤه في الوكالة أقلّ ما يمكنهم قوله لأيّ سائل أو محقّق جنائيّ أو صحافيّ... بسبب ظروف موته. الأمر الذي يدلّ على أنّهم يخفون الكثير. مع ذلك فإنّهم لا يخفون أنّ الجميع في سنوات فيتنام كانوا يريدون إبعاده إلى منطقة

أخرى لتجنّب مشكلاته الشخصيّة. "أمّا هو شخصيًا فلم يكن يهمّه شيء... كان يعتقد أنّه خالد".

أُعيد بكلي من فيتنام فعلاً في نهاية الحرب الفيتناميّة إلى المقرّ الرئيسيّ للـ CIA في "لانغلي"، التي تُعتبر من ضواحي واشنطن، وإن تكن تابعة لولاية فيرجينيا. وخلال وقت قصير كان قد استطاع أن يلفت نظر رؤسائه... وأن يتحوّل إلى "أبرز خبراء الوكالة بشؤون مكافحة الإرهاب"... فأرسلوه إلى الشرق الأوسط. وكانت أوّل محطّة خدم فيها هي دمشق. وكان مركزه فيها "خبير تحليل استجابات القيادة السوريّة".

وأوفِد بكلي بعد ذلك إلى القاهرة. وهناك كانت مهمّته المساعدة على تدريب حرّاس الرئيس المصري آنذاك أنور السادات. وقد أشاد خبراء الأمن الذين أوفدتهم وزارة الدفاع الأميركيّة إلى مصر للتفتيش بالجهود التي قام بها بكلي وبما أنجزه في تدريب حرّاس السادات الأميركيّين والمصريّين على السواء...

في منتصف العام ١٩٧٨، نُقل بكلي إلى محطّة إسلام أباد في باكستان...

أحسّ هناك بقوّة تأثير التيّار الإسلاميّ وحركة الثورة الإسلاميّة، في الوقت الذي كانت هذه الثورة تستعدّ للإطاحة بشاه إيران، الأمر الذي تمّ فعلاً بعد أشهر قليلة فقط في شباط - فبراير ١٩٧٩، وأعقب ذلك سقوط السفارة الأميركيّة في أيدي الحرس الثوريّ الإيرانيّ في ٤ تشرين الثاني - نوفمبر من العام نفسه. وبعد أيّام قليلة، وأثناء هجوم جماهير الباكستانيّين في إسلام أباد على مبنى السفارة الأميركيّة في يوم ٢١ تشرين الثاني - نوفمبر، اضطرّ ٩٩ من موظّفي السفارة وقتها، وبينهم بكلي، للجوء إلى غرفة الأجهزة السريّة في الطبقة الثالثة من السفارة. وقد سقط اثنان من الأميركيّين يومئذ قتلى... مع ذلك فقد كان الأميركيّون محظوظين بسبب بطء قوى الأمن

الباكستانيّة في مهاجمة الجماهير. وقد تمكّن بكلي ومعظم أفراد السفارة من التسلّق إلى سطح المبنى...

في ما عدا ذلك، فإنّ الهجوم على السفارة الأميركيّة في إسلام أباد اعتُبر في دوائر الـ CIA واحدة من أفدح الكوارث التي منيت بها الاستخبارات الأميركيّة في تاريخها الحديث... حتّى ذلك الوقت، فإنّ المتظاهرين تمكّنوا من انتزاع معلومات على درجة قصوى من السريّة من ملفّات سريّة للاستخبارات الأميركيّة كانت منتشرة على عدد كبير من المكاتب في السفارة، وكانت تحتوي على أدقّ وأخطر الأسرار عن مصادر معلومات الـ CIA في منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا.

عندما بلغت أنباء ما حدث للسفارة في إسلام أباد إلى الوكالة في لانغلي، استشاط كبار المسؤولين فيها غضبًا وهم يتساءلون عن السبب في وجود هذه الملفّات بما تحتويه من أسرار ظاهرة فوق مكاتب السفارة... وعن السبب أصلاً في استخدام الملفّات الورقيّة بدلاً من تعبئة المعلومات في الكومبيوتر.

يقول أحد المسؤولين في الوكالة: "كان ينبغي أن تعرف الـ CIA ما هو آت في ما حدث في إسلام أباد".

بعد هذه الكارثة، سارعت الوكالة إلى إبعاد بكلي من الباكستان بمساعدة السفارة البريطانيّة في إسلام أباد. وفور وصوله إلى لانغلي، أجرى المسؤولون في مكافحة الإرهاب جلسات استماع كاملة معه لمعرفة ما حدث.

أمّا بالنسبة لبكلي شخصيًّا، فإنّ واقعة الهجوم على السفارة الأميركيّة في إسلام أباد أمدّته بمعرفة "ميدانيّة" مباشرة عن "الأخطار التي يشكّلها التيّار الأصوليّ الإسلاميّ على المصالح الأميركيّة".

لكنّ المشكلة الحقيقيّة تمثّلت في استحالة الاستفادة من خبرة بكلي في الشرق الأوسط، ذلك أنّ القاعدة الحديديّة والمرعبة في الوكالة كانت تقضي منذ أمد طويل بأنّ أيّ عميل للوكالة "احترق" أو عُرفت هويّته "لا يمكن أن يُعاد إلى المنطقة التي كانت مسرح عمليّاته قبل ذلك"... إلاّ بعد مرور خمس سنوات على الأقلّ... وهذه القاعدة غير قابلة للتجاوز أو الاستثناء. ولهذا تقرّر "تجميد" بكلي في وظيفة عاديّة في مؤسّسة "بيميكس" النفطيّة المكسيكيّة...

لكنّ الوكالة سرعان ما شعرت بحاجتها الماسّة إلى خبرة بكلي، فعاد إلى المقرّ الرئيسيّ في لانغلي. وبحلول بداية العام ١٩٨٢، كان قد عُيّن "الخبيرَ المقيم للوكالة بشؤون مكافحة الإرهاب". واعتُبر في ذلك الوقت أنّه أصبح في المكان الصحيح في التوقيت الصحيح... التوقيت الذي أصبحت فيه مهنة مكافحة الإرهاب أكثر المهن أهميّة في واشنطن. وكانت الوكالة تحاول أن تفيق من الضربات الخطيرة التي تلقّتها خلال الأعوام القليلة التي سبقت ذلك: الثورة الإسلاميّة في إيران، وأزمة الرهائن في السفارة، وما كشفه استيلاء الحرس الثوريّ على ملفّات السفارة في طهران.

في هذا الجوّ، وقع ما لم يكن يتصوّر أحد في الوكالة حدوثه... قرّر وليام كيسي مديرها أن يعيد بكلي إلى الشرق الأوسط... أي أن يكسر "قاعدة السنوات الخمس". وقد بدا هذا القرار محتومًا لكيسي في لحظة كانت قد ازدحمت فيها الحكومة الأميركيّة بستّ وعشرين وكالة وإدارة مختلفة تتناقش على مزايا العمل في مجال "مكافحة الإرهاب"... إلى حدّ جعل من أيّ محاولة لتخطيط أنشطتها أو التنسيق بينها بمثابة "كابوس بيروقراطيّ". وقد استمرّت الخلافات بين كبار المسؤولين في الوكالة حول سلامة قرار إيفاد بكلي مجدّدًا إلى الشرق الأوسط لمدّة عدّة أشهر. وعندما وقع انفجار ١٨ نيسان - إبريل ١٩٨٣ الذي هدم مبنى السفارة الأميركيّة في

بيروت وقتل ٦٣ شخصًا بداخلها، وجد كيسي سببًا قويًّا لتخطّي المعارضة ضدّ قراره هذا.

ففي داخل الوكالة اعتبرت عمليّة تفجير مبنى السفارة الأميركيّة في بيروت الغربيّة ضربة موجّهة ضدّها، وضربة غير عاديّة. فقد كان بين القتلى في ذلك الانفجار "روبرت أميس"، رئيس قسم الشرق الأوسط في مقرّ وكالة الاستخبارات المركزيّة... ويفترض أنّ أهميّته للوكالة أكبر بكثير حتّى ممّا يوحي به منصبه. وقد "قلب رجال الوكالة كلّ حجر" ليروا تحته أيّ شيء يدلّ على الكيفيّة التي عرف بها "الإرهابيّون" بوجود أميس داخل السفارة... بل بحقيقة وجوده أصلاً في لبنان في ذلك الوقت... ويعتقد المسؤولون في الوكالة من تحليلاتهم اللاحقة لهذه العمليّة أنّ الذين نفّذوها أدّوا عملهم بدقّة تحمل على الاعتقاد بأنّهم كانوا يتوجّهون نحو هدف محدّد هو رجل الوكالة الأهمّ في الشرق الأوسط آنذاك.

إزاء ذلك، أصبح هدف الوكالة أن تؤكّد أنّها لا تزال معنيّة بأن يكون لها وجودها في بيروت، وأنّها ستستمرّ في العمل هناك. فكان لا بدّ من تعيين خلف لأميس. وكان لا بدّ من إرساله إلى بيروت، وكانت المواصفات والمؤهّلات المطلوبة تكاد تنطبق على واحد فقد من رجالها: وليام بكلي. وقد أعرب "الرؤوس الكبيرة" في الوكالة عن اعتقادهم بأنّ لديه من الخبرة بمكافحة الإرهاب وفي الشرق الأوسط بالذات ما يمكّنه من أن يحمي نفسه في "جوّ بيروت الملتهب".

هكذا وُجد بكلي رئيسًا لمحطّة الـ CIA في بيروت في نهاية العام ١٩٨٣. ويقول أصدقاؤه في الوكالة الآن إنّه لم يكن يريد الذهاب إلى بيروت، ولكنّه كان يعرف أنّه من غير المعتاد، ولا من المتوقّع، أن يرفض أحد "ضبّاط" الوكالة مثل هذا المنصب. ويقول أحد هؤلاء الأصدقاء إنّ كيسي قدّم لبكلي "حافزًا

نقديًا قويًا"، على أساس أنّه عهد إليه بمهمّة على درجة عالية من الخطورة...

اختُطف بكلي في ١٦ آذار - مارس ١٩٨٤... بعد ثلاثة أشهر فقط من تسلّمه موقعه الجديد في بيروت. ومن لحظتها لم تهدأ محاولات كيسي والوكالة وإدارة ريغن كلّها لاستعادته، بما في ذلك إيفاد فريقين من رجال الاستخبارات لتحديد مكان احتجازه. وقد فشلت كلّ الجهود بعد شهر واحد من اختطاف بكلي، وجرى ترفيع مستوى سياسة مكافحة الإرهاب الأميركيّة، ومستوى المسؤولين عنها، وزيادة الميزانيّات المخصّصة لها. وعلى هذا الأساس وقّع "التوجيه الرئاسيّ لشؤون الأمن القوميّ رقم ١٣٨"، الذي ألزم كافّة الهيئات المنوط بها مكافحة الإرهاب بأن تقدّم توصيات مدروسة وعمليّة بشأن كيفيّة "وقف الإرهاب نهائيًا"... وقد اعتبر مسؤولون في الوكالة المركزيّة يومها أنّ هذا التوجيه الرئاسيّ أعاد الوضع إلى حالة الفوضى والارتباك التي كانت سائدة في العام ١٩٨٢ بسبب العدد الضخم من الوكالات المسؤولة عن هذا القطاع.

لكن... لا يزال حدث اختطاف بكلي يعدّ في رأي خبراء الاستخبارات الأميركيّين، رمزًا لفشل الـ CIA في الشرق الأوسط، أكثر من أيّ حدث آخر.

أمّا أصدقاء بكلي، فلا يزالون يتحسّرون مستمرّين في التساؤل: لماذا كسر وليام كيسي قاعدة السنوات الخمس التي كانت تقضي بأن لا يعود بكلي إلى مسرح عمليّاته... الشرق الأوسط، بعد أن كُشف و"احترق" في تظاهرات إسلام أباد[1]؟

---

١ - وود جان، جواسيس للبيع، ص١١٠ - ١١٨.

كَشفُ الوثائق الاستخباراتيّة لدى السّفارة الأميركيّة في طهران

إنّ وقوع الوثائق السريّة التي كانت موجودة في السفارة الأميركيّة في طهران بأيدي الإيرانيّين عند احتلال رجال الثورة الإسلاميّة تلك السفارة، قد أضرّ بعمليّات التجسّس الأميركيّة، ليس فقط في إيران، بل وفي كلّ أنحاء العالم... وهذا ما اعترفت به السلطات الأميركيّة، لأنّه بعد الكشف على هذه الوثائق، أصبحت عمليّات المخابرات الأميركيّة معرّضة للشبهات في جميع أنحاء العالم، وقد صرّح "جوزيف سوبيك"، الذي كان يعمل في مكتب الملحقيّة العسكريّة في السفارة الأميركيّة عند احتلال السفارة بقوله "إنّ الإيرانيّين صادروا وثائق تحوي معلومات مفصّلة عن عمليّات المخابرات الأميركيّة... وهذه المعلومات تشمل تقارير المخابرات الأميركيّة عن عامَي ١٩٧٨ و١٩٧٩، بالإضافة إلى جهاز كومبيوتر يحوي الأسماء الحقيقيّة لعملاء المخابرات العسكريّة في إيران وفي عدد من الدول الموالية للولايات المتّحدة... كما تحتوي هذه الوثائق على تقارير القيادة الأميركيّة في المحيط الهادئ، والتي تساهم في كشف قدرات الولايات المتّحدة في مجال السلاح المضادّ للغوّاصات".

وقال سوبيك: "إنّ هذه الوثائق تبيّن أولويّات أهداف المخابرات الأميركيّة في جميع أنحاء العالم، وتتضمّن أسماء العملاء الإيرانيّين الذين كانوا يساعدون المخابرات الأميركيّة في الحصول على المعلومات العسكريّة عن بعض صنوف الأسلحة غير الأميركيّة التي كان يستخدمها الجيش الإيرانيّ، وقد ترتّب عن معرفة أسماء عملاء

المخابرات الأميركيّة في إيران وغيرها أن تسبّب الكشف عنهم إلى موت عدد كبير منهم[1]"...

والجدير ذكره أنّه عند سقوط نظام الشاه على يد الثورة الإسلاميّة في شباط ـ فبراير ١٩٧٩، كان السفير الأميركيّ لدى طهران "ريتشارد هيلمز"، وهو مدير سابق للمخابرات الأميركيّة.

---

١ ـ الجزائري سعيد، المخابرات والعالم، دار الجيل (بيروت،١٩٨٨) ٢: ٧٧ ـ ٧٨.

الدبلوماسيَّة غطاءُ المخبرين السوفيَّات

الاستخبارات السوفياتيّة كانت تعمل في دول العالم عن طريق شبكة واسعة جدًّا من الجواسيس والعملاء في السفارات السوفياتيّة وممثّليات الوكالات التجاريّة والحكوميّة السوفياتيّة والبعثات والمعاهد الثقافيّة السوفياتيّة.

وضابط الاستخبارات في أيّ سفارة سوفياتيّة في عواصم دول العالم قد يكون ذا منصب دبلوماسيّ عال، كمنصب الأمين الأوّل للسفارة أو مستشارها. وقد يكون كذلك السفير نفسه، كما قد يكون سائق سيّارة السفير أو بوّاب السفارة. لا قاعدة لذلك بسبب تغيّر الظروف من بلد إلى آخر.

وقد قيل إنّ سائق سيّارة السفير، في بعض الحالات، يكون رئيسًا على السفير نفسه في مؤسّسة الاستخبارات/ وأنّه هو الذي يعطيه التعليمات والأوامر.

عام ١٩٥٤، انتقل إلى صفوف الاستخبارات الغربيّة في أوستراليا الأمين الثالث للسفارة السوفياتيّة في كانبيرا "فلاديمير بيتروف" وزوجته "أفدوكيا". بيتروف كان ضابطًا في الاستخبارات وقد هرب إلى الصفّ الغربيّ لأنّ زوجته رمت بقطعة حلوى في وجه زوجة السفير السوفياتيّ، ممّا سبّب التصادم بين الزوجين.

تلك الحادثة أثارت الرأي العام الاستراليّ، ثمّ تبيّن بعد التحقيق الذي أجرته لجنة ملكيّة أنّ الاستخبارات السوفياتيّة متغلغلة في أستراليا إلى حدّ غير معقول ممّا دفع بأستراليا آنذاك إلى قطع علاقاتها الدبلوماسيّة مع الاتّحاد السوفياتيّ.

ولكن، عندما استؤنفت العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين، عام ١٩٥٩، كان الدبلوماسيّ الأوّل الذي أُرسل إلى السفارة السوفياتيّة في كانبيرا، "إيفان غيدوروفيتش سكريبوف" الذي كان بمستوى أمين أوّل للسفارة، وكان ضابطًا في الاستخبارات مهمّته إعادة تشكيل شبكة التجسّس السوفياتيّة في أستراليا.

وفضح المسألة من جديد جرى عندما وظّف سكريبوف سيّدة هي في الوقت نفسه ضابطة في المؤسّسة الأستراليّة لمكافحة التجسّس. فقد قابلها للمرّة الأولى في حديقة للحيوانات، ثمّ تكرّرت اللقاءات فتبادلا الرسائل بالحبر السرّي ثمّ تبادلا المعلومات عن طريق المخابئ السريّة.

إنقضّ الأستراليّون لتحطيم الاستخبارات السوفياتيّة عندهم من جديد عندما أرسل سكريبوف عميلته إلى إحدى المدن مزوّدًا إيّاها بآلة إلاسال لتسليمها إلى عميل سوفياتيّ هناك. حدث ذلك سنة ١٩٦٣، وأدّى إلى إخراج سكريبوف من الأراضي الأستراليّة عملاً بقاعدة طرد الدبلوماسيّ الذي يثبت قيامه بأعمال التجسّس.

على الإجمال، لا يحقّ توقيف الدبلوماسيّ وسجنه في حال ضبطه بالجرم المشهود في التجسّس. بل يلقى القبض عليه ثمّ يطلق لكن يُطلب إلى دولته أن تسحبه فورًا. ولمّا كان الأمر كذلك، فإنّ السفارة تُعتبر في هذه الحال، بالتقدير الأميركيّ والبريطانيّ والغربيّ عامّة، المركز الذي ترسَل إليه المعلومات المجمّعة وهي تنقلها إلى موسكو بوسائلها الخاصّة المتعدّدة.

لم يعد خافيًا اليوم ما ردّده الأميركيّون بكثرة عند مجيء النائب الأوّل لرئيس الحكومة في الاتّحاد السوفياتيّ "أنسطاس ميكويان" للاشتراك رسميًا بمأتم الرئيس كينيدي في واشنطن. آنذاك، غادر ميكويان مطار "فنكوفر" في موسكو على متن طائرة "إليوشن ـ ١٨". وقد ظهر في صورة وكالة "تاس" الرسميّة السوفياتيّة للوداع على

المطار عدد من كبار المسؤولين ومن بينهم منزويًا ومعتمرًا قبّعة رئيس الاستخبارات السوفياتيّة آنذاك "فلاديمير سميتشاسني"... وعندما عادت طائرة ميكويان من واشنطن إلى موسكو، كان سميتشاسني على المطار أيضًا بين كبار المستقبلين. وما أن نزل ميكويان من الطائرة وتوجّه لعرض حرس الشرف، حتّى أرسل الحمّالون إلى سميتشاسني حاملين ثلاث حقائب كبرى، ثمّ اختفوا معه ومعها في سيّارة رسميّة كبيرة خرجت بهم من مدخل جانبي للمطار...

الاستخبارات الأميركيّة كانت عينها مفتوحة على ما جرى قبل الذهاب وبعد الإياب، لكنّها اكتفت بأخذ العلم والتسجيل: "طائرة ميكويان رسميّة لا تُفتَّش، والمسؤول السوفياتيّ ذاهب إلى واشنطن في مهمّة رسميّة، لذلك استغلّ سميتشاسني المناسبة وأرسل تعليماته إلى رجاله في العاصمة الأميركيّة ضمن ٣ حقائب كبيرة واستعاد الحقائب منهم وهي محشوّة بالمعلومات التي أرسلوها إليه...

بالإضافة إلى هذه الوسائل الرسميّة، يجري التعامل بين الجواسيس والعملاء السوفيات بجميع الوسائل المعروفة عالميًا في وسط الاستخبارات، أي بالشيفرة السريّة، والرموز، والكتابة شبه الهيروغليفيّة، ووسائل المواصلات اللاسلكيّة... الحقل واسع جدًّا ولا نهاية له.

وفي الإجمال، فإنّ الرموز تستعمل مجموعات من الأحرف تعني مجموعات من الكلمات أو الجمل أو الأفكار. أمّا الشيفرة فتستعمل الحروف بدل الأرقام أو خليطًا من الاثنين لتشكيل حرف صحيح واحد في النهاية[1].

---

١ ـ وود جان، جواسيس للبيع، ص١٤٥ ـ ١٧٤.

الدبلوماسيَّة والتجسُّس في خلال الحَرب البَاردَة

كان معظم المعلومات الثمينة التي حازها الكرملين تصل إليه بواسطة آلات التنصت، قبل وخلال الحرب الباردة.

في عام ١٩٥١، تبعت الإدارة الخامسة KI (لجنة الاستعلامات الخارجية السوفياتية) الإدارة الخامسة في KGB، وأصبحت الأرقام والمبادلات، والديكريبتاج والتحاليل من مسؤولية الإدارة الثامنة العامة، التي كان يقودها شيفليف.

جدير بالذكر أن المحللين "الكريبتاناليسست" في "منظمة أمن الدولة السوفياتية KGB" وفي "الوكالة السوفياتية للاستخبارات الحربية GRU"، لم يكونوا مالكين للتكنولوجيا المتطورة والأجهزة المنظمة التي كان يستعملها نظراؤهم في الغرب: فمنذ نشأتها في عام ١٩٥٢، كانت "وكالة الأمن الوطنية الأميركية NSA" تملك تحت تصرفها أكبر مستوعَب لأجهزة التنظيم في العالم.

لا شك في أن السوفيات عوّضوا عن تخلفهم التقني في أدواتهم التنصتية، وكانت استفادتهم مزدوجة:

أولاً: لقد استعانوا بخبرة أفضل الرياضيين في البلاد الذين كانوا يتميزون بحساباتهم الدقيقة، كما طلبوا مساعدة الاختصاصيين في تنظيم الآلات الحاسبة، والذين كان معظمهم قد قام بمراجل تدريبية منتظمة أو بأبحاث داخل KGB وGRU على السواء.

جدير بالذكر أن "وكالة الأمن الوطنية في الولايات المتحدة NSA"، و"المركز الرئاسي للإعلام الحكومي في بريطانيا العظمىGCHQ"، لم يكن لديهما المقدرة، أو السلطة مثل السوفيات، لإرغام الناس على مساعدتهم والعمل تحت أوامرهم عندما يرغبون في ذلك، علىالأقل في أيام السلم.

ثانيًا: كانت أدوات التنصت السوفياتية قد استفادت، واستمرّت تستفيد بلا شك، من الوجود البشري الكثيف حولها: كان العملاء يذهبون لدى الأعداء للعودة بتلك المعلومات عن الأنظمة الخاصة بالأرقام التي كانت تعتمد عليها الـ"كريبتاناليست" السوفياتية للنجاح في مهماتها.

وكانت تلك المساندة في غضون الحرب الباردة تأتي بشكل خاص من التغلغل في السفارات الخارجية، وبالتحديد سفارة "العدو الرئيسي"...

ويبدو أن الديبلوماسيين الأميركيين أحسّوا بأنهم هدف رئيسي للمراقبة؛ ولكن، بعد فوات الوقت، إذ إن أمنهم وحمايتهم كانا محدودين تمامًا خلال الحرب الباردة.

إن ما تجدر الإشارة إليه أن "جورج كينان" عندما أصبح سفيرًا للولايات المتحدة في موسكو سنة ١٩٥٢، اكتشف أن مقره الرسمي "كانت تديره الأيادي الخفية بحيث كان هو نفسه، وكل العاملين معه في السفارة يشعرون بأنهم قد باتوا عاجزين عن القيام بأي شيء".

وكانت الأيادي الخفية هي أيدي الموظفين المسؤولين عن حماية الممثلين الأجانب في الاتحاد السوفياتي، الذين كان يرئسهم بوروبين، وكان عمله في الحقيقة يرتبط بالإدارة العامة (لمكافحة التجسس) في MGB.

وكان موظفو بوروبين يظهرون في كل مكان، وفي أيّ ساعة من الليل أو النهار.

وبعد قدومهما إلى موسكو بعدة اشهر، استفاق كينان وقرينته ذات ليلة بعد أن سمعا ضجة خفيفة تنبعث من الممر المؤدي إلى حجرة نومهما.

قال كينان، في ما بعد متحدثًا عن تلك الحقبة: "مشيت في الممر وفجأة شعرت بأنني اصطدمت بشيء ما، واستطعت أن أتبين وجهًا وجسدًا لامرأة ضخمة هذا على الأقل ما ظننته ـ وقلت: "من أنت؟"، وجاءني الجواب: "إنني حارسة الليل الجديدة"...

منذ اكتشاف عدة مئات من أجهزة التنصت في عام ١٩٤٤، وبعد الفحوصات التي كان يقوم بها المسؤولون في السفارة الأميركية، اعتقد السفير أنه لا وجود لميكروفونات جديدة بناء على أقوالهم.

واعتقد السفير كينان أن غياب الميكروفونات كان له علاقة بوجود آلات التنصت الإلكترونية في MGB بشكل مكثف ومتزايد، وأنه ليس ناجمًا عن تحسن طرأ على أمن السفارة.

وفي أيلول ـ سبتمبر ١٩٥٢، وصل إلى موسكو أخصائيان من واشنطن بقصد القيام بفحص دقيق في أرجاء السفارة وفي مكان إقامة السفير كينان.

وخلال قيامهما بالمهمة، وبناء على طلبهما، جلس السفير وراء مكتبه وأخذ يملي نصًا من تقرير ديبلوماسي قديم، آملاً بهذه الطريقة تشغيل أجهزة التنصت المخبأة.

وفجأة وضع أحد المهندسين يده خلف قطعة خشبية تحمل ختم الولايات المتحدة الكبير، وحينما لم يجد شيئًا تناول قدومًا وضرب ضربة على الختم نفسه؛ وخلال دقائق معدودات، وبين القطع الخشبية المبعثرة، استطاع أن يخرج ميكروفونًا على شكل قلم.

وكان هذا الميكروفون قد نقل إلى غرفة تسجيل خارجية كل كلمة لفظها السفير.

وفي اليوم التالي لاحظ كينان أن حرس "الوزارة السوفياتية لأمن الدولة MGB" والموظفين السوفيات في السفارة قد اعتراهم "جو من الشؤم والحزن": "كان جوًا كثيفًا ملبّدًا بموجة من الغضب والحقد خيل إليّ معها أنه لا يمكن اختراقه إلاّ بواسطة سكين".

ومع ذلك، كانت تقاليد إدارة الدولة بعيدة كل البعد عن هذه التدابير البوليسية لأجل الحماية، حتى أن كينان تساءل بينه وبين نفسه إذا كان قد أحسن يوم أعطى الأوامر لاتخاذها. وعندما كتب مذكراته بعد ذلك بعشرين سنة، تساءل أيضًا: "هل كان مناسبًا لسفير مثله أن يتدخل شخصيًا في ذلك النوع من الكوميديا؟ هل كنت برهنت عن الإهمال، وأثبتُّ لحكومتي عدم المبالاة لو أنني رفضت التصرف كما فعلت؟ حتى اليوم، لست متأكدًا من الجواب".

وبسبب معارضات إدارة الدولة، لم يسمح لدائرة CIA في وكالة التجسس المركزية في الولايات المتحدة أن يتسلم أحد ضباطها للسفارة في موسكو قبل عام ١٩٥٣.

وانطلقت الوكالة الموسكوفية للوكالة الأميركية المركزية انطلاقة خاطئة.

فأول رئيس للوكالة، إدوار إليس سميث، وقع بسرعة في هوى مدبرة منزله، التي كانت تعمل بالتأكيد لصالح MGB. وقد اعترف بذلك بعد فترة من الزمن، لخليفة كينان، "شيب" بوهلين، وأعيد إلى بيته.

وبناء على شهادة بيتر دي سيلفا، الذي كان يشغل حينذاك منصب رئيس العمليات في قسم الكتلة السوفياتية في CIA، فإن "عمله لم يكن بلا قيمة فحسب، ولكنه كان بمعظمه يعتمد على معلومات غير صحيحة".

جدير بالذكر أن رئيس ذلك المركز لم يكن الوحيد الذي تعرض للوقوع تحت تأثير جاذبية "حسناوات" الوزارة السوفياتية لأمن الدولة، ومنظمة أمن الدولة، المعروفات باسم "عصافير السنونو"؛ حتى أن عددًا لا يُستهانُ به - بلغ ١٢ شخصًا - من الأميركيين العاملين في السفارة، في عهد بوهلين، قد غرقوا في تلك العلاقات العاطفية، وحاولت المخابرات السوفياتية التأثير عليهم عندما عرضت عليهم كليشيهات تمثلهم في أوضاع مختلفة خلال مرحهم ومغامراتهم.

ووفق أقوال بوهلين، "لقد أعدناهم إلى البلاد في أقل من ٢٤ ساعة".

وغنيّ عن القول إنّ جميع الذين وجدوا أنفسهم داخل نطاق تلك الحالة الخطرة التي عرضتهم للشبهة قد خانتهم الشجاعة فاضطروا إلى الاعتراف.

في عام ١٩٥٣، بدأت أعمال تشييد سفارة جديدة في شارع تشايكوفسكي. وخلال أعمال البناء كان رجال الأمن يقومون بالحراسة اليومية طوال مدة العمل، حتى يمنعوا إدخال أيّ أدوات تنصت في الطبقتين العلويتين. لكن كل تلك الحراسة لم تنفع؛ لأن الحرس كانوا ينسحبون من أمكنتهم أثناء الليل.

وذكر بوهلين في مذكراته أن هذه الخطوات في سحب الحرس ليلاً قد سببها "الإهمال" (إهماله بالدرجة الأولى)، ولأجل "الاختصار في النفقات"...

في عام ١٩٦٤، ووفقًا للمعلومات التي سرّبها يوري نوسينكو، من دائرة KGB، اكتشف الموظفون في السفارة الجديدة أكثر من "٤٠" ميكروفونًا مخبأة داخل أنابيب من الخيزران ومفصولة بحواجز، خلف الرادياتورات؛ وبهذه الطريقة كانت محمية من أجهزة تقويم التيار الكهربائي المصنوعة من المعدن.

أما إدخال الميكرو في الطبقتين الأخيرتين من المبنى، واللتين كانتا ـ كما يعترف ـ "أفضل وأكثر الأجهزة أمانًا في موسكو"، حيث كان يوجد مكتب السفير، وقاعات الشيفرة ومحطة CIA ، فإن كل ذلك لم يكن يعني أن السوفيات كانوا يحصلون على أسرار حقيقية".

بالإضافة إلى كل ما تقدم فإن هذا التفكير الشخصي ترافق مع التفاؤل واللامبالاة التي قادت بوهلين إلى سحب حرس الليل أثناء بناء السفارة.

لكن الحقيقة التي يجب أن تقال هي أن الموظفين الأميركيين باتوا أكثر حرصًا لمجابهة الأخطار مما كانوا عليه في السابق، وبخاصة أخطار التجسس الإلكتروني السوفياتي، فلذلك اتخذوا جميع الاحتياطات اللازمة.

ولكن الحقيقة الثانية التي اعترف فيها "١٢" موظفًا بعلاقاتهم الشخصية مع موظفات في دائرة KGB والتي أثبتوا من خلالها أنهم تعرضوا للملاحقة والفضيحة، تجعل الباحث يعتقد بأنهم لم يكونوا نماذج جيدة لحفظ الأسرار، أو للثقة بهم.

ولم يكن أمن السفارة الأميركية أفضل من أمن سفارات أخرى، حتى أن الدبلوماسيين الأميركيين كانوا مثل نظرائهم من السفارات الأخرى يتعرضون للمعاكسة. من بينهم السفير الفرنسي في موسكو، موريس دوجان، الذي تواجد فيها من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٦٤، والملحق العسكري في السلاح الجوي، الكولونيل غيبود، اللذان وقعا أيضًا تحت تأثير سحر "عصافير السنونو" في KGB وكانا تحت مراقبة مدير الدائرة الثانية (لمكافحة التجسس)، الجنرال أوليغ ميخائيلوفيتش غريبانوف نفسه.

وفوجئ دوجان بأحد ضباط KGB في دائرة أمن الدولة، الذي مثل دور الزوج المخدوع، يقتحم عليه خلوته ويضربه ضربًا عنيفًا. أما غيبود فقد كان ضحية الفضيحة

المعتادة: "الشانتاج" الذي اعتمدته KGB بعرض الكليشيهات والصور التي تمثله مع "عصافير السنونو".

وكان من نتيجة تلك الفضيحة أن انتحر غيبود؛ أما دوجان، فقد استطاع التخلص لأن أحد عملاء KGB المتورط في الحيلة، قد التجأ إلى الغرب، معترفًا بخفايا العملية قبل المباشرة بالقيام بضغوط جديدة بخصوصها.

لعل ما يجدر التنويه به أن القسم الأكبر من مباني التمثيل السياسي في السفارات الأجنبية كان موضوعًا على طاولات التنصت خلال فترة الحرب الباردة. حتى أن سفارة ألمانيا الغربية لم تشذ عن القاعدة.

ويتذكر "توسنكو" في هذا المجال، أنه خلال أواخر الخمسينيات، كان أحد السفراء الألمان - الذي كان يخطط لكتابة مذكراته في ما بعد - يملي كل مساء نص أحداث النهار، مراسلته مع بون ونظرائه في الاتحاد الأطلنطي، بينما كان مكتبه مليئًا بأجهزة ميكرو.

وتجدر الإشارة إلى أن المقتطفات الأكثر أهمية في تلك الشذرات من المذكرات، كانت تذهب مباشرة إلى خروتشيف في أقل من ساعتين بعد إملائها.

وهذا يعني أن التسلل الذي كانت تقوم به دوائر "الوزارة السوفياتية لأمن الدولة MGB"، و"دائرة أمن الدولة KGB"، لم تتحدد في موسكو وحدها ولم تقتصر عليها فقط، ولكن بعض العواصم في الكتلة السوفياتية كانت تقدم نفسها للقيام بعمليات ضد "العدو الرئيسي" وضد خصوم آخرين أقل اهمية.

وهكذا، وبفضل ومساعدة "دائرة الأمن الهنغارية AVH" نجحت دائرة أمن الدولة السوفياتية KGB بالتسلل إلى داخل السفارة الأميركية في بودابست.

وحدث أن بعض الضباط في دائرة الوزارة السوفياتية لأمن الدولة، ودائرة أمن الدولة السوفياتية دخلوا بأنفسهم إلى السفارات الأجنبية للقيام بمهمات.

وبناء على أقوال نوسنكو، فإن أيّ عملية كان يجب أن تحظى بموافقة خروتشيف ذاته، متبعًا بذلك أسلوبًا أنشئ في عهد ستالين.

أما العملية التي لا تنسى والتي اعتبرت أهم عملية دخول إلى إحدى السفارات الأجنبية فكانت تلك التي حصلت في سفارة اليابان حيث سمح الموظفون لزوار من MGB بالوصول إلى الصناديق الحديدية وخزائن الأمانات ووضع اليد على الشيفرة الدبلوماسية.

ومن بين جميع القوى العالمية، فإن هذا البلد كثيرًا ما رأى مصطلحاته وأسراره تتسرب إلى السوفيات منذ العشرينات. وفي السبعينات، كان لدائرة الأمن السوفياتيّة موظف شيفرة في وزارة الخارجية اليابانية وقد بذل جهدًا كبيرًا في التعاون كما فعل مواطنه في سفارة موسكو منذ عشرين سنة خلت.

واستطاعت دائرة الـ KGB من التسلل إلى داخل السفارة السويدية، بنفس الطريقة، وبحيث استولت على الصناديق وعرفت الشيفرة. وكانت إحدى "عصافير السنونو" العاملات في الدائرة، قد أغرت حارس الليل، كما أن كلب الحراسة قد جرد من قوة تأثيره نظرًا للكميات الهائلة من الطعام التي أعطيت له...

وقد استطاع إيليا دجيركفيلوف من دائرة KGB الاشتراك في عمليات مماثلة، في بداية الخمسينات، في السفارات التركية، والمصرية، والسورية، والإيرانية وبعض السفارات الشرق أوسطية... "كمكافأة، كانوا يقدمون لنا ساعات محفورة مع لقب الشرف".

ويقول باحثون إنّه ذات يوم، عندما تُكشف جميع أسرار الأرشيفات السوفياتية أمام الملأ، فإن دراسة دقيقة لملايين الرسائل الدبلوماسية المصطلح عليها من قبل الخبراء السوفيات المسؤولين عن الملاحقة والقراءة، سوف تلقي ضوءًا جديدًا على كيفية تأهيل السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي خلال وبعد الحرب الباردة.

وإلى أن يتحقق ذلك، فإن تقديرًا واضحًا للتأثير الذي تركته الكميات الهائلة من الاتصالات التي استطاعت أجهزة التنصت الاستماع إليها يبدو مستحيلاً.

جدير بالذكر أنه حتى داخل دائرة KGB يبدو أن الوحيدين الذين كانوا يتمتعون بحق غير محدود، للاستماع إلى الأجهزة الخاصة بالاتصالات الدبلوماسية كانوا: الرئيس والمدراء في الدوائر العامة (الدائرة الأولى: الخارجية) والدائرة الثامنة (الشيفرة).

وفي عام ١٩٦٩، أنشئت دائرة جديدة هي الدائرة السادسة عشرة، المسؤولة عن التعامل مع أجهزة التنصت بدلاً من الدائرة الثامنة.

ولم يستطع أي واحد في دائرة أمن الدولة KGB في تلك الفترة التوصل إلى أجهزة التنصت إلاّ بشكل جزئي. حتى أن الوثائق المحفوظة وأرشيف دائرة أمن الدولة التي درسها غورديفسكي لم تمنحه سوى معلومات ضئيلة إضافية في هذا المجال.

إن كثيرًا من تلك الملفات تحتوي على معلومات ربما تكون مأخوذة، أو من المؤكد أنها مأخوذة من أجهزة التنصت، ولكن الرسائل نفسها تظل محصورة داخل أرشيفات "الكريبتاناليست"، وهذا يؤكد أن أحدًا من الضباط في الدائرة الأولى لم يتمكن من الرجوع إليها، لذلك بقيت محجوزة.

وكان أصحاب المراكز العليا والدرجات الرفيعة وحدهم القادرين على دراسة الممنوعات الضرورية جدًا للقيام بمهماتهم العملية.

وفي غضون الحرب الباردة، كانت الرسائل "ديكريبتاج" مكتوبة على ورق خاص محفوظ داخل "كتب حمراء" كبيرة.

يتذكر درياببين، الذي أحدث خللاً في الدائرة الأولى عام ١٩٥٤، أنه كان مرغمًا على اختيار مجموعة من الرسائل المسحوبة من داخل الكتب الحمراء مرتين أسبوعيًا في مكتب رئيس القسم الذي يعمل فيه.

وذكر يوري نوسنكو، الذي غادر الإدارة الثانية بعد عشر سنوات، أن أحد موظفيه كان يحضر له الكتاب الأحمر، وأنه لم يكن يحول نظره عنه أثناء القراءة: وأنه لم يكن مسموحًا له إلاّ بقراءة الصفحات المقررة فقط، كما أنه كان محظورًا عليه كتابة الملاحظات، أو أخذ الملاحظات.

ويتذكر درياببين ونوسنكو على السواء رسائل عديدة كانت تأتيهما من بلدان غربية، وأن بعض تلك الرسائل كان يتم التوصل إليه بواسطة أجهزة الميكرو المخبأة في السفارات.

وكان البريطانيون والفرنسيون يعتبرون أن الاتصالات والمراسلات الفرنسية كان من السهل اختراقها.

ويقول "بيتر رايت" إنه في العام ١٩٦٠، نجح في الدخول إلى السفارة الفرنسية في لندن متنكرًا بزي مهندس تليفون، وإنه تمكن من وضع "ميكرو" أصبح من السهل بواسطته قراءة واكتشاف الرسائل المصطلح عليها، ورقم الشيفرة الدبلوماسية مهما بلغت درجة سريتها، وبهذا الأسلوب تمكنت المراكز الرئيسة للرسائل الحكومية في

بريطانيا العظمى من التوصل إلى اكتشاف الأسرار التي كان من الصعب على غيرها الحصول عليها.

وكان مجلس أمن الدولة KGB لا يزال يعتمد في تلك الفترة على وضع أجهزة الميكرو في السفارة الفرنسية في موسكو في نهاية عهد بريجينيف.

ويذكر راستفوروف الذي ترك في عام ١٩٥٤؛ مجموعة هائلة من الرسائل "الديكريبتاج" اليابانية.

أما دريابين، فقد رأى في الكتب الحمراء برقيات مستعجلة إيطالية وبلجيكية، وألمانية غربية.

أما الرسائل الواردة من "العدو الرئيسي" فقد كانت أكثر غزارة أو سرية ـ أو الإثنين معًا ـ.

وقد شاهد نوسنكو بعض هذه البرقيات الأميركية، أما دريابين فلم يتسن له رؤية واحدة منها.

ويؤكد الأول على أن "ثمة نجاحات قد سجلناها في حل رموز الشيفرة المتعلقة ببعض الرسائل البريطانية"، ولكنه لا يذكر أي مثل خاص[١].

---

١ ـ أندرو كرستوفر، غورديسكي أوليغ، الاستخبارات السوفياتيّة في العالم ١٩١٧ ـ ١٩٩١، ترجمة هنادي السمرا، رينا شربل، نادر عسيران، دار الحقيقة (بيروت،١٩٩١) ص٥٠٦ ـ ٥١٤.

دبلوماسيّون سوفيات. . . جواسيس في كندا

كان إيغور غوزنكو من الأرمن السوفيات، يعمل موظّفًا على الشيفرة في السفارة الروسيّة في أوتاوا، وكان بينه وبين نفسه قد قرّر الهرب إلى الغرب لأسباب كامنة في نفسه، وأخذت هذه الفكرة تراوده منذ مدّة، فراح يتّخذ احتياطات كثيرة وبعيدة المدى لقطع علاقته نهائيًا مع السوفيات، لذلك اختار مجموعة كاملة من وثائق السفارة تثبّت أنّ عشرات من الدبلوماسيّين الروس في أوتاوا وغيرها من المدن الكنديّة الأخرى يقومون بنشاط هو أبعد ما يكون عن العمل الدبلوماسيّ، مع أنّه شخصيًا كان قد تلقّى تدريبًا قصيرًا ومفيدًا في المخابرات السوفياتيّة قبل التحاقه بالعمل الدبلوماسي، وكان عليه أن يثبت حسن نيّته للكنديّين للحصول على حقّ اللجوء السياسيّ لديهم، فترك وثائق السفارة البالغة الأهميّة في مكانها خشية تعرّضها للتفتيش من قبل المسؤولين في السفارة، وبينما كان يقوم بالتحضير للهرب، وضع إشارة على كلّ وثيقة يحتاجها ليسهل عليه أخذها في اللحظة الأخيرة قبل هربه. وفي ساعات الدوام الأولى من صباح ٥ تشرين الأوّل ـ أكتوبر ١٩٥٤، قرّر غوزنكو أنّ "ساعة الصفر" قد حانت، فترك السفارة حاملاً معه الوثائق التي اختارها منذ مدّة وفيها معلومات كافية لوضع اثني عشر جاسوسًا ودبلوماسيًّا في السجن، وتوجّه إلى مكاتب جريدة "كندا نيوز"، وعرض ما يحمل على رئيس التحرير، الذي لم يقتنع بأنّ الوثائق التي يحملها غوزنكو حقيقيّة، فتخلّص منه بطريقة لبقة مدّعيًا أنّه بحاجة إلى التفكير في الأمر، وعرض عليه أن يصوّر الوثائق ويدع لديه النسخ ويعود إليه في ما بعد. غير أنّ غوزنكو قد أدرك

أنّ عليه التصرّف بسرعة قبل أن يشعر موظّفو السفارة بفعلته، فيعيدوه وتكون نهايته... فتوجّه إلى وزارة الداخليّة الكنديّة، التي كان جواب موظّفيها كجواب رئيس تحرير الصحيفة. وفي النهاية ساعدت السفارة السوفياتيّة غوزنكو من حيث لا تدري، فقد علم ضابط أمن السفارة باختفاء موظّف الشيفرة غوزنكو، وقرّر اتّخاذ الخطوات اللازمة لإعادته... فاصطحب عددًا من موظّفي السفارة وتوجّهوا إلى منزل غوزنكو حيث كسروا الباب وقلبوا حوائج المنزل رأسًا على عقب أمام الجيران الذين اتّصلوا بالشرطة... عندها تأكّد المسؤولون الكنديّون من أنّ غوزنكو هارب حقيقيّ، فاستقبلوه ومنحوه الحماية فورًا. وعندما روى للمخابرات الكنديّة قصّته، وأثبت صحّة أقواله بتسليمه الوثائق الهامّة، تغيّرت معاملته، وصدّقوه. وفي اليوم التالي مُنح اللجوء السياسيّ في كندا. أمّا السفارة السوفياتيّة فقد أرسلت تطلب استرداده بواسطة وزارة الخارجيّة الكنديّة مدّعية أنّه سيحاكم بتهم خطيرة نظرًا لسرقته أموال السفارة... وطبعًا رُفض هذا الطلب لأنّ السلطات الكنديّة تعرف أنّ هذه التهم ملفّقة ضدّ غوزنكو[١].

---

١ ـ الجزائري سعيد، المخابرات والعالم، دار الجيل (بيروت،١٩٨٨) ٢: ٣٩٣ ـ ٣٩٩.

أَفَانسِي شُورُوخُوف: الدبلومَاسيُّ السُّوفيَاتيُّ المرتَد

في نظر زملائه من أعضاء النادي الروسي في كانبيرا ـ أستراليا، فإنّ هذا الرجل المعروف رسميًا باسم فلاديمير بيتروف، السكرتير الثالث في السفارة السوفياتيّة، كان شخصيّة غريبة الأطوار حقًا.

يا إلهي، كان رجلاً روسيًا على نحو لا يرقى إليه الشكّ...إنّه ذلك النوع من الروسيّ الذي، مثل معظم الرجال من أهل بلده، أحبّ الفودكا وتلك الأغاني الغجريّة المثيرة للعواطف التي تعبّر عن الحزن والحبّ الضائع. ومن المثير للانتباه بدرجة كافية، مع ذلك، هو أنّه أبدى شعورًا خاصًا بالفرحة تجاه كلّ ما هو أستراليّ، بما فيه الشعور بالعاطفة تجاه كرة القدم الاستراليّة. وكانت معلوماته المستفيضة عن الأمور الدقيقة في هذه اللعبة تنافس المعلومات التي لدى الخبراء فيها من أهل البلد. وبدا هذا الرجل كأنّه يتميّز بروح حقيقيّة من الدعابة في وقت لم يكن فيه ذلك أمرًا عاديًا بالنسبة إلى أيّ روسيّ في عهد ستالين في سنة ١٩٥٣. وعلى العكس من الفكرة الشائعة عند الروس الذين يميلون إلى اعتبار الاستراليّين بمثابة مخلوقات رأسماليّة لا تقلّ عن الهمجيّين في شيء، فإنّ بيتروف كان يحبّ الأستراليّين على نحو حقيقيّ، وغالبًا ما كان يتحدّث عن مدى إعجابه بالبلد.

لم يكن معظم أعضاء النادي الروسيّ يعرفون الشيء الكثير عن بيتروف، ولكن أحد الأعضاء أبدى اهتمامًا خاصًا في البدء بعقد صداقة حميمة مع هذا الدبلوماسيّ

السوفياتيّ. ولم يكن هذا أمرًا جاء بطريق المصادفة، ذلك أنّ الدكتور "ميخائيل بيالوجاسكي"، المهاجر البولندي، كان جاسوسًا نافعًا يعمل لحساب منظّمة الاستخبارات السريّة الأستراليّة "آسيو"، وكان انضمّ إلى عضويّة النادي الروسيّ، قبلة الدبلوماسيّين الروس الذين يشعرون بالحنين إلى الوطن، والمسؤولين التجاريّين، وحتّى عدد قليل من المهاجرين... الذين يقومون بمهمّة خاصّة، وهي مراقبة المسؤولين السوفيات الذين يمكن أن يكونوا عرضة للتملّق من جانب منظّمة الاستخبارات السريّة الأستراليّة "آسيو".

في اختياره بيتروف، كان بيالوجاسكي وراء شخصيّة هامّة. وكما كانت منظّمة الاستخبارات السريّة الأستراليّة "آسيو" تعرف، فإنّ مهمّة بيتروف الحقيقيّة في كانبيرا هي أنّه موظّف مقيم تابع لجهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB في أستراليا. وكان بيتروف مقيمًا هناك منذ سنة ١٩٥١، ومن لحظة وصوله، عرفت منظّمة الاستخبارات السريّة الأستراليّة "آسيو"، أنّه عميل في جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB. وحينما كان في الرابعة والأربعين من العمر في ذلك الوقت كان بيتروف، وهو إسم مستعار لإسمه الحقيقيّ "أفانسى شوروخوف"، خدم من قبل أكثر من ٢٠ عامًا في وظائف وراء البحار من بكين إلى ستوكهولم، وفي الغالب بمرافقة زوجته "أفدوكيا"، التي عملت موظّفة في جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB . وكان موطن القوّة عند بيتروف هو كتابة رسائل الشيفرة. ذلك أنّه انضمّ إلى البحريّة السوفياتيّة في سنوات المراهقة، وأصبح خبيرًا في كتابة رسائل الشيفرة، وجرى تجنيده في جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB من واقع قدرته على معالجة رموز الشيفرة. وبعد قيام جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB بتدريبه على فنون التجسّس، أصبح بيتروف عميلاً نادرًا متمكّنًا من العمل باقتدار في غرفة كتابة رسائل الشيفرة.

وفي ظلّ سمعته كواحد من كبار العملاء في جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB، ظنّت منظّمة الاستخبارات السريّة الأستراليّة "آسيو"، وكانت على صواب في ظنّها، أنّ بيتروف كان يتولّى في أستراليا في زمن الحرب مهمّة إحياء شبكة ناجحة من الجواسيس النافعين، وهم في معظمهم من الشيوعيّين والمتعاطفين. وبعد الحرب بدأت هذه الشبكة من الجواسيس النافعين في الانهيار في مواجهة حملات التطهير المعادية للشيوعيّة في الحرب الباردة، وأراد جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB إحياءها.

كانت خطّة منظّمة الاستخبارات السريّة الأستراليّة "آسيو" تقوم على إقدام "بيالوجاسكي" على انتحال شخصيّة مهاجر مؤيّد للسوفيات إلى أبعد الحدود، وإشراك بيتروف في مناقشات سياسيّة، وجرّه إلى الإفصاح صراحة عن ميوله السياسيّة الحقيقيّة. وما أثار بيالوجاسكي، مع ذلك، هو أنّ آخر شيء أراد بيتروف الاستماع إليه هو أيّ حديث مؤيّد للسوفيات. ومع اقترابه أكثر فأكثر من صديقه الجديد، فإنّ "فولوديا"، وهو اللقب المفضّل لبيتروف لديه، بدأ في التحدّث بصراحة. وفي حقيقة الأمر، فإنّ بيتروف كان يمرّ في مرحلة تحوّله إلى جاسوس متخلّص من الأوهام، واتّخذ الخطوة الخطيرة في الكشف عن تخلّصه من الأوهام أمام بيالوجاسكي، وفي الوقت نفسه البوح بأنّ زوجته أفدوكيا متخلّصة من الأوهام أيضًا. والمشكلة، كما ألمح بيتروف بطريقة جافّة، هي أنّ موسكو لا تقبل الاستقالات...

كان بيتروف حريصًا على عدم ذكر وظيفته الحقيقيّة ككاتب للشيفرة في جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB، كما لم يناقش السبب الحقيقيّ الكامن وراء انخفاض روحه المعنويّة. وكانت مشكلته ذات شقّين: المشكلة الأولى هي أنّه تولّى مهمّة مستحيلة. ومع حلول عام ١٩٥١، كانت عمليّات جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB في أستراليا، في جزء منها وبفضل يقظة منظّمة الاستخبارات السريّة الأستراليّة

"آسيو"، وصلت إلى أدنى مستوى لها، فيما لم يكن هناك احتمال بحدوث أيّ تحسنات عاجلة. وكانت موسكو تطالب بنتائج سريعة، غير أنّ عمليّة إعادة بناء شبكات كتلك التي بناها جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB في أوقات الحرب ربّما تستغرق عقودًا. والمشكلة الثانية، وهي التي أنذرت بسوء أكثر من غيرها، هي أنّ جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB "لافنتري بيريا" جرى إعدامه في عام ١٩٥٣، بعد محاولته تولّي السلطة في الاتّحاد السوفياتيّ في أعقاب موت ستالين. وبدأت عمليّة التطهير الحتميّة ضدّ أتباع بيريا في صفوف جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB. وكما يعرف بيتروف، فإنّ جميع عملاء جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB في كلّ أنحاء العالم جرى استدعاؤهم إلى موسكو، وهناك تلقّوا رصاصات في رؤوسهم من الخلف. وشعر بيتروف على وجه الخصوص بتعرّضه للأخطار: بيريا اعترف بمواهبه قبل بضع سنوات، ورفع مهنته إلى صفوف جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB. وهذه الرعاية كانت وقتئذ بمثابة تفويض بالموت... ذلك أنّ فلاديمير بيتروف كان يمكن اعتباره واحدً من "أتباع بيريا".

شعر المسؤولون في منظّمة الاستخبارات السريّة الأستراليّة "آسيو" أنّ اللحظة حانت، وتلقّى بيالوجاسكي تعليمات بفتح موضوع الارتداد مع بيتروف. وتبدّدت أيّ شكوك لدى بيتروف تجاه مثل هذه الخطوة المتطرّفة في نيسان - إبريل ١٩٥٤، حينما تلقّى الاستدعاء المخيف بالحضور إلى موسكو من أجل "المشاورات"...

باضطراره إلى اتّخاذ قرار عاجل، اختار بيتروف الارتداد، فيما كان من المقرّر أن تلحق به زوجته في وقت لاحق. وأجرى بيتروف إتّصالاً مع بيالوجاسكي، وشقّ طريقه إلى برّ الأمان بنجاح، غير أنّ جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB، في اللحظة التي عرف فيها أنّ بيتروف هرب من السفارة، قام بإلقاء القبض على أفدوكيا قبل أن

تتمكّن من الهروب من المبنى. وبيتروف، في غضون ذلك، تمكّن من الاختباء في أحد البيوت الآمنة التابعة لمنظّمة الاستخبارات السريّة الأستراليّة "آسيو".

في ذلك الوقت، بدأ واحد من أشدّ الفصول العلنيّة إثارة للذهول في تاريخ التجسّس في الحرب الباردة. وقرّر جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB إرسال زوجة بيتروف بالطائرة إلى موسكو في أسرع فرصة ممكنة. والفكرة من وراء ذلك هي أنّ احتجازها كرهينة في موسكو من شأنه إخماد حماسة زوجها في البوح بالكثير إلى منظّمة الاستخبارات السريّة الأستراليّة "آسيو". وكان جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB يعرف جيّدًا أنّ بيتروف، من بين العملاء البارزين الآخرين، يملك قدرًا كبيرًا من المعلومات المخزونة في رأسه، وهي التي يمكن أن تلحق ضررًا بالغًا، وما يعرفه عن أنظمة الشيفرة في جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB يمكن أن يكون وحده أمرًا كارثيًا.

قام جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB بإرسال طائرة إلى أستراليا لنقل زوجة بيتروف، بالإضافة إلى فرقة من الرجال الأقوياء التابعين لجهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB الذين لديهم أوامر بإحضارها بالقوّة، حين الاقتضاء. ومن الناحية القانونيّة، فلم يكن هناك شيء يمكن أن تقوم به أستراليا لتعطيل ترحيل زوجة بيتروف، لأنّها كانت مواطنة سوفياتيّة. ولكنّ منظّمة الاستخبارات السريّة الأستراليّة "آسيو" وضعت خطّة ليس من شأنها إنقاذها فحسب، بل وأيضًا توجيه لطمة في العين إلى جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB في وقت واحد.

وإدراكًا من جانبهم لحقيقة أنّ رحلة العودة بالطائرة إلى موسكو تتطلّب إعادة التزوّد بالوقود في مطار "داروين" في أستراليا، قام المسؤولون في مؤسّسة الاستخبارات السريّة الأستراليّة "آسيو" بإبلاغ رجال الإعلام. ومع هبوط الطائرة، كان

المطار مزدحمًا بالمراسلين الصحافيّين والمصوّرين ورجال كاميرات التلفزة الذين جاؤوا مشدودين إلى الحكاية التي لا تقاوم: إجبار زوجة وعاشقة زوجها الدبلوماسي السوفياتيّ المرتدّ على التصرّف ضدّ إرادتها والعودة إلى موسكو...

من واقع شعوره بالارتباك بسبب وجود ذلك السيرك الإعلاميّ، قام جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB بارتكاب غلطات فاحشة: حرّاس جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB تلقّوا أمرًا من المسؤولين في دائرة الهجرة الأستراليّة بمغادرة الطائرة مع زوجة بيتروف. وهم فعلوا ذلك على الرغم من عدم وجود سبب قانونيّ يجعلهم يلتزمون بتنفيذ هذا الأمر. وبعدئذٍ، قاموا على نحو خانع بتنفيذ أمر بالذهاب إلى البوّابة، حيث قام عملاء منظّمة الاستخبارات السريّة الأستراليّة "آسيو" بإبعاد زوجة بيتروف عن رقابتهم ووضع جهاز استقبال هاتفيّ حول أذنها. وفي الطرف الآخر من البوّابة كان يقف زوجها، الذي أبلغها بطلب حقّ اللجوء السياسيّ. وصرّحت علانيّة: "لا أريد الذهاب إلى موسكو"... وهي بذلك أعطت الأستراليّين سببًا قانونيًّا كافيًا لتحريرها من رقابة الحرّاس...

بعد ذلك، قام حرّاس جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB بارتكاب الغلطة الأخيرة والأسوأ في هذه الحكاية الدراميّة كلّها: بناء على أوامر بإحضار زوجة بيتروف إلى موسكو أيًّا كانت الظروف، قاموا باحتجازها وإجبارها على دخول الطائرة. وقام الاستراليّون بالتدخّل وتوجيه الأمر إلى فرقة الرجال الأقوياء التابعين لجهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB وطائرتهم بمغادرة البلاد.

هذا كلّه جاء في تقارير مجموعة المراسلين الصحافيّين، فيما ملأت صور زوجة بيتروف، بنظراتها الخائفة أثناء وجودها في قبضة اثنين من الرجال الأقوياء التابعين لجهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB، بملابسهما الرديئة وأحذيتهما البالية، أعمدة

الصفحات الأولى من الصحف العالميّة... وكان هذا بمثابة كارثة في العلاقات العامّة بالنسبة إلى جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB، ذلك أنّ الحكومة السوفياتيّة، في وقت كانت تحاول فيه إقناع العالم بنواياها "السلميّة"، إضطرّت إلى مواجهة دليل واضح ملموس على الوجه الحقيقيّ للشيوعيّة السوفياتيّة. وقام زعماء جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB الغاضبون بإرسال حفنة من عملاء الجهاز المرتبطين بالعمليّة الكارثيّة إلى معسكرات الاعتقال في سيبيريا عقابًا لهم، ولكنّ الأضرار كانت قد وقعت...

بوجودهما في ظلّ الحماية الأستراليّة الآمنة، قام بيتروف بإلحاق المزيد من الأضرار في جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB. وتبيّن في وقت لاحق أنّ بيتروف كان يحتفظ على نحو سرّي بنسخ من تقاريره إلى موسكو منذ ١٩٥٢. وهذه التقارير كشفت النقاب عن أسماء الجواسيس النافعين الأستراليّين من ذوي المرتبة المتوسّطة الذين عملوا لحساب الاستخبارات السوفياتيّة. وكانت الأشياء الأشدّ إثارة للانتباه من غيرها التي قدّمها بيتروف هي تلك المعلومات التي اتّصلت بأنظمة الشيفرة التي استخدمها جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB، وهي معلومات على جانب كبير من الأهميّة بالنسبة إلى القائمين على كتابة رسائل الشيفرة من الأميركيّين والبريطانيّين في محاولاتهم قراءة حركة اتّصالات جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB في الحرب العالميّة الثانية...

أدّى قيام بيتروف بإفشاء الأسرار إلى حدوث بعض المفاجآت... ومن بين تلك الأسرار التي أفشاها هناك قوله إنّ "غاي بيرغيس" و"دونالد ماكلين"، الدبلوماسيَّين البريطانيّين اللذين هربا إلى الاتّحاد السوفياتيّ سنة ١٩٥١، كانا في الحقيقة جاسوسين يعملان في الظلام لحساب جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB قبل حوالى ٢٠ عامًا.

وأبلغ بيتروف القائمين على استجوابه أيضًا أنّ "هارولد فيلبي"، الذي كان محلاً للتشكّك به وقتئذٍ، كان يُعتبر قي نظر جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB الجاسوس الجائزة العامل في الظلام لحساب السوفيات في بريطانيا، وجرى تجنيده في العام ١٩٣٤... وكان بمثابة الحلقة الأولى في سلسلة عمليّات إفشاء للأسرار أجبرت فيلبي في نهاية الأمر على الهروب إلى ناحية الشرق...

بعد انتهاء كلّ إجراءات إفشاء الأسرار وبلوغ فائدته للاستخبارات الغربيّة غايتها، اكتفى بيتروف بالعيش حياة أخرى مغايرة، كمواطن عاديّ أستراليّ... وبعد إعطائه هويّة جديدة باسم "سفن أليسون"، مهاجر من اسكنديناقيا، كتب بيتروف وزوجته كتابًا حول تجربتهما، ثمّ قاما بفتح وإدارة محلّ تجاريّ صغير حتّى وفاة أفدوكيا سنة ١٩٩٠ ووفاة زوجها سنة ١٩٩١...

خلال تلك السنوات، أبدى جيران بيتروف على نحو دائم شعورًا بالحيرة إزاء الأسباب التي جعلت هذا الرجل اللطيف أليسون يقوم بتطوير عاطفة مفرطة تجاه كرة القدم الاستراليّة... وانتهى هؤلاء الجيران إلى قناعة مؤدّاها أنّ هذا الأمر غريب حقًّا بالنسبة إلى رجل من السويد أو فينلندا... أو أيّ مكان آخر قال إنّه جاء منه[١]...

---

١ ـ فولكمان إرنست، الجواسيس عملاء سرّيون غيّروا مجرى التاريخ، ترجمة مصطفى الرز، مكتبة مدبولي (القاهرة،١٩٩٩) ص٩١ ـ ٩٧.

يورشينكو: الجاسوس العاشق المتنقّل بين سفارتَي الجبّارين

في صباح ٢٢ حزيران ـ يونيو ١٩٨٥، توقفت مجموعة من الدبلوماسيين السوفيات، كانوا في جولة مشيًا على الأقدام حول روما، لتناول المرطبات. وأعلن أحد الدبلوماسيين، وهو رجل في الخمسين من العمر له شارب كبير يدعى "فيتالي يورشينكو" أنه ينوي الانسحاب من المجموعة لفترة قصيرة. وقال لهم: "سوف أنضم إليكم في وقت لاحق في السفارة، وأريد الآن زيارة المتاحف في الفاتيكان".

ولكن يورشينكو لم يكن ينوي رؤية روائع مايكل أنجلو، واتجه مباشرة إلى السفارة الأميركية، وطلب رؤية ضابط الأمن، وأبلغه أنه يريد الارتداد إلى الولايات المتحدة. وفي نظر عميل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA في السفارة الأميركية في روما، فلم يكن من الضروري بالنسبة إلى السكرتير الثاني يورشينكو أن يقدم نفسه، والسبب في ذلك هو أنه فهم على الفور أنه اصطاد سمكة كبيرة جدًا بالفعل: الكولونيل فيتالي يورشينكو، ضابط كبير في المديرية الأولى التابعة لجهاز الاستخبارات السوفياتي KGB.

في معرض الحديث عن خلفيّته، فإن يورشينكو هو ذلك المرتد الذي يحلم به جميع ضبّاط مكافحة التجسس. وهو أحد النجوم اللامعين في جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB، وكان يورشينكو بدأ عمله في البحرية السوفياتية التي انضم إليها في العام ١٩٥٥. وكان برهن عن درجة عالية من الذكاء الحاد والتفكير المبدع أثارت انتباه

القائمين على التجنيد في جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB الذين يبحثــون دائمًا عن الرجال العسكريين اللامعين، وفي العــام ١٩٥٩ انضـم إلى الجهـاز. وأظهر استعدادًا للعمل في مكافحة التجسـس، ومع حلول العام ١٩٦١ أصبح الضـابط المسؤول عن العمليات في وحدات جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB في الأسطول السـوفياتي فـي البحر الأسود. مع الاهتمـام علـى نحو خاص بحمايـة السفن الحربيـة المتطورة من وكالات الاستخبارات الغربيـة المتطفلـة. وفـي العـام ١٩٦٨ انتقـل إلـى العمليـات الاستخباراتية الخارجيـة، وذهب فـي مهمـة إلى الاسكندرية في مصـر تحت غطـاء مستشار بحري سوفياتي لدى البحرية المصرية. وكانت مهمته الحقيقية جمع المعلومات الاستخباراتية عن البحريـة الأميركيـة والسفن الحربيـة الغربيـة الأخـرى فــي البحـر الأبيض المتوسط.

كانت مهمته الكبرى التالية، في العام ١٩٧٥، هي التـي لفتـت انتبـاه الاسـتخبارات الأميركية. وظهر في السفارة السوفياتية في واشـنطن، وهـي المحطـة الأهـم فـي نظـر جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB، كضابط الأمـن فـي السـفارة. وحيـن ترجمـة هـذا كلـه، فـإن ذلـك يعنـي أنـه كـان مسـؤولاً عن مراقبــة كـل المعلومــات الاسـتخباراتية والأشخاص الدبلوماسيين في السفارة. وفـي الوقت نفسـه منـع أي عمليـات تغلغـل مـن جـانب وكالـة الاسـتخبارات المركزيـة الأميركيـة CIA أو مكتـب التحقيقـات الفيدرالـي FBI. وهذه المهمة وضعته ضمـن الفئـة الرئيسية فـي جهـاز الاسـتخبارات السـوفياتي KGB، وبذلت كل من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA ومكتب التحقيقـات الفيدرالي FBI بعض الجهود لدراسة هذا الخصم.

الاستنتاج الأول الذي توصل إليه الأميركيّون هـو أن يورشـينكو كـان خبيرًا مـن الطراز الأول فـي مكافحـة التجسـس فـي جهـاز الاسـتخبارات السـوفياتي KGB. وهـو

رجل صارم وحاد الذهن وذو قدرة عقلية فائقة، ويتميز بقدر كبير من الجاذبية الشخصية. ولكن هذا المظهر الخارجي، كما اكتشف الأميركيون، كان يخفي وراءه رجلاً يعيش حالة من الاضطراب الداخلي، وهي مشكلة عامة تصيب عددًا معينًا من الرجال:

يورشينكو، رجل متزوج وله طفلان، كان يحب امرأة أخرى. وما زاد الوضع تعقيدًا هو أن موضوع عواطفه كانت متزوجة من دبلوماسي سوفياتي.

وهذا وضع مثير للانتباه جدًا، ومحفوف بالأخطار أيضًا: وفق قواعد جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB، وحتى بالنسبة إلى نجم مثل يورشينكو، فإن مثل هذه العلاقة ممنوعة، وعلىالأخص إذا كانت تتصل بزوجة دبلوماسي سوفياتي. وما عمل على جعل الوضع أشد صعوبة هو حقيقة أن المرأة كانت تعيش في مونتريال في كندا، حيث كان يعمل زوجها. وكانت زيارات يورشينكو العديدة إلى مونتريال، وهي زيارات كانت في بادئ الأمر موضع شبهة عند مكتب التحقيقات الفدرالي FBI كجزء من عملية استخبارات هائلة عبر الحدود، عاديّة جدًا، ولكنها أثارت سؤالاً مثيرًا للانتباه: هل يمكن أن يكون يورشينكو فكر في الارتداد مع حبيبته إلى حياة جديدة في الولايات المتحدة؟

قبل أن يتمكن أي واحد في مجموعة الاستخبارات الأميركية من معرفة كيفية ترتيب مثل هذا الارتداد، ظهر يورشينكو نفسه على درجة الباب الخارجي الأميركي. وكما توقعت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA، فإن الخطوة الأولى بعد الارتداد تمثلت في طلبه القيام بزيارة إلى كندا. ومن خلال مرافقة مجموعة مختارة من رجال الأمن في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA، وصل الجاسوس الذي أصبح يحمل الاسم الرمزي "أليكس" ويسافر تحت هوية أميركية جديدة باسم "روبرت

رودمان" إلى مونتريال من أجل لقاء حبيبته في مكان وزمان قامت بترتيبهما وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA. ولم يكن ذلك لقاءًا عاديًا، ذلك أن يورشينكو – رودمان نقل إليها خبرًا بأنه ارتد إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA، ويريد منها الآن أن تترك زوجها وتبدأ حياة جديدة مع يورشينكو في أميركا. ولكن ما أصاب يورشينكو بالصدمة هو أنها أعلنت عن استعدادها لمواصلة العلاقة، ولكنها لا تنوي ترك زوجها. وفي ما يتعلق بفكرة الارتداد والانضمام إليه في الولايات المتحدة، قالت له صراحة إنه مجنون.

هذه الأخبار وضعت يورشينكو في شيء من اضطراب فكري، كما ألقت ظلالاً من الكآبة على المرحلة التالية في حياته، التي ينبغي عليه فيها الجلوس لمدة ساعات وأيام للتحقيق معه وتفريغ رأسه من المعلومات من جانب وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA. وفي ذلك الدور، وعلى الرغم من اضطرابه الشخصي الواضح، فإن يورشينكو كان قادرًا على معالجة الموضوعات المثيرة. وحين أخذ موقعه بعين الاعتبار، فإن يورشينكو لم يكن يعرف فقط كل عمليات جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB المستمرة في الولايات المتحدة، بل كان يعرف أيضًا أشياء كثيرة عن كل عمليات جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB.

وكما عرفت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA، فما كان يمكنها أن تأمل بارتداد مصدر يتمتع بمنزلة رفيعة داخل جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB مثل يورشينكو.

سنة ١٩٨٠ كان يورشينكو أنهى جولة في واشنطن استغرقت خمس سنوات، وجرت ترقيته إلى منصب رئيس الدائرة "كي" (مكافحة التجسس) التابعة للمديرية الرئيسية الأولى، وهي الدائرة الأهم في جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB التي

تعالج العمليات الاستخباراتية الخارجية. ومع حلول أوائل سنة ١٩٨٥، أصبح نائبًا لرئيس الدائرة الأولى (الولايات المتحدة وكندا) في المديرية الرئيسية الأولى، ومن خلال ذلك المنصب، لم يكن يعرف فقط هويات جميع عملاء جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB التابعين للسفارة السوفياتية، بل كان يعرف أيضًا هويات جواسيسهم النافعين. وفي تلك المجموعة الأخيرة، كشف يورشينكو عن إسمين، الأمر الذي أدى إلى حدوث صدمة شديدة في كل أنحاء المؤسسة الاستخباراتية والعسكرية.

وكانت الصدمة الأشد هي قيام يورشينكو بالكشف عن أن وكالة الأمن القومي NSA، وهي الدائرة الأشد سرية في امبراطورية الاستخبارات الأميركية، أمكن التغلغل إليها من جانب جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB. عن طريق تجنيد موظف سابق. وفي الحقيقة، كما قال يورشينكو، فلم يكن ذلك تجنيدًا فعليًا، ذلك أن هذا الموظف السابق قام بالاتصال مع جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB في السفارة السوفياتية في واشنطن في كانون الثاني - يناير ١٩٨٠، وعرض بيع كل ما كان يعرف. واتضح أن هذا الموظف السابق، رونالد بيلتون، كان يعرف أشياء كثيرة عن وكالة الأمن القومي، التي تعالج كل مسائل حل رموز الشيفرة الأميركية وعمليات الاعتراض الالكترونية الخارجية. وخلال الخمس سنوات اللاحقة حتى قيام يورشينكو بالكشف عنه، تمكن بيلتون على نحو فردي من تحطيم كل عمليات وكالة الأمن القومي المتعلقة بالاتحاد السوفياتي، كما كشف للمعنيين في جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB بالضبط عمّا كانت وكالة الأمن القومي تعرف عن أنظمة الاشارات والشيفرة السوفياتية وماهية التكنولوجيا التي كانت وكالة الأمن القومي تستخدمها في اكتشاف تلك الإشارات، ومدى النجاح الأميركي في حل رموز الشيفرة السوفياتية.

الكشف التالي أدى إلى حدوث صدمة أشد وأعظم: عمليات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA في الاتحاد السوفياتي كانت توقفت عن العمل بعد اكتشاف أمرها. والجاسوس النافع الذي عمل لحساب جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB في هذه الحالة هو إدوارد هوارد. وكان هوارد، في سنة ١٩٨٣، في أعقاب التدريب على العمل في محطة موسكو التابعة للوكالة، حرم من فرصة التعيين حينما أظهر مكشاف الكذب في الوكالة دلائل عن تعاطي المخدرات وعمليات سرقة. وبعد طرده من الوكالة مباشرة، اتصل هوارد بالسفارة السوفياتية وعرض بيع أسرار عن عمليات وكالة الاستخبارات الأميركية CIA في الاتحاد السوفياتي. واتضح أن معلوماته كانت تلحق ضررًا كبيرًا بوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية: على الأقل جرى إلقاء القبض على ستة جواسيس نافعين، وتوقفت كل عمليات الوكالة بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هوارد كشف للسوفيات عن أسماء جميع عملاء وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA العاملين تحت غطاء دبلوماسي في السفارة الأميركية.

وأدت محاولات يورشينكو الكشف عن الأسماء في ما يخص بيلتون وهوارد إلى القضاء، في خبطة واحدة، على اثنين من أهم الجواسيس النافعين العاملين لحساب جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB في الولايات المتحدة. وخلال الأسابيع القليلة التالية في التحقيق معه، تسبب يورشينكو أيضًا في حدوث أضرار أخرى، ذلك أنه كشف أن هانزتيدج، رئيس وكالة مكافحة التجسس الألمانية الغربية BFV كان جاسوسًا يعمل في الظلام لحساب جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB منذ فترة طويلة، هذا بالإضافة إلى ثلاثة من المسؤولين الآخرين في حكومة ألمانيا الغربية (جميعهم هربوا إلى ألمانيا الشرقية في اللحظة التي عرفوا فيها أن يورشينكو ارتد إلى الولايات المتحدة).

أثارت تلك القائمة المتزايدة من الأضرار الشديدة التي أصابت جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB هذا السؤال: لماذا فعل يورشينكو هذا كله؟ هذا السؤال لن تتم الإجابة عليه بصورة مرضية. وفي نظر المعنيّين الأميركيين، فإن يورشينكو لم يتحدث أبدًا عن الدافعَين الكلاسيكيَّين للارتداد: الشعور بالكراهية تجاه النظام السياسي في بلده، والشعور بالإحباط تجاه الطموحات المهنية.

كان يورشينكو شيوعيًا بالاسم، ولم يبرهن عن أيّ قناعات سياسية عميقة، وباختصار، فهو كان رجلاً غير سياسي. ومن المؤكد أنه لم يكن يعاني من مشاكل مهنية في جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB، ذلك أنه حصل على مناصب رفيعة من قبل، واكتفى بالوعود بالتكريم والجوائز التقديرية. وفي ما يتعلق بالصراع في الحرب الباردة، فإن يورشينكو بدا كأنه يعتبر هذا كله مجرد لعبة. ويورشينكو تحدث بشيء من السخرية إلى المعنيّين باستجوابه في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA عن إحدى عمليات جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB في واشنطن، وهي عملية "الزاحفين إلى الملاهي الليلية"، وذلك حينما قام عملاء الجهاز بالزحف إلى الملاهي الليلية والحانات لتجنيد موظفي الحكومة الأميركية الذين كانوا مولعين جدًا بالخمور والمخدرات والجنس.

أدى الافتقار إلى الدافع الحقيقي للارتداد إلى جعل مجموعة واحدة على الأقل من المسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA يميلون إلى الاعتقاد أن يورشينكو خدعة سوفياتية تستهدف التغلغل إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA، وفسرت هذه المجموعة ما كشف عنه يورشينكو من خلال القول إن هؤلاء جميعًا ربما كانوا "أشخاصًا منبوذين"، أشخاصًا من الجواسيس النافعين الذين أصبح من الممكن الاستغناء عن خدماتهم في مرحلة معينة. والمشكلة في هذا القول، بالطبع، هي

أنه لا يشرح الأسباب التي جعلت جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB يتقبل خسارة الكثيرين من جواسيسه النافعين العظماء لمجرد تعزيز مهمة يورشينكو القائمة على الأمل باحتمالات انضمامه إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA ووصوله إلىالاستخبارات الأميركية الرفيعة الدرجة.

كانت النظرية الأكثر احتمالاً هي أن يورشينكو، الممزق عاطفيًا بسبب مسألة حبه لزوجة الدبلوماسي، اتخذ قرارًا مرتجلاً وسريعًا، ولا يهم هنا إن كان قرارًا سخيفًا، بإمكانية هروبه مع حبيبته من حياتهما الزوجية الصعبة وبدء حياة جديدة في أميركا.

مهما كانت الدوافع الحقيقية عند يورشينكو فإن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA شرعت في تعقيد الأشياء أكثر من ذلك من خلال سلسلة من الأخطاء الفادحة. وربما كانت الغلطة الكبرى هي قرار مدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA وقتئذٍ، وليام كيسي، بتعزيز الصورة الضعيفة للوكالة، في أعقاب فضيحة إيران - كونترا، من خلال تسريب كلمة عن ارتداد يورشينكو. وشعر يورشينكو بالخوف، كما أن الاجتماع اللاحق مع كيسي نفسه لم يساعد في شيء. ومن واقع ما عرف عنه من تحدثه بلهجة أهالي الجزء الغربي من نيويورك التي يتعذر فك رموزها عند غير المولودين في هذه المنطقة، فإن كيسي أرهب يورشينكو، الذي كان يتقن الإنكليزية. ثم إن يورشينكو خرج من مكتب كيسي وهو يسمع كلمات قاسية معادية للشيوعية.

وما عمل على زيادة الأشياء تعقيدًا هو أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA، المعروفة بافتقارها إلى البراعة في معالجة قضايا المرتدين عن جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB، أساءت معالجة قضية يورشينكو. وكان بعض عملائها بدأوا في التعطف عليه، بينما سخر آخرون صراحة من حبه لزوجة الدبلوماسي في كندا. وأثناء قضاء وقته في بيت آمن في فيرجينيا، شعر يورشينكو بانزعاج آخر حينما

رأى اسمه منقولاً على شاشة التلفزيون في تقارير الأخبار. وفي بعض الأوقات، كان يقاطع محدثه بسرعة وحدّة. وفي ليلة ٢ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٨٥، اثناء وجوده في مطعم في واشنطن لتناول الغداء مع اثنين من المرافقين التابعين لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA، قاطع يورشينكو محدثه بسؤاله عمّا يمكن أن تفعل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA لو أنه نهض ببساطة وغادر المطعم. وحينما قال أحد العاملين إنه لا يعرف، نهض يورشينكو، وخرج من غير قصد من المطعم، ومشى في الشارع إلى مسافة قصيرة، ودخل إلى مبنى السفارة السوفياتية.

وما حدث بعد ذلك كان يشكل ما يمكن اعتباره بلا شك مسرحية التجسس الأغرب في تاريخ التجسس كله في الحرب الباردة. وبعد يومين من عودته، عقدت السفارة السوفياتية مؤتمرًا صحافيًا، وكان يورشينكو نجم المؤتمر. وزعم أنه تعرض للاختطاف والتخدير بمخدر من جانب وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA وإجباره على الإدلاء ببيانات حول جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB، وقال إنه تمكن أخيرًا من "الهروب" من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA.

بعد عودته إلى موسكو، بدا يورشينكو كأنه يقضي وقتًا رائعًا. وعلى الرغم من قيام وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA بتسريب معلومات إلى الصحافة حول إعدامه بمجرد عودته إلى الاتحاد السوفياتي، فهو ما زال على قيد الحياة، ويجري مقابلات صحافية مع المراسلين حول "غباء" وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA. وفي ما يتعلق بأمر بيلتون وهوارد، فهو زعم أنه لا يعرف شيئًا عنهما، أو عن أي جاسوس نافع آخر يعمل لحساب جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB كشف عن اسمه.

في ظل ذلك الوجود الحر الواضح الذي تمتع به يورشينكو في موسكو، ما هي الحقيقة، إذن، وراء ظهوره في السفارة الأميركية في روما قبل بضعة شهور؟ يورشينكو وحده يعرف في الحقيقة إن كان مرتدًا حقيقيًا، ولكن الدلائل الملازمة للأحداث تشير، بما لا يدع مجالاً للشك، إلى أنه لم يكن خدعة مدروسة من جانب جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB. وفي ما يتعلق بنفيه الأخير أنّه أعطى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA معلومات استخباراتية هامة، فإن هذا النفي يأتي متناقضًا مع الدلائل المتاحة. وسواء كانت خدعة أو أي شيء آخر، فالحقيقة الباقية هي أن يورشينكو ألحق ضررًا بالغًا بعمليات جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB، ولا ريب في أن الكشف عن أسماء أكثر من عشرة أشخاص من أهم الجواسيس النافعين العاملين لحساب جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB يشكل كارثة استخباراتية من الدرجة الأولى.

إستمرّ يورشينكو يعمل لحساب جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB، وأصبح مشهورًا داخل الجهاز بإنطباعاته الذهنية الخاصة به عن وليام كيسي في أنه رجل يتمتم أثناء الحديث. ولكن المسؤولين في جهاز الاستخبارات السوفياتي KGB كانوا يقسمون بأنه رجل مرح[1].

---

١ ـ فولكمان إرنست، الجواسيس عملاء سريّون غيّروا مجرى التاريخ، ص٣٤٤ ـ ٣٥٢.

كَاتِب رسَائل الشّيفرَة في السَّفارَة السوفيَاتيَّة لدَى كندَا

لم يرَ ذلك الروسيّ البالغ من العمر ٢٦ عامًا، القادم الجديد إلى كندا، شيئًا مشابهًا لذلك أبدًا. وكان قطع حكاية قصيرة من جريدة محليّة في أوتاوا، وقدّمها إلى جميع العاملين معه، وسألهم: أليس هذا أغرب ما يمكن رؤيته؟

تلك الحكاية، التي تضمّنت حدثًا روتينيًا عاديًّا في مدينة أوتاوا، تمحورت حول تاجر فاكهة يونانيّ أمام دعوى قضائيّة ضدّ الحكومة بسبب بناء طريق على نحو ألحق الضرر بتجارته.

قرأ "إيغور جوزينكو" الحكاية مرّات عديدة، وكان كلّما قرأها مجدّدًا، شعر بمزيد من الذهول... وفي نظر هذا المواطن السوفياتيّ المخلص، فإنّ فكرة قدرة أيّ مواطن عاديّ على إقامة دعوى قضائيّة ضدّ الحكومة تبقى أمرًا لا يُصدَّق...

كانت ظاهرة تاجر الفاكهة الأولى من بين دروس عديدة في الحياة في الغرب التي أدّت إلى حدوث تغييرات عميقة في حياة جوزينكو. وما كان يمكن أن يكون ذلك التناقض القائم بين مستوى حياة المواطن العاديّ في كندا والفقر المروّع الذي يعانيه المواطن السوفياتيّ أمرًا أشدّ تأثيرًا من ذلك. ومع تزايد إطلاعه على مزيد من مظاهر الحياة في الغرب، أصبح متخلّصًا أكثر فأكثر من الأوهام تجاه النظام السوفياتيّ.

كان جوزينكو عميلاً في وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU، ومختارًا لمهمّة في محطّة الاستخبارات السوفياتيّة GRU في السفارة السوفياتيّة لدى كندا في أوتاوا، تحت

غطاء كاتب رسائل الشيفرة في دائرة الاتّصالات الدبلوماسيّة في السفارة. وفي حقيقة الأمر، فإنّ جوزينكو كان مختارًا على وجه الخصوص لمعالجة حركة الرسائل بالشيفرة التابعة لوكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU وجهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB الصادرة من السفارة. وكان وصل إلى أوتاوا في أوّل مهمّة له وراء البحار، في حزيران - يونيو ١٩٤٣، في أعقاب تدريبات على التجسّس في موسكو.

كان جوزينكو جنديًا شابًّا في الجيش في العام ١٩٤١، يعمل في دائرة الاتّصالات بالراديو، حينما عملت قدراته الرائعة في معالجة أعمال الرسائل بالشيفرة على جعله محلاً لاهتمام القائمين على وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU.

وكما كان ينبغي على جوزينكو أن يعرف، فإنّ الاستخبارات السوفياتيّة كانت في حاجة شديدة إلى خبراء كتابة الرسائل بالشيفرة. وكان الغزو الألمانيّ للاتّحاد السوفياتيّ قد أجبر جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB ووكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU على العمل بكامل قوّتهما. وكان التجنيد بالجملة للمئات من الجواسيس النافعين، من بينهم عناصر غير شيوعيّة ملتزمة بالقضيّة السوفياتيّة وعناصر غير شيوعيّة توّاقة للمساعدة في هزيمة هتلر، جعل راديوهات جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB تعمل بنشاط بالغ على مدار الساعة، وتنقل المعلومات الاستخباراتيّة إلى موسكو. وكانت الراديوهات، وخبراء الشيفرة الذين يقومون بكتابة الرسائل، أشياء ضروريّة جدًّا، ذلك أنّ المعلومات الاستخباراتيّة في عالم حديث سريع التطوّر قابلة للإهلاك، وينبغي إرسالها إلى موسكو في أسرع وقت ممكن...

وفي أوتاوا، عرف جوزينكو أنّ محطّة وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU تعتبر مركزًا رئيسيًا في نصف الكرة الغربيّ، في ما يتّصل بالمعلومات الاستخباراتيّة التي تغطّي كلّ أنحاء أميركا الشماليّة، ولديها ٢٥ جاسوسًا نافعًا في مناصب رفيعة في كندا

وحدها، وتعالج أيضًا بعض المعلومات الاستخباراتيّة الهائلة الآتية من الولايات المتّحدة. لكنّ أوتاوا، شكّلت شيئًا آخر في نظر جوزينكو، الذي كان أحد أبناء أبوين فقيرين. ومثله كمثل طفل يتيم يدخل بيت رجل غنيّ، فهو لم يستطع أن يتصوّر إمكانيّة وجود أرض الجنّ في مدينة كنديّة كحقيقة قائمة. وحينما وصل إلى أوتاوا قادمًا من موسكو، حيث اقتربت عمليّة توزيع حصص الطعام في أوقات الحرب من حدّ توزيع المجاعة... شعر بالذهول عندما رأى الناس في أوتاوا، حتّى في ظلّ قيود أوقات الحرب، يملكون طعامًا كثيرًا... وبالإضافة إلى ذلك، فهم كانوا أحرارًا على نحو لم يكن أيّ مواطن روسيّ ستالينيّ قادرًا على تصوّره: الناس يتحدّثون بحريّة وعلانيّة في كلّ ما يخطر على بالهم، حتّى أنّهم في بعض الأحيان يوجّهون انتقادات للحكومة!...

بدا جوزينكو كأنّه لم يكن يعرف شيئًا عن حقيقة أنّ التجوّل في أنحاء أوتاوا للاستمتاع بمناخ الحريّة، ثمّ التحدّث عن ذلك إلى الزملاء في العمل، شيء خطير جدًّا... وهناك سبب لذلك، وهو أنّ جوزينكو يكتب الرسائل بالشيفرة، وهذا يعني أنّه يملك حريّة الوصول إلى كلّ الأسرار التي يتمّ إرسالها من وإلى السفارة. والسبب الآخر هو أنّ جنون العظمة الستالينيّ يحكم أفعال محطّات وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU وجهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB داخل مبنى السفارة، ذلك أنّ هناك أكثر من ١٠٠ عميل يقومون بمهمّة محدّدة وهي مراقبة أنشطة العملاء لاكتشاف حتّى أدنى الدلائل على عدم الولاء...

من المؤكّد، إلى حدّ كبير، أنّ أحدًا في السفارة قام أخيرًا بالتبليغ عن جوزينكو، ذلك أنّه في أيلول ـ سبتمبر ١٩٤٤، تلقّى الاستدعاء المخيف بالعودة إلى موسكو من أجل "مشاورات" غير محدّدة. وكان جوزينكو عمل لمدّة طويلة مع وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU، حتّى أنّه بات يعرف كثيرًا... ومعنى ذلك: كان غارقًا في متاعب

ومشتبهًا به على نحو لا يرقى إليه الشكّ بالانزلاق نحو "الانحرافيّة الغربيّة الخطيرة"... وكان هناك أيضًا شعور بالغ القلق. وخلال بعض الوقت، ظلّ جوزينكو يسمع همسات بين زملائه في وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU وجهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB بأنّ هناك شيئًا غريبًا ربّما يصيب كتّاب الرسائل بالشيفرة في وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU وجهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB. ووفق هذه الهمسات، فإنّ موسكو من عادتها استدعاء كتّاب الرسائل بالشيفرة الذين يعملون على وجه الخصوص في سفارات حسّاسة، وبعد ذلك يختفون... وعلى نحو متكرّر، فإنّ كتّاب الرسائل بالشيفرة يجري الاستغناء عن خدماتهم في هيئات منتظمة، ثمّ يجري استبدالهم بكتّاب آخرين... لسبب واحد وهو أنّهم يعرفون الشيء الكثير... كما أنّ موسكو لا تريد مواجهة مشكلة نزوع كاتب إلى الارتداد أو لجوئه إلى المعارضة...

إنّ كتّاب الرسائل بالشيفرة في وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU وجهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB، الذين يعرفون حركة المعلومات الاستخباراتيّة، يعرفون كلّ الأسرار الروسيّة. وجميع العاملين "القناويّين" الذين يعملون من الخارج ويتّصلون بالسفارة، وجميع الجواسيس النافعين الذين يخضعون لرقابة عملاء مختارين، ينبغي عليهم عدم الكشف عن أيّ شيء يتّصل بالعمليّات الاستخباراتيّة الجارية...

أيًّا كانت الحقيقة في ما يتعلّق بهذه الإشاعات، فإنّ جوزينكو لم يكن يعرف الحقيقة من مصادرها الأصليّة. وكان تجنّبه التأكّد من حقيقة هذه الإشاعات جاء بتدخّل من رؤسائه في محطّة أوتاوا، الذين اعترضوا على نحو غاضب على استدعائه، مجادلين بأنّ مهارته غير قابلة للاستغناء عنها، "في تلك اللحظة الحاسمة". وتراجعت موسكو عن ذلك في تلك اللحظة على الأقلّ.

لم يكن القول "في تلك اللحظة الحاسمة" قولاً مبالغًا فيه، ذلك أنّ محطّة وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU في أوتاوا غيّرت أولويّتها فجأة. وكانت الاستخبارات السوفياتيّة عرفت أنّ الولايات المتّحدة وبريطانيا العظمى تعكفان معًا على العمل في مشروع سرّي للغاية لتطوير قنبلة ذريّة، وهو سرّ حرص كلّ منهما على إخفائه عن الروس. وتلقّت وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU وجهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB أمرًا ببذل أقصى الجهود في هذا المجال: مهما كلّف الأمر، يجب التغلغل إلى هذا المشروع. ولم يكن ستالين يقبل أن يجعل حلفاءه يطوّرون سلاحًا يسمح لهم بالهيمنة على العالم في الحقبة اللاحقة للحرب مباشرة...

تمحور الجزء الأعظم من جهود وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU وجهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB المشتركة، وهي جهود جاءت تحت الإسم الرمزيّ "عمليّة كاندي" حول كندا، حيث كان هناك فريق من العلماء يحاولون العمل لحلّ مشاكل إنتاج اليورانيوم القابل للانشطار. وعرف جوزينكو هذا التغيير المفاجئ من خلال برقيّة تضمّنت قيام السوفيات بإعادة توجيه جواسيسهم النافعين نحو الحصول على أيّ معلومات حول مشروع القنبلة الذريّة. وبعد بضعة شهور، عرف جوزينكو أنّ وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU نجحت على نحو لافت للنظر: جوزينكو بدأ في إرسال مجلّدات من المعلومات الفنيّة التي أمكن الحصول عليها على ما يبدو عن طريق جواسيس يعملون في مشروع القنبلة الذريّة. وكان الجاسوس الجائزة، كما استنتج جوزينكو، رجلاً تحت الإسم الرمزي "أليكس"، وكان على ما يبدو واحدًا من العلماء العاملين في المشروع.

في وقت مبكّر من صيف ١٩٤٥، أرسل جوزينكو تقريرًا من رئيسه في العمل، الكولونيل "نيكولاي زابوتين"، واسمه الرمزي "غرانت"، جاء فيه أنّ وكالة

الاستخبارات السوفياتيّة GRU تمكّنت من التغلغل إلى المرحلة النهائيّة من البرنامج الأميركيّ. ولم يقدّم زابوتين فقط تفاصيل عمّا كان يجري في لوس ألاموس بولاية نيو مكسيكو، المركز الرئيسي لتطوير القنبلة الذريّة، بل عرف أيضًا التاريخ المحدّد لإجراء التجربة الأولى، والتفاصيل الفنيّة المتعلّقة بكيفيّة صنع القنبلة، والأهمّ من هذا كلّه، أنّه حصل بالفعل على عيّنة من اليورانيوم المخصّب "يو ت ٢٣٥" من أليكس. وتقرّر إرسال طائرة خاصّة من موسكو لأخذ العيّنة وإحضارها إلى الاتّحاد السوفياتيّ حيث استُخدمت في تسريع عجلة برنامج الأسلحة النوويّة السوفياتيّة.

انهالت الجوائز والأوسمة والترقيات على محطّة وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU في أوتاوا تقديرًا لعملها البطوليّ الرائع، ولكنّ إيغور جوزينكو لم يكن واحدًا من الذين شملتهم مظاهر الحفاوة والتكريم... ومن واقع استمراريّة كونه محلاً للتشكّك به بسبب "انحرافيّته الغربيّة" المتصوّرة، فهو عرف أنّ الأمر لا يعدو كونه مسألة وقت قبل أن ترسل موسكو مجدّدًا الاستدعاء بالعودة إلى الوطن، مقرونًا بالاحتمال القويّ برصاصة في الرأس...

عقد جوزينكو النيّة على الارتداد... ولكنّه انتهى إلى أنّه بالنظر إلى أنّ كندا والاتّحاد السوفياتيّ دولتان حليفتان، فهناك احتمال كبير في محاولة الكنديّين القيام بتسليمه مرّة أخرى إلى الروس. واتّخذت خطّته نمط: القيام بالارتداد مع أكبر قدر ممكن من الدلائل الوثائقيّة على عمليّات التجسّس السوفياتيّة الهائلة في كندا، وحينما يعرف الكنديّون عمق الغدر السوفياتيّ، فلن تكون هناك إمكانيّة لقيامهم بتسليمه إلى الروس...

في مساء الخامس من أيلول ـ سبتمبر ١٩٤٥، أنهى جوزينكو جولة عمله اليوميّ المنتظم في غرفة الشيفرة في السفارة، وخرج من مبنى السفارة مع ١٠٩ برقيّات

تخصّ وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU وجهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB وضعها في حقيبة صغيرة... وفي ظلّ حقيقة الإجراءات الأمنيّة المشدّدة في السفارة، فهو عرف أنّها لن تكون غير مسألة وقت قصير قبل أن يكتشف السوفيات البرقيّات المفقودة، ولذلك كان أمامه قدر محدود من الزمن لوضع خطّته موضع التنفيذ.

ولخيبة أمله، فإنّ جوزينكو اكتشف أنّه لن يستطيع حتّى جعل الكنديّين يعرفون ما يريدون تحقيقه. وكانت أوّل وقفة له أمام مكاتب "أوتاوا جورنال" الجريدة التي قرأ فيها عن تاجر الفاكهة اليونانيّ قبل بضع سنوات... ولم يظهر المحرّرون في الجريدة أيّ دلائل على إمكانيّة تفهّمهم لما كان يتحدّث عنه... وطلبوا منه الخروج من المبنى.

وقد جاء في بعض الدراسات أنّ فشل مسؤولي التحرير في قبولهم الحكاية الأعظم في تلك السنوات أدّى إلى اقتناع الأجيال اللاحقة في الجريدة بضرورة الاستماع باحترام إلى كلّ رجل غريب الأطوار يأتي إلى هذا المكان، حتّى ولو كان يزعم أنّه تلقّى أوامر من كائنات فضائيّة غريبة عن طريق أطباق فولاذيّة في رؤوسها...

على أيّ حال، فإنّ جوزينكو قد قام بعد ذلك بزيارة عدد من المكاتب الحكوميّة، وهذه المكاتب بدورها اعتبرته رجلاً مهووسًا... وفي ظلّ تفاقم شعوره باليأس، لجأ جوزينكو إلى حبس نفسه في شقّته مع زوجته وولده الصغير البالغ من العمر ثلاثة أعوام، وقلّما كان يجرؤ على التنفّس كلّما سمع عملاء وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU وجهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB يقرعون الباب الأماميّ بشدّة، مطالبين بخروجه. ومن خلال خطوة يائسة، حكى جوزيكو حكايته إلى جاره المحاذي له، وكان رقيبًا في سلاح الجوّ الملكيّ الكندي، ووافق على تقديم ملجأ آمن له ولعائلته... وانتقل جوزينكو إلى المكان الجديد في الوقت المناسب... إذ بعدما نزل لتوّه في الشقّة

المجاورة، سمع جوزيكو قيام أربعة من عملاء جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB بتحطيم الباب الأماميّ لشقّته وتفتيش المكان على نحو دقيق.

في حقيقة الأمر، فإنّ هذا العمل المتسرّع من جانب جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB ساعد جوزينكو كثيرًا، ذلك أنّ رجال البوليس، الذين جرى استدعاؤهم إلى المكان، عرفوا أنّ الرجل لم يكن مهووسًا عاديًا، وأنّه يتعرّض فعلاً للملاحقة من جانب الروس بسبب تلك الأوراق التي يحرص على التعلّق بها. ومن خلال ظروف تصادفيّة أخرى، فإنّ "وليام ستيفنسون"، الكنديّ المولد، والجاسوس السوبّر أسطورة لدى جهاز الاستخبارات البريطانيّ MI-6 في نيويورك خلال الحرب، حدث أن كان في كندا حينما انتشر خبر في كلّ أقسام جهاز الأمن الكندي مفاده أنّ هناك شيئًا غريبًا يجري في السفارة السوفياتيّة في أوتاوا. وحينما سمع ستيفنسون بعضًا من التفاصيل الأولى، عرف على الفور ما حدث، وبفضل اتّصالاته الرفيعة المستوى، كان قادرًا على تحريك جهاز الأمن التابع للبوليس الملكيّ الكندي نحو توفير الحماية لجوزينكو. وفي غضون ذلك، عكف الروس على المطالبة بعودة جوزينكو، زاعمين أنّه "سرق مبلغًا كبيرًا من النقود من السفارة وينبغي أخذه إلى موسكو من أجل مواجهة أشدّ النتائج".

تجاهل الكنديّون مطالبة السوفيات به، ذلك أنّ المحادثة الأولى مع جوزينكو، والكنوز الآتية من غرفة الشيفرة التابعة لوكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU، أوضحت أنّ شيئًا على درجة بالغة من حيث الأهميّة وقع بين أيديهم.

من بين الأمور التي أثارت اهتمامًا عاجلاً أنّ تلك الأوراق كشفت عن وجود ٢٥ مواطنًا كنديًّا يعملون كجواسيس نافعين لحساب الاستخبارات السوفياتيّة، كما عملت أيضًا على حدوث موجات اهتزاز أشدّ وأعظم... وممّا له دلالته في هذا المجال أنّ

الرئيس الأميركيّ ترومان جرى إبلاغه عن اكتشاف أمر سرّ القنبلة الذريّة الذي عقد الأميركيّون الأمل على إخفائه لمدّة ٢٠ عامًا أخرى على الأقلّ. وجرى إبلاغ البريطانيّين أيضًا عن وجود واحد على الأقلّ من علمائهم يعمل لحساب الروس. وقد تبيّن أنّ هذا العالم هو الدكتور "ألن نان ماي"، وهو الرجل الذي يحمل الإسم الرمزي "أليكس". وقد اعترف ماي باتّهامات التجسّس في العام ١٩٤٦، وحُكم عليه بالسجن ١٠ سنوات. واعترف بأنّه كان شيوعيًّا متعاطفًا. وجرى تجنيده من جانب وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU في وقت مبكّر من الحرب لتقديم معلومات حول مجالات التقدّم العلمي البريطاني. وحصلت وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU على جائزة غير متوقّعة حينما عهدت إلى ماي مهمّة المشاركة البريطانيّة في المرحلة النهائيّة من صنع القنبلة الذريّة. وحصل ماي على ٧٠٠ دولار وزجاجتين من الويسكي من وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU تقديرًا لجهوده، وتلك واحدة من الصفقات العظيمة في تاريخ التجسّس...

حينما أصبحت قضيّة جوزينكو معروفة في العلن، وقعت مثل قصف الرعد في كافّة أنحاء العالم الغربيّ. وكانت الحرب الباردة لم تبدأ حتّى ذلك الوقت، كما أنّ الروس في ذلك التاريخ كانوا يُعتبرون حلفاء حرب قدّموا تضحيات أكثر من غيرهم في الحرب لهزيمة هتلر. وفي ما يتعلّق بالرأي العام، فإنّ الأسرار التي أفشاها جوزينكو عملت في الحال على تمزيق الانطباعيّة التي كانت مهيمنة من قبل، وهي أنّ الاتّحاد السوفياتيّ ديكتاتوريّة منقوصة ولكنّها حميدة جنبًا إلى جنب مع الديموقراطيّات... ولم يعد الروس قادرين على صون الأوهام المفضية إلى أنّهم لا يملكون نوايا عدوانيّة ضدّ الغرب، وأنّهم يمكنهم التعايش في عالم لاحق على الحرب برغم خلافاتهم السياسيّة. وكان الغدر موجودًا هناك أمام الجميع لرؤيته والتأكّد منه من

خلال تلك السلسلة الطويلة من محاكمات التجسّس التي نشأت عن الأسرار التي أفشاها جوزينكو، ومنها التجنيد الهائل للمواطنين لخيانة أوطانهم الخاصّة بهم من جانب دولة حليفة في الحرب؛ ومن خلال الحكم على المؤشّرات الواردة في البرقيّات التي حملها جوزينكو معه، فمن الثابت أنّ كلاً من وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU، وجهاز الاستخبارات السوفياتي KGB قام بتجنيد مئات الجواسيس النافعين للبوح بكلّ سرّ هامّ في الولايات المتّحدة وكندا وبريطانيا العظمى...

كان حجم ومجال الجهود المبذولة أمرًا مثيرًا، ولكن في نظر عملاء مكافحة التجسّس في تلك الدول الثلاث الذين اندفعوا نحو جوزينكو، فهناك اهتمام أعظم من ذلك في أشياء أخرى كان ينبغي عليه البوح بها...

ومثله كمثل جميع رجال الاستخبارات العاملين في مناصب حسّاسة، فإنّ جوزينكو سمع بعض الإشاعات المكتبيّة الحتميّة خلاب سنوات عمله في موسكو. وربّما يشعر الآخرون بالدهشة حين يعرفون أنّ هناك أسرارًا حقيقيّة يجري البوح بها داخل قاعات وكالات الاستخبارات. ومثلهم كمثل الأفراد الآخرين الذين يعملون في المكاتب، فإنّ عملاء الاستخبارات يميلون إلى تبادل الإشاعات حول رؤسائهم، ويتذمّرون من طريقة معاملتهم لهم، ويوجّهون الانتقادات ضدّ منافسيهم المحتملين، ويعربون عن اعتزازهم تجاه إنجازاتهم العظيمة...

حتّى في ظلّ نظام الاستخبارات السوفياتيّ الخاضع للرقابة الجامدة، فإنّ الإشاعات وأحاديث القيل والقال المكتبيّة منتشرة على نحو غير مكبوح. وكان جوزينكو أعاد إلى الأذهان أنّه سمع بعض الإشاعات خلال وجوده في مركز موسكو (كما كان مقرّ الاستخبارات السوفياتيّة معروفًا من قبل). وكان يمكن أن تؤدّي مثل هذه الإشاعات إلى حدوث زلازل صغيرة في عالم التجسّس...

في ما يتعلّق بالممثّلين عن الاستخبارات الأميركيّة، فإنّ جوزينكو كانت لديه أخبار مزعجة: أصدقاء في مركز موسكو نقلوا إليه بتفاخر حكاية جاسوس نافع أميركيّ قاموا بتجنيده، وهذا الجاسوس كان يتولّى "منصبًا رفيعًا في وزارة الخارجيّة". ولأنّ الأميركيّين جرى إبلاغهم من قبل من جانب "وايتكير شامبرز" أنّ مسؤولاً في وزارة الخارجيّة يدعى "ألغير هيس" كان يعمل لحساب جهاز جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB، فمن الطبيعيّ أن ينتهوا إلى استنتاج مفاده أنّ جوزينكو ربّما كان يشير بذلك إلى هيس.

وفي ما يتعلّق بالبريطانيّين، فإنّ جوزينكو كانت لديه أخبار أكثر إزعاجًا من ذلك: جوزينكو سمع عن جاسوس نافع، تحت الإسم الرمزيّ "إيلي"، وكان هذا الجاسوس يتولّى منصبًا رفيعًا في "دائرة مكافحة التجسّس البريطانيّة". ولم يكن جوزينكو يملك أيّ معلومات أخرى من شأنها تحديد هويّة هذا المصدر الحيوي بدقّة، ولكنّه أعاد إلى الأذهان تلميحات بعض المسؤولين في وكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU إلى "خلفيّته الروسيّة". واستبعد المسؤول في جهاز الاستخبارات البريطاني MI-5 "روجر هوليس"، الذي تولّى مهمّة استجواب جوزينكو، إمكانيّة قبول مثل هذا الدليل، وذلك لأنّ الإسم الرمزيّ "إيلي" كان أيضًا الإسم الرمزي المخصّص لأحد الجواسيس النافعين الكنديّين التابعين لوكالة الاستخبارات السوفياتيّة GRU. وساد الاعتقاد وقتئذ أنّه من غير المحتمل أن يقوم السوفيات بتخصيص الإسم الرمزي نفسه لاثنين مختلفين من الجواسيس النافعين.

بعد عدّة سنوات، أفضت محاولة جوزينكو إفشاء الأسرار، ورفض هوليس المقتضب لمثل هذه المحاولة، إلى تعاظم الشكوك بأنّ هوليس نفسه كان جاسوسًا يعمل في الظلام لحساب جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB، ولكنّ جوزينكو، في غضون

ذلك، قطع شوطًا في حياته الجديدة في كندا. وفي ظلّ حماية جهاز الأمن التابع للبوليس الملكي الكندي على مدار الساعة، حصل جوزينكو على هويّة جديدة كمهاجر تشيكيّ يدعى "ريتشارد براون"، تمشّيًا مع لهجته السلافيّة الثقيلة... وكتب جوزينكو كتابًا عن ذكريات حياته في الاستخبارات السوفياتيّة وارتداده اللاحق على ذلك، ثمّ كتب رواية لقيت استحسانًا كبيرًا حول حياته في الاتّحاد السوفياتيّ، وكلّ منهما تحت إسمه الحقيقيّ.

لم تكن العلاقات بين جوزينكو وجهاز الأمن التابع للبوليس الملكي الكندي دافئة. وكان جوزينكو يعرب عن تذمّره الدائم تجاه حجم المنحة الحكوميّة التي كان يحصل عليها، حتّى أنّه بدا عاقدًا العزم على أن يصبح رأسماليًا غنيًّا. وكان البحث الذي لا يهدأ من جانب جوزينكو، الرجل الغامض والمعقّد جدًّا، عن النقود (في سنوات لاحقة، كان يطلب ١,٠٠٠ دولار من المراسلين مقابل مقابلة صحافيّة مثيرة) أثار غضب القائمين على حمايته في جهاز الأمن التابع للبوليس الملكي الكندي، الذين كانوا يميلون إلى ممازحته بالقول إنّ شعار عائلة جوزينكو هو: "ما معك لي"؟ وفي غاية الأمر، حينما بدأ جوزينكو يشعر بالأمان، قرّر جهاز الأمن التابع للبوليس الملكي الكندي رفع الحماية عنه، فأصبح المرتدّ الجائزة حرًّا في الحماية الخاصّة لنفسه. وبعد مدّة غير قصيرة، إنتهت الفائدة منه كمصدر للمعلومات الاستخباراتيّة، وقرّر أن يعيش حياة البذخ... وغرق جوزينكو في الديون، الناشئة إلى حدّ كبير عن البيت الذي بلغت تكاليفه ٥٠٠,٠٠٠ دولار، والواقع في ضواحي تورنتو حيث أصرّ على العيش. ومن خلال محاولة لجمع النقود، لجأ جوزينكو إلى النفعيّة، وهي النزوع إلى جرّ المغانم من غير اعتبار لأخلاقيّة الوسيلة، وذلك حينما أعلن عن رفع دعاوى نشر الكتابات التشهيريّة: أيّ مؤلّف أو معلّق تلفزيوني يذكر اسم جوزينكو يمكنه

أن يتوقّع رفع دعوى نشر كتابات تشهيريّة ضدّه، وفق قوانين التشهير المعمول بها في كندا.

أدّت عائدات الدعاوى، وهي في معظمها عائدات ناشئة عن تسويات وديّة خارج نطاق المحكمة، إلى تمكين جوزينكو من المحافظة على مستوى حياة مرتفع، ولكنّها لم تستطع حمايته من تقلّبات الدهر...

بدأ جوزينكو في التحوّل إلى رجل أعمى إثر إصابته بمرض في عينيه غير قابل للشفاء، وكان ذلك بالنسبة إليه مصدرًا للشعور بالغضب والإحباط النفسيّ. وتعاظم شعوره بالإحباط النفسي في سبعينات القرن العشرين حينما قام المحقّقون البريطانيّون بزيارة له. وكان هؤلاء المحقّقون منهمكين في إعادة فتح ملف مسألة تغلغل جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB في الاستخبارات البريطانيّة، ومشغولين في التحقيق بما حدث حينما تحدّث جوزينكو لأوّل مرّة إلى جهاز الاستخبارات البريطانيّ MI-5 سنة ١٩٤٥. وشعر جوزينكو بغضب شديد أثناء محاولة عملاء بريطانيّين قراءة ما جاء في التقارير التي كتبت سنة ١٩٤٥ حول قيام جهاز الاستخبارات البريطانيّ MI-5 باستجوابه، ذلك أنّ التقارير لم تتضمّن شيئًا ممّا قال جوزينكو، وعلى الأخصّ تحذيره من أنّ هناك جاسوسًا يعمل في الظلام لحساب جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB في جهاز الاستخبارات البريطانيّ MI-5. وصرخ جوزينكو في وجوههم، معربًا عن عدم اقتناعه بأنّ الاستخبارات البريطانيّة في غضون ٢٥ عامًا لم تكن قادرة أو راغبة في اكتشاف هذا الجاسوس العامل في الظلام، وقال لهم:

"إنّهم تغلغلوا إلى صفوفكم بالفعل".

بعد هذه الملاحظة الحزينة، مضى التاريخ تاركًا جوزينكو، ومات في حزيران – يونيو ١٩٨٢، وحضر جنازته عدد قليل من الأقارب المقرّبين. وباتّباعهم عادة روسيّة

قديمة، وقفوا في طابور أمام التابوت، ومشوا حوله واحدًا واحدًا بعد الآخر، وانحنوا احترامًا لتقبيل الجثّة. وخلال جنازة غير قائمة على التعصّب إلى طائفة دينيّة معيّنة، قام أحد رجال الدين بإلقاء كلمة تأبينيّة قصيرة، واصفًا الرجل بأنّه "السيّد براون الذي جاء إلينا من براغ"[1]...

١ ـ فولكمان إرنست، الجواسيس عملاء سرّيون غيّروا مجرى التاريخ، ص٩٨ ـ ١٠٩.

المحطّة السوفياتيّة الباريسيّة

تمثّل عمليّة فرار نائب القنصل السوفياتيّ في السفارة السوفياتيّة في باريس عام ١٩٨٢ "نيكولاي بوليانسكي"، إحدى العمليّات المثيرة في تاريخ الجاسوسيّة. هذا في الوقت الذي كانت فيه الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتّحدة الأميركيّة، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتّحاد السوفياتيّ ما زالت قائمة، تخفّ حدّتها أو تزداد من حين إلى حين، تبعًا لضخامة الحدث، أو الأحداث، وتفاقم الأزمات منذ قيام الجبّارين بعد الحرب العالميّة الثانية، وكلّ أزمة منها كانت تستولد بدورها أزمات جديدة. فما هي أسرار عمليّة فرار الدبلوماسيّ الجاسوس السوفياتي بوليانسكي من باريس إلى ألمانيا الغربيّة؟ وما هو تأثيرها في الصراع الخفيّ بين عمالقة الجاسوسيّة في الزمن المعاصر؟

في الواقع، كان نيقولاي بوليانسكي نائب القنصل السوفياتيّ في السفارة السوفياتيّة في باريس عام ١٩٨٢، وهو من مواليد ١٩٣٩، شيوعيّ جيّد لم يُسمع عنه شيء يخلّ بالنظام خلال عمله السابق كنائب للقنصل في السفارة السوفياتيّة في كلّ من زغرب وبرن.

قصّة هروب بوليانسكي من باريس إلى الغرب، وخصوصًا إلى ألمانيا الغربيّة، ليس فيها شيء من الغرابة، وليس لدى بوليانسكي أيضًا أسباب جوهريّة للهرب والخيانة لوطنه، ولم يكن مضغوطًا عليه أو ملاحقًا أو مكروهًا... ومع ذلك فقد خرج

من السفارة السوفياتيّة في باريس للتجوّل يوم الأحد في ٢ تمّوز - يوليو ١٩٨٢ وتوجّه بالقطار إلى ألمانيا الغربيّة وسلّم نفسه للمخابرات الألمانيّة الغربيّة، حيث اعتُبر بعد ذلك من ضيوف هذه المخابرات... أي لاجئًا سياسيًا.

من هنا، لا بدّ من إيراد قصّته الموجزة بغية الاطّلاع على طريقة عمل المخابرات السوفياتيّة والسفارة السوفياتيّة في باريس.

مبنى السفارة السوفياتيّة في باريس، حيث تسكن الممثّلة الشهيرة "بريجيت باردو"، ورجل صناعة الطيران "مارسيل داسو"، الذي تنتج مصانعه طائرات الميراج... وهناك يعيش ممثّلو الكرملين في بناء السفارة الضخم الذي بلغت تكاليف إنشائه مائتي مليون دولار. وهو مؤلّف من قاعة الاستقبال المرمريّة الفخمة ومكتب السفير والممرّات ودهاليز المبنى والأرضيّات المزدوجة وممرّات التهوئة السريّة التي تحتوي على أجهزة مخابرات خفيّة للتنصّت والتصوير التجسّسي لكلّ زائر للسفارة، كما توجد خلف جدران من الإسمنت المسلّح طرق ملتوية تؤدّي إلى أقسام السفارة المختلفة.

يتكوّن مجمّع السفارة السوفياتيّة في قلب العاصمة الفرنسيّة من سبع طبقات فوق سطح الأرض، وخمس تحت الأرض، وفي الطابق الأوّل موقف سيّارت السفارة، والطبقات الأربعة السفليّة مصانة بآلاف أطنان المواد العازلة، حيث أصبح ملجأ قادرًا على مقاومة القنابل الذريّة. ولا تكاد السفارات السوفياتيّة في عواصم البلدان الأخرى في أوروبّا تختلف عن السفارة السوفياتيّة في باريس.

يعيش الدبلوماسيّون السوفيات وكأنّهم في دير، وإن لم يعيشوا حياة الرهبان، فالحياة في الخارج محجوبة عنهم، وهم محجوبون عنها. إذ يراد للمواطنين السوفيات الدبلوماسيّين أن يبقوا على أقلّ قدر من الإتّصال بخارج السفارة حيث "أعداء الطبقة العاملة".

وفي السفارة سوق مركزيّة ومخبز ودكّان لحّام ومشغل لتصليح الأحذية أيضًا... ومصبغة ومطعم يتناول فيه العزّاب من موظّفي السفارة طعامهم لكي لا يقعوا ضحيّة مغريات الغرب، وخاصّة مطاعم ساحة البيغال. كما أنّ أطفال جميع العاملين في السفارة يذهبون إلى مدرسة داخل جدران السفارة، وتضمّ المدارس في الاتّحاد السوفياتيّ عشرة صفوف، ولا توجد مدارس متقدّمة جدًّا كهذه إلاّ في سفارات الاتّحاد السوفياتيّ في نيويورك وجنيف وفيينّا ولندن...

وأخيرًا يوجد داخل أسوار مبنى السفارة وخلف الجدران السميكة دار سينما لها مسرح لعرض بعض أعمال موظّفي السفارة المسرحيّة. وحوض سباحة وقاعة رياضة بأنواعها ومكتبة وعيادة طبيّة.

المسؤول عن جميع هذه المنشآت إداريًّا وماليًّا هو السفير بالذّات، وهو كذلك يلقّى مرتّبًا كبيرًا بالنسبة للأوضاع السائدة في الوظائف في الاتّحاد السوفياتيّ، حيث يحصل على ثلاثة آلاف دولار، ومثله السفير في جنيف، ويتقاضى مستشار السفارة تسعين بالمائة من هذا الراتب، بينما يتلقّى السكرتير الأوّل بالسفارة ٨٥ ٪ منه، أمّا السكن في السفارة للسفير وجميع الموظّفين فمجّانًا، لأنّ البناء هو ملك الدولة السوفياتيّة مثل بناء السفارة الفرنسيّة العريق في موسكو، فهو ملك للدولة الفرنسيّة. أمّا معيشة السفير فهي إلى حدّ ما على حساب ميزانيّة السفارة، ويكون لديه طبّاخ خاصّ وسائق وخادمة وبستانيّ في حديقة منزله وسكرتير خاصّ.

أمّا الملابس، فيفضّل السفراء شراءها من الخارج، وقد خُصّص للسفير لذلك مبالغ لا بأس بها...

وفي داخل السفارة يعتبر مجرّد امتلاك عملة أجنبيّة كالدولار امتيازًا لا يقدّر... كما أنّ الروبل يصرف للدبلوماسيّين بسعر خاصّ، فمقابل ثلاثماية روبل يحصل

الموظّف الدبلوماسيّ علـى مائـة دولار، والعكس صحيح أيضـًا، فمقـابل المائـة دولار يحصل على ثلاثمائة روبل وأكثر...

وعلى من يودّ الالتحاق بالسلك الدبلوماسي خارج الاتّحاد السوفياتيّ أن يلتحق بمدرسة الدبلوماسيّين في موسكو وأن يجتاز امتحاناتها الصعبة... وتقوم مدرسة الدبلوماسيّين في مبنيين يقع أحدهما في شارع "كسلوفسكي" على مقربة من ميدان "ليرمونوتوف" ، بينما يقع الآخر في شارع "لابوتاشيفكسي" في الجنوب الغربيّ من موسكو. وينتسب الدارس إلى هذه المدرسة بعد حصوله على شهادة جامعيّة، ويفضّل المتخصّصون بالعلوم السياسيّة أو اللغات. ويتلقّى الطلبة دروسًا في كيفيّة التصرّف كممثّلين للحزب والدولة في الخارج. ويضمّ البرنامج الدراسيّ تاريخ العلاقات الدوليّة، وتاريخ الدبلوماسيّة، والاقتصاد، والمال، والقانون الدولي، وبطبيعة الحال العلوم الماركسيّة واللينينيّة، ولا يجري تدريب الدبلوماسيّين على أيّ نوع من أنواع علوم التجسّس على خلاف ما يروى في هذا الصدد.

يقضي الدارسون في الدرجة المتوسّطة عامين في مدرسة وزارة الخارجيّة هذه. أمّا الدبلوماسيّون من ذوي الدرجة الرفيعة الذين يُختارون أعضاء من أعضاء الحزب العاملين فيقضون سنة إضافيّة لاحتمال تعيينهم سفراء معتمدين للاتّحاد السوفياتيّ بعد تخرّجهم، ولكي لا تُنسى المبادئ الأساسيّة للدبلوماسيّة والديالكتيكيّة، فإنّ السكرتير الأوّل والثاني ومستشار السفارة والقنصل يُدعون لدورات تنشيطيّة مرّة كلّ عامين أو أربعة أعوام.

من أهمّ واجبات الدبلوماسيّ السوفياتي الإخلاص المطلق لخطّ الحزب، والتمسّك به دون محاولة تفسيره حسب المفهوم الشخصيّ، كما يفعل مستشار السفارة السوفياتيّة في بلغراد "سيمانوف"... فقد سافر مع الملحق العسكري في السفارة إلى سلوفينيا

للاشتراك في احتفال سوفياتي - يوغوسلافي مشترك، وكان عليه أن يلقي كلمة في هذا الحفل، قام السفير "روديونوف" بمراجعتها مسبقًا حسب الأصول، ولكنّ المستشار لم ينطق من الكلمة المكتوبة بسوى "أيّها الرفاق"، ثمّ انطلق يتحدّث عن الإعجاب الشديد بالشعب اليوغوسلافيّ الشقيق وعن الزعيم الاشتراكيّ العظيم "تيتو"، وقد خرج سيمونوف عن فحوى الكلمة المعدّة له تمامًا، ثمّ جرى تصفيق حادّ له، وتمّ شرب الأنخاب باسم الرفيق تيتو... وفي طريق العودة أقدم الملحق العسكريّ على توبيخه على كلّ ما ذكره في الحفل، وتطوّر الأمر بينهما إلى عراك في السفارة حتّى تدخّل السفير رديونوف الذي يقدّر سيمونوف شخصيًّا، لكنّ الملحق العسكريّ كان من عناصر جهاز الاستخبارات السوفياتيّ KGB في السفارة، حيث لم يمض أسبوع حتّى أستُدعي المستشار إلى موسكو ليقضي سنتين في المدرسة الدبلوماسيّة، وهذه المدّة لا تُحسب له في القدم الوظيفي، فيكون بذلك وكأنّه قد خُفّضت رتبته... ثمّ عُيّن بعد ذلك سكرتيرًا أوّل في السفارة السوفياتيّة في الجزائر... إذ لا يجوز لأحد مطلقًا أن يعارض السفارة السوفياتيّة، خاصّة إذا كان من الدبلوماسيّين... والأهمّ أن لا تكون المعارضة بعلم أو أمام عناصر المخابرات السوفياتيّة المتواجدة بكثرة في السفارات والقنصليّات السوفياتيّة في الخارج.

من المعلوم بتقدير الخبراء الغربيّين أن نسبة ٤٠ ٪ من أعضاء السفارة السوفياتيّة في باريس الذين كان يبلغ عددهم حوالى المائة، كانوا من المخابرات السوفياتيّة. كما كان هناك نسبة أقلّ من أعضاء المخابرات بين الثمانمائة مواطن سوفياتيّ الذين كانوا يعيشون في فرنسا. وإضافة إلى أنّ السفير هو المسؤول الأوّل في السفارة، فإنّ رئيس فرع مخابرات السفارة هو صاحب كلمة الفصل في السفارة، فلا يحدث شيء إلاّ برضاه وموافقته، لدرجة أنّ مستشار السفارة إذا أراد تناول الطعام مع شخص غير

سوفياتيّ خارج السفارة، يجب أن يُعلم رئيس فرع المخابرات بذلك، لأنّ المستشار وغيره ملزمون بتسجيل أسمائهم لدى حارس السفارة، ولدى عودتهم يقوم البوّاب بتبليغ ذلك لهم أيضًا. وتقوم المخابرات بالاتّصال بالمراكز الرئيسيّة في موسكو بوسائلها الخاصّة. ولا يطّلع السفير على ما يقوم به أعضاء مخابرات السفارة المعتمدون بواسطته إلاّ نادرًا. وهو يحاول الابتعاد عن طريقهم، ولكن إذا حدث ودعوه للمساعدة فإنّه يكون ملزمًا بتقديمها. ومن مهامّ رئيس فرع مخابرات السفارة معرفة كلّ شيء عن السفير وحياته الخاصّة وعاداته وسلوكه وتصرّفاته أثناء العمل وخارجه. ولا يُستدلّ من هذا العرض أنّ حياة الدبلوماسيّين السوفيات كلّها جدّ في جدّ... أي عمل متواصل أبدًا... فهناك بعض الحفلات الراقصة التي تقام في شقق العزّاب الذين يعيشون دون أسرهم، وهناك حفلات زواج تقام في مسرح أو سينما السفارة، وذلك بين موظّف في السفارة وموظّفة أيضًا فيها، لأنّ هذا هو المخرج الطبيعيّ في الغالب من حياة العزوبيّة داخل السفارة.

أمّا في ما يتعلّق بالاتّصالات بالأجانب، وخاصّة العاملين في السفارات الأخرى، فيتمّ ذلك بتوجّس وريبة بالنسبة لموظّفي السفارات الغربيّة... والأميركيّون هم "أعداء" دائمًا، ولا يستطيع أحد أن يتّصل بالأميركيّين دون السفير أو من دون معرفة واطّلاع المخابرات.

ويجتمع سفراء الاتّحاد السوفياتيّ في بلدان الكتلة الشرقيّة بصورة منتظمة، ولكنّ الريبة ليست مستثناة بينهم، فالسفير اليوغوسلافيّ لا يحضر معظم الاجتماعات كما لا يحضر السفير الرومانيّ سوى بعض الاجتماعات، والسفير الألباني لا يحضر مطلقا... ولا تقلّ العادات طرافة عن ذلك حتّى في عواصم البلدان الاشتراكيّة كالعمل في السفارات السوفياتيّة في تلك البلدان غير مرغوب فيه، لأنّ المرتّبات فيها أقلّ من

الغرب بمقدار الثلث، ولذا فإنّ العمل في أوروبّا الغربيّة كباريس ولندن وبون وجنيف هو حلم الدبلوماسيّين السوفيات ونسائهم. ولا يتذمّر أحد من الدبلوماسيّين من العمل في الجزائر وسوريا والمغرب وموريشيوس، وأكثرهم لا يجد رغبة في العمل في جنوب شرق آسيا...

من المؤكّد أنّ كلّ دبلوماسيّ سوفياتيّ أو ضابط مخابرات ذاق طعم الحياة خارج نطاق المجتمع السوفياتيّ يودّ الاستمرار في الحياة بالخارج، خاصّة في البلدان الرأسماليّة. وعلى أيّ حال، فالدبلوماسيّون السوفيات لم يكونوا سوى بشر كغيرهم من الناس. وإنّ رغبة بعضهم في العمل الدبلوماسيّ لم تكن تقلّ عن رغبة غيرهم من الدبلوماسيّين الغربيّين وسواهم في العمل الدبلوماسيّ في هذه البلدان[1]...

---

١ ـ زهر الدين د. صالح، ملف الاستخبارات الفرنسيّة والبريطانيّة، المركز الثقافي اللبناني (بيروت،٢٠٠٣) ص١٢٠ ـ ١٢٧؛ الجزائري سعيد، ملفّ الثمانينات عن حرب المخابرات، دار الجيل (بيروت،١٩٨٩) ص٢٨٥ ـ ٢٩٠.

بينَ موسكُو وواَشنطن

مع أن الولايات المتحدة لم تكن لها الأولوية مثل بريطانيا من جهة نظر المخابرات السوفياتية خلال ثلاثينات القرن العشرين، فقد كانت بذلك أسهل منالاً من بريطانيا في مواجهة التسلل السوفياتي. وكما الحال في بريطانيا، فإن نجاح الجاسوسية الأكثر أهمية في ما وراء الأطلسي تتمثّل في المساعدة الكبيرة التي قدّمت لاعتراض وفك الرموز. من المرجح أن السفارة الأميركية في موسكو كانت مخترقة أكثر بكثير من أيّ سفارة لدولة عظمى قبل الحرب وبعدها. فقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٣٣ في الوقت الذي لم تكن تملك فيه الولايات المتحدة وكالة مدنية للتجسس، وكان جيشها ضعيف التنظيم.

كتب "ويليام س. بوليت"، أول سفير أميركي في موسكو إلى وزارته في واشنطن عام ١٩٣٦ قائلاً: "ليس لنا أبدًا أن نرسل جواسيس إلى الاتحاد السوفياتي. فليس في العلاقات مع الشيوعيين ما هو أكثر تهدئة وفعالية من النبل الصادق"[١]. وقد اتخذ هذا النبل نسبًا مدهشة. وقد روى "جورج كينان"، عضو فريق "بوليت" الأول أنّه خلال شتاء ١٩٣٣ - ١٩٣٤، لم يكن لدى السفارة لا كودات ولا خزنة ولا مراسلات ولا حتى نظامًا أمنيًا في الواقع: "لقد كانت اتصالاتنا تحصل مع حكومتنا عبر التلغراف

---

١ - Bohlen Charles E., *Witness to History 1919-1969*, (Londres,1973), p. 34.

العادي وترسو على طاولة الحكومة السوفياتية". وعندما أنشأنا نظام أمن، ظهر أنه غير فعّال. وبناءً على طلب بوليت، كانت السفارة الأولى في العالم التي يحرسها رجال البحرية. وقد أولتهم الـ NKVD كتابتها بسرعة. فهذا "تشيب بوهلن"، العضو المؤسس في السفارة مثل كينان والسفير القادم من موسكو، كان يجلس يومًا في بهو فندق سافوا حيث كان يقيم رجال البحرية عندما حضرت امرأة روسية، وقد أكثرت من مساحيق التجميل، إلى غرفة الاستقبال وقالت إنها ترجو التوجه إلى غرفة الرقيب أو داين O'Dean، مؤكدة: "أنا من تعلمه اللغة الروسية...

وبمساعدة "أساتذة في اللغة الروسية" كهذه، جندت الـ NKVD عضوًا على الأقل من أول مجموعة من موظفي الشيفرة المرسلين إلى موسكو، وهو "تيلور. غ. كانْت"، الذي قدم على الأرجح مواد في الشيفرة وملفات سرية.

إن مقر السفارة في "سازو هاوس" كان شفافًا مثل السفارة ذاتها. وقد روى بوهلن في ما بعد كيف أن هاتفه "كان يرن بالصدفة بصوت خافت ليلاً ونهارًا؛ وعندما أمسك السماعة، وجد أن لا حياة لمن تنادي، هذا إذا لم يسمع تنفسًا مرتبكًا وصمتًا محيِّرًا".

وكان سيرجي الحاجب يؤكد ببساطة أن هذا النفس الموؤود كان نفس مفوض الشعب السابق للشؤون الخارجية تشيتشيرين الذي يعيش الآن نصف مجنون وحيدًا في منزل مجاور، اختيارًا أم إجبارًا، فإن سيرجي لم يساهم بأقل من تنظيم نظام تنصت في السفارة انطلاقًا من مسكنه الذي يبقيه دائمًا مقفلاً. وكان يجب انتظار عودة بوهلن كسفير في موسكو عام ١٩٥٢، لكي تطلب السفارة مفتاح بيت سيرجي. وقد سلّم المفتاح قسرًا بعد عدة أسابيع جرى خلالها نقل كل أثاث البيت كما بدا ذلك واضحًا. وقد استقال سيرجي ذاته بعد ذلك بقليل...

لم تكن أكثرية الدبلوماسيين في الثلاثينات تعلم شيئًا عن حقيقة التسلل السوفياتي ولا عن اعتراض وفك الرموز، وكان "جوزيف ا. دافيس Davies" الذي خلف بوليت من عام ١٩٣٦ حتى ١٩٣٨ يعلم كذلك أقل من الآخرين. وبرأي بوهلن "لقد أتى الاتحاد السوفياتي وهو على جهل مطبق بأبسط الحقائق عن النظام السوفياتي وإيديولوجيته... فهو لم يفهم شيئًا مطلقًا عن عمليات التطهير، ويصل به الأمر إلى قبول الرواية الرسمية السوفياتية عن وجود مؤامرة ضد الدولة". وكان الكولونيل "فيليب ر. فايمونفيل"، الملحق العسكري من عام ١٩٣٤ حتى عام ١٩٣٩ والذي كان من القلائل في السفارة الذي يتكلم الروسية بطلاقة، أشد سذاجة من دافيس. وقد اعتقد بوهلن أنه متعصب مؤيد للسوفيات بشكل منهجي". وكان النقيب "إيفان ب. ياتون"، الملحق العسكري من عام ١٩٣٩ حتى ١٩٤١ قد اعتبر أن فايمونفيل هو "أسير الـ NKVD". فعندما قصد ياتون موسكو عام ١٩٣٩، حمّله فايمونفيل الموجود حينها في واشنطن كتابين سريين من الجيش الفرنسي وطلب منه إعطاءها لصديق من الجيش الأحمر. وأكّد كذلك أنه يجب على ياتون إعادة تشغيل سائقه الذي، كما يقول، كان "وسيلة اتصاله الأكثر نفعًا في موسكو". وعلى أساس الشك، صرف ياتون السائق، وقد رآه بعد ذلك بخمسة عشر يومًا في ثياب كابتن تابع للـ NKVD.

بوصوله إلى موسكو، وبصفته أساسًا ملحقًا عسكريًا ذُهِل ياتون من حالة السفارة الأجنبية. فلم تكن الكودات مطمئنة ويقضي موظفو القنصلية السهرات الطوال مع فتيات "تقدمها الـ NKVD بسخاء". ولاحظ كذلك عددًا من الصلات اللوطية... أما الأعضاء المسنون في السفارة فكانوا ملاحقين من قبل راقصات الباليه الموسكوفيات، واللواتي تشجعن ولا ريب الـ NKVD. واستنادًا إلى بوهلن "كان هناك دائمًا راقصتان أو ثلاث راقصات يتجولن عادة حول السفارة. وكنّ يأتين على الغداء أو العشاء

ويمكثن هناك يتجاذبن أطراف الحديث ومعاقرة الخمرة حتى الفجر. وقد تم وضع اليد على الكثير من الصلات".

بدت محاولات إغراء السفير غير مثمرة. فقد كانت إحدى الراقصات تقضي معظم وقتها في السفارة لإظهار "حبها الأبدي" لبوليت، معبرة عنه ببلاغة على أنه "شمسها وقمرها ونجومها" - دون الحصول على نتيجة كما يبدو...

لم تؤثر ملاحظات ياتون حول أمن السفارة بل أغضبت أكثرية زملائه. وعندما روى أن الحاجب الفرنسي لورانس ي. ستنهاردت، السفير من ١٩٣٨ حتى ١٩٤٢، باع مواد تموينية خاصة بالسفارة في السوق السوداء، وبَّخ ستنهاردت ياتون ورفض تصديقه.

وقبيل إدخال كودات جديدة على يدي فرع الدولة في بداية عام ١٩٤٠، قرَّر ياتون وبمبادرة شخصية أن يطلب، عن طريق الاستخبارات العسكرية في واشنطن، من عميل من شرطة الولايات المتحدة الفدرالية FBI مراقبة السفارة لكي يتأكد من أن الكودات الجديدة لم تكن مهددة بالخطر مثل السابقة... وقد انتحل عميل الـ FBI شخصية ساعي بريد، وتسلل إلى قاعة الكود في السفارة واكتشف الخزنة المفتوحة وكتب الكود وكذلك المراسيل الموجودة على الطاولة. وفي فترة ما، ترك موظف الشيفرة قاعدة الكود دون مراقبة، وبابها مفتوحًا، وهذا خلال خمس وأربعين دقيقة، وكان واضحًا أن موظفي السفارة الروس، والذين يماثل عددهم عدد الموظفين الأميركيين، أُتيحت لهم فرص عديدة للوصول إلى الشيفرات والملفات السرية. وقد روى العميل كذلك للـ FBI: "وليس بالإمكان إيجاد رفاق، إذ إن الرجال الملزمين بالسفارة توجهوا نحو المومسات السوفياتيات... ومن المؤكد أن كل تلك النسوة وضعن باستمرار تقارير لمديرية أمن الدولة السوفياتية GPU".

أكثر من ذلك، فقد حصلت أعمال "انحراف" لوطية في قاعة الكود في السفارة. وبعد تقرير الـ FBI، "تلقى عدد قليل من العُزاب" الأمر بالعودة إلى واشنطن وقد نُفِّذت بعض التحسينات في أمن السفارة. ولكن عنصر الـ FBI، الذي لم يكن خبيرًا، لم يفكر بمراقبة كل البناء للتفتيش على ميكروفونات ما. وفي عام ١٩٤٤. وعندما تم أخيرًا تنفيذ تحقيق ما، اكتشف كهربائي من البحرية الأميركية ١٢٠ ميكروفونًا مخفيّة، في أول عملية تفتيش له. وفي ما بعد، وعلى ذمة عضو من ملاكه، "اكتشفنا باستمرار العديد منها، في قوائم كل الطاولات الجديدة والكراسي المسلّمة، وفي جصّ الجدران، في كل شيء وفي كل مكان"...

وفي منتصف ثلاثينات القرن العشرين، كان هناك عدة خلايا مهمة من الحزب الشيوعي الأميركي (CPUSA) على صلة وعلى مختلف المستويات، مع ضباط الكومنترن والمخابرات السوفياتية. أما الصلة الرئيسية بين الحزب ـ السري بالمناسبة ـ والسوفيات فهو "ويتّاكر شامبرز"، وهو صحافي شيوعي تلقى عام ١٩٣٢، أمرًا بقطع كل صلة رسمية له مع الحزب. وعام ١٩٣٣، أُرسِل شامبرز إلى موسكو ليخضع هناك إلى تأهيل في المخابرات، وعند عودته، أصبح المشرف عليه ساندرو غولد برْجِرْ، العضو القديم في الكومنترن في تشيكا، وهو على شبه كبير مع غورشو ماركس. فهو في الوقت ذاته الذي كان يعمل لحساب المديرية الرابعة، أصبح غولد برجر بالاسم المستعار "ج. بترز" الموجّه الخفي للحزب الشيوعي الأميركي على مدى عشرين سنة[1].

---

١ - Romerstein Herbert et Levtchenko Stanislas, *The KGB against the "Main Enemy"*, Lexington Books (Lexington, 1989), pp. 76-79.

وعام ١٩٣٤، بدأ شامبرز في العمل كمراسل بين غولد برجر وخلية سرية في واشنطن، أسسها "هارولد وار"، الشيوعي العلني الذي عمل في وزارة الزراعة والذي لقي حتفه بحادث سيارة عام ١٩٣٥. أما أعضاء الخلية المهمون الآخرون، حسب شهادة شامبرز لاحقًا، فكانوا "جون ج. أبت" من وزارة الزراعة، وفي ما بعد من "مؤسسة الأعمال التقدمية"، ومن "لجنة مجلس الشيوخ للتربية والعمل" و"من وزارة العدل"، و"ناثان ويت" من وزارة الزراعة، وفي ما بعد من "الهيئة الوطنية لعلاقات العمل National Labor Relations Board"، و"لي بررسمان" من وزارة الزراعة، وفي ما بعد من "مؤسسة الأعمال المتقدمة"، و"ألجر هيس" من وزارة الزراعة، وفي ما بعد من "اللجنة الخاصة للبحث التابعة لمجلس الشيوخ حول صناعة التسليح"، ومن وزارة العدلية ووزارة الدولة، و"أخوة دونالد هيس" من وزارة الدولة، وفي ما بعد من وزارة العمل، و"هنري هـ. كولنز" من "مؤسسة الإرشاد الوطنية" وفي ما بعد من "مكتب إدارة الأسعار" ومن "اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ الخاصة بالتعبئة، و"فيكتور برلو" من مكتب إدارة الأسعار" وفي ما بعد من "هيئة الإنتاج الحربي".

وعام ١٩٣٥ اقترح شامبرز أن يصبح هيس، وهو الأكثر أهلية من أعضاء الـ Ware، عضوًا مؤسسًا لِـ "شبكة موازية". ومن بين العملاء الآخرين الجدد الذين التحقوا في شبكة شامبرز عام ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦، نجد "هاري دكستر وايت"، موظف كبير من أمانة سر وزارة الخزانة، و"جورج سيلفرمان" خبير إحصاء لدى الحكومة وموظف في البنتاغون في ما بعد، والذي جنَّد على الأرجح "ويت" و"جوليان واد ليغ Wadleigh" عالم الاقتصاد والطالب سابقًا في أوكسفورد والذي انتقل عام ١٩٣٦ من وزارة الزراعة إلى فرع الاتفاقات التجارية. وكان محرك جواسيس واشنطن على العموم هو ذاته محرك "خمسة كمبردج": الإغراء الذي تمارسه حرب الكومنترن

السرية ضد الفاشية. وقد كتب والديغ: "وبما أن الأممية الشيوعية مثلت القوة الوحيدة في العالم المقاومة عمليًا لألمانيا النازية والسلطات الأخرى العدوانية، قدمت خدماتي للمقاومة السرية السوفياتية كمساهمة بسيطة للمساعدة في عرقلة سير المد الفاشي"...

وفي خريف عام ١٩٣٦ وصل مندوب جديد من المديرية الرابعة هو بوريس بيكوف ليحل مكان غولد برجر في الإشراف على شبكة شامبرز. وقد وصف غولد برجر بيكوف في ما بعد - والذي يعرفه باسم بيتر - على أنه رجل بين عمرين بطول ١٧٠ سم، وشعر خفيف أشقر، يرتدي بذلات أنيقة من الصوف، يعتمر القبعة باستمرار، يضع يده اليمنى دون تغيير تحت سترته (على طريقة نابليون)، متسلط في عاداته وعلى "هيئة متفحِّصة". وقد اقترح بيكوف أن يمنح أعضاء الشبكة مبالغ مالية "لجعلهم في وضع يؤهلهم للإنتاج". وبما أن شامبرز أبدى اعتراضاته، فقد منحه السوفيات ١٠٠٠ دولار - وهو مبلغ محترم في تلك الأيام - لشراء سجاد من بخارى لعملائه الأربعة الأكثر أهمية وهم: هيس، ويت، سيلفرمان ووادليغ. وقد سمع على لسان كل منهم بأن هذه السجادات هي "هدايا الشعب الروسي للرفاق الأميركيين".

وفي هذه الحقبة، وفي بريطانيا العظمى، توصلت المخابرات السوفياتية لأن تخترق وزارة واحدة فقط، بالمقابل، كان عملاء موسكو في واشنطن قد سبق وتمركزوا في قطاعات واسعة من إدارة روزفلت. غير أن تسلل واشنطن كان ذا أفضلية أقل إلحاحًا من اختراق وزارة الحرب البريطانية. كانت موسكو لم تزل تهتم أكثر بالقوى الكبرى الأوروبية وباليابان من اهتمامها بالولايات المتحدة. لم يُعر بيكوف اهتمامًا كبيرًا لتفاصيل السياسة الأميركية. ومثله هنا مثل غولد برجر، فقد كان جل اهتمامه ينصب على جمع معلومات حول ألمانيا واليابان وخصوصًا "حول ما يتعلق بالتحضيرات الألمانية واليابانية للحرب ضدنا". فقد وبخ وادليغ لأنه

لـم يقـدم لــه ملفــات الخارجيــة الأميركيـــة State Departement حـــول السياســـة الألمانية واليابانية.

إلى جانب ذلك اغتبط بيكوف من ألجرهيس الذي أصبح في خريف عام ١٩٣٦ مساعد فرنسيس ب. سير Sayre، سكرتير الدولة المساعدة. فقد كان هذا العميل مضطلعًا في الحقيقة على كل نوع من البرقيات الصادرة عن الدبلوماسيين والملحقين العسكريين. ومنذ بداية عام ١٩٣٧، زوَّد شامبرز برزم من الملفات خلال عشرة أيام. والأكثر قيمة ولا ريب، في نظر بيكوف كانت تلك الملفات ذات الصلة بالسياسة اليابانية خلال الحرب الصينية ـ اليابانية. وتورد برقية في الثاني من آذار ـ مارس رأي "قادة من الجيش الياباني". لم تذكر أسماؤهم ويفيد هذا الرأي "بأننا سنكون قادرين على مباشرة حرب مظفرة ضد روسيا حين نستولي فجأة ودون عناء على الصين". وقد تستر هيس داخل وزارة الدولة بنجاح مشابه للنجاح الذي أصابه ماك لين في وزارة الخارجية البريطانية. ولم يظن وادليغ ذاته أن هيس يعمل لصالح الروس: "لقد اعتبرته مناصرًا معتدلاً جدًا للبرنامج الجديد New Deal (برنامج الرئيس روزفلت)، مع اتجاهات محافظة قوية". وقد استنتج "سير Sayre" في ما بعد أن الملفات التي قدمها هيس سمحت "على الأرجح" للروس في اختراق الشيفرات الدبلوماسية الأميركية؛ ولم يبد له أن ذلك كان قد حصل بفضل اختراق السفارة الأميركية في موسكو.

إن أدنى اهتمام منحته المخابرات السوفياتية للولايات المتحدة ينعكس في الكوادر وفي الطرق. فلا يمكن باي حال مقارنة غولد برجر وبيكوف وبِدْتش ومالي. وخلال فترة تأهيله المخابراتي في موسكو عام ١٩٣٣، أرسل شامبرز بطاقات معايدة لأصدقائه في الوطن محتقرًا بذلك التعليمات المرعية ـ وكانت إحدى البطاقات تمنح بركة سوفياتية لمولود جديد. وبعودته إلى الولايات المتحدة، مارس شيئًا من الخداع،

متبيناً مثلاً لهجة غريبة أقنعت واد ليغ وبعض العملاء الآخرين بأنه ليس أميركيًا.... وقد سمح له كل من غولد برجر وبيكوف ببعض المخالفات للقواعد الدولية الخاصة بجماعة المخابرات. وكان البعض من أصدقائه على علم بأنه "يمارس عملاً سريًا جدًا" وحتى أنه صرح في أحد المرات بأنه "ملتزم في الجاسوسية المضادة لحساب السوفيات وضد اليابانيين". وكان شامبرز يتعاطى مع عميله الرئيسي، ألجْرهيس، كصديق للعائلة. وقد تآلف آخرون من عملائه، كانوا يزورون معارض الرسم ويلعبون كرة الطاولة معًا[١].

على كل حال، كان الخطر الأكبر من الناحية الأمنية هو شامبرز ذاته. ففي تموز - يوليو عام ١٩٣٧، دعي إلى موسكو. وبما إن أوهامه حول الستالينية كانت قد بدأت تضعف، ومخاوفه حول مصيره بدأت تكبر، فقد راح يُرجئ سفره خلال الأشهر التسعة بعد استدعائه، ثم قطع كل علاقة له مع الهيئة الشعبية للعمل الداخلي NKVD في نيسان - إبريل عام ١٩٣٨، وبعد أن بقي مختبئًا أكثر الأحيان حتى نهاية العام، راح يروي قصته لمن يريد سماعها. وفي وضع شديد الحرص على سلامته، فإن المعرفة العميقة لشامبرز بالاختراق السوفياتي لواشنطن كانت لا تزال أقل حزمًا من مثيلتها في لندن. وفي بحر السنوات التالية، اضطر شامبرز أن يعلن أن مكتب التحقيق الفدرالي FBI والإدارة، من أعلاها إلى أسفلها وحتى الرئيس، لم يهتموا بتصريحاته. فالدولة التي يجب أن تشكّل مع نهاية الحرب العالمية الثانية العدو الرئيسي وهدف الـ NKVD كانت، وإلى حد ما، هي الدولة المعرّضة بسهولة للاختراق السوفياتي[٢].

---

١ - Rositzke Harry, *The KGB: Eyes of Russia,* Sidgwick & Jackson (London,1983), p. 55.

أندرو كرستوفر، غورديسكي أوليغ، الاستخبارات السوفياتيّة في العالم ١٩١٧ - ١٩٩١، ص٢٢٨ - ٢٤٤.

في عهد ميخايل غورباتشيف

بعد انتقال "يوري أندروبوف" من رئاسة المخابرات السوفياتيّة إلى زعامة الحزب الشيوعي والاتّحاد السوفياتي، عيّن مكانه، كما سبق وذكرنا في مكان آخر، في رئاسة المخابرات "فيكتور تشيريكوف" المشبع من أفكار الرئيس أندروبوف في إدارة المخابرات، حيث استمرّ بتعزيز مواقع الـ KGB في سلطة الاتّحاد السوفياتي لمكافحة الفساد والرشوة.

وفي أعقاب وفاة أندروبوف ووصول الرئيس "ميخائيل غورباتشوف" إلى السلطة العليا، وهي رئاسة الجمهوريّات السوفياتيّة، تمّ تثبيت دور الـ KGB من خلال ترقية تشيريكوف إلى العضويّة الكاملة في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي.

هذا الدور الكبير الهام المعطى للـ KGB، دفع العديد من السياسيّين السوفيات إلى التشكيك بدعوات غورباتشوف السلميّة والإصلاحيّة... لتعارضها مع المنحى المخابراتي، وهو تعزيز دور الـ KGB في الاتّحاد السوفياتي والعالم الخارجي. وفي أواخر السبعينات وبداية الثمانينات.

وجدت الـ KGB نفسها مضطرّة لاتّباع وسائل مخابراتيّة وطرق غير شرعيّة للحصول على التكنولوجيا الغربيّة والميكروشيب المستعمل في الكومبيوتر الحديث، خاصّة وأنّ الاتّحاد السوفياتي كان عاجزًا عن ابتياع الميكروشيب أو شرائه من الغرب. فالغرب حظّر بيع بعض التقنيّات إلى موسكو لأسباب محض أمنيّة، معتبرًا أنّ الاتّحاد السوفياتي يعتمد على مثل هذه التقنيّات لتطوير آلته العسكريّة.

ففي عام ١٩٨١، قدّر مكتب التحقيقات الفدرالي FBI أنّ ٣٥٪ من مجموع الدبلوماسيّين السوفيات في الولايات المتّحدة يعمل لصالح الـ KGB، لا سيّما في واشنطن، ونيويورك، وسان فرنسيسكو، حيث ركّزت المخابرات السوفياتيّة مواقعها هناك بالقرب من محطّات ومراكز أمنيّة حسّاسة. فالسفارة السوفياتيّة في واشنطن ترفع هوائيًا بذبذبات عالية، موجّهًا بقسم منه إلى البنتاغون والبيت الأبيض، وبالقسم الآخر إلى مركز الـ CIA في "لانغلي" بولاية فرجينيا المحاذية لواشنطن، كما أقام السوفيات عمدًا مركزًا للاستجمام والرياضة بالقرب من محطّة عسكريّة للاتّصالات على الموجة القصيرة في منطقة "أنابوليس" في ولاية "ميريلاند". أمّا في نيويورك، وتحديدًا في منطقة "ريفرديل"، فقد جهّز السوفيات منشآتهم السكنيّة بمعدّات وهوائيّات متطوّرة لالتقاط الاتّصالات والموجات العسكريّة الأميركيّة هناك، في حين وجّهت القنصليّة السوفياتيّة في سان فرنسيسكو اهتماماتها لالتقاط وتحليل الرسائل السلكيّة واللاسلكيّة الموجّهة من قاعدتي الغوّاصات النوويّة في "وادي سيليكون" وجزيرة "مير".

وعن نوعيّة عناصر الـ KGB في الولايات المتّحدة، قال "تيودور غاردينر"، أحد موظّفي الـ FBI "إنّهم أفضل النوعيّات... إنّهم من الباب الأوّل". خذ مثلاً "ديمتري ياكوشين"، أحد الذين قادوا شبكة الـ KGB لفترة طويلة، حيث تبيّن أنّه حفيد أحد أكبر القادة العسكريّين في ثورة ١٩١٧ الشيوعيّة. أو لنأخذ على سبيل المثال أيضًا "فلاديمير كازكوف"، مسؤول الـ KGB في نيويورك، فهو أحد الذين تزعّموا سابقًا مديريّة المخابرات الأولى في موسكو.

وفي ما يخصّ أساليب الـ KGB المتّبعة في الولايات المتّحدة للحصول على المعلومات، فقد تكون السفارة السوفياتيّة في واشنطن أفضل الأمثلة وأوضحها لسبر أغوار الأسلوب السوفياتي المتآمر للتجسّس على الآخرين. فما يعرف بعناصر

المخابرات العسكريّة في السفارة السوفياتيّة، أنّهم كانوا يتواجدون دائمًا في الحانات والبارات القريبة من الثكنات والمراكز العسكريّة. أمّا عناصر المعلوماتيّة والتكنولوجيا، فنجدهم في أندية العلم والمعرفة، فضلاً عن وجودهم شبه الدائم في أقسام العلم والتكنولوجيا في المكتبات الأميركيّة.

وحول أسلوب الإغراء السوفياتي في أميركا، قال موظّف سابق في الـ CIA يدعى "هاري روزنتسكي": "إنّ المواطن الأميركي العادي يعتبر أنّ المال هو طريق الحريّة والأمان. وعلى هذا الأساس لا يكترث الأميركي لمصدر الحصول على المال في ما إذا عُرض عليه". وكان روزنتسكي يتحدّث عن أسلوب الإغراء المادي الذي اعتمدته الـ KGB في أميركا، والذي ينجح إلى حدّ بعيد في تجنيد أحد مهندسي شركة "هونغ" للطيران المدعو "وليم هولدن بل"، الذي قال للـ FBI إنّه بالإضافة إلى الإغراء المادّي، كان هناك تهديد من قبل أحد العملاء البولونيّين بإيذاء عائلته إن لم يواصل عمليّة تسريب المعلومات. ومن خلال اعترافات "بل" استطاعت الـ FBI التعرّف على نوايا السوفيات بالتجسّس ضدّ منشآت وادي سيليكون العسكريّة.

وادي سيليكون هذا هو عبارة عن منطقة واسعة بالقرب من سان فرنسيسكو، حيث يوجد أكثر من ٦٠٠ شركة تعمل على تنفيذ مشاريع حكوميّة في مجال التقنية السريّة المتطوّرة. وبالقرب من "لوس أنجلوس" توجد منشآت شبيهة بمنشآت وادي سيليكون حيث هناك ٣٥٠ شركة تكنولوجيا مختصّة بالتقنيات السريّة.

للحصول على معلومات الشركات التكنولوجيّة هذه، كثّفت الـ KGB وجودها في المناطق المحيطة بسان فرنسيسكو، واستنادًا إلى الـ FBI، كانت المخابرات السوفياتيّة هناك تضمّ ٦٠ عنصرًا من الـ KGB و٢٥ آخرين تابعين للمخابرات العسكريّة GRU. أمّا الدبلوماسيّون السوفيات الرسميّون، فانحصر عملهم في الحصول على أسرار

التكنولوجيا الأميركيّة من قبل بعض رجال الأعمال الجشعين الذين يحبّون المال من دون النظر إلى كيفيّة الحصول عليه.

عام ١٩٨١، حُكم على المواطن الأميركي "أناتولي مالوتا" السوفياتي الأصل، بالسجن لمدّة خمس سنوات بتهمة التجسّس التقني لصالح الـ KGB. وقد اتُّهم مالوتا بتصدير أجهزة كومبيوتر ومعدّات تكنولوجيّة بقيمة ٨ إلى ١٠ ملايين دولار إلى الاتّحاد السوفياتي، بعد أن كشفت وزارة التجارة والجمارك علاقة مالوتا بأحد أكبر مهرّبي التكنولوجيا في العالم، المليونير الألماني "بروتشهاوزن"، الذي عمل مطوّلاً على إعادة تصدير التقنية الأميركيّة من ألمانيا الغربيّة إلى الاتّحاد السوفياتي واستخدم لهذه الغاية الأميركي مالوتا كأحد عملائه في الولايات المتّحدة. وفي تقرير وزارة الخارجيّة عن قضيّة مالوتا، أنّ المتّهم أرسل بطلبات عدّة إلى قيادة الاتّصالات في الجيش الأميركي ومعهد المخابرات في قلعة "هواتشوكا" لشراء شبكات وهوائيّات تعمل على الموجة القصيرة جدًّا، وأنّه لم يحصل عليها، خلافًا لادّعائه بأنّ قيادة الاتّصالات وافقت على طلبه وكادت أن تجيبه إليه، لكنّ الوزارة اكتشفت في ما بعد أنّ وكلاء وشركات سريّة أخرى حصلت على الهوائيّات وأجهزة الكومبيوتر وهرّبتها إلى الاتّحاد السوفياتي.

وفي مطلع الثمانينات، تمّ طرد أكثر من ٦٠ دبلوماسيًّا سوفياتيًّا من دول مختلفة بتهمة التجسّس وجمع المعلومات السريّة:

أربعون من هؤلاء الدبلوماسيّين السوفيات طُردوا من فرنسا، أربعة من بريطانيا، أربعة من إيطاليا، ثمانية عشر من إيران، وثلاثة من الولايات المتّحدة... ومن بلجيكا طُرد عام ١٩٨٣ مدير الشركة البلجيكيّة ـ السوفياتيّة للتجارة "يقتجني ميخائيلوف"، وتبعت الولايات المتّحدة بلجيكا في النصف الثاني من الثمانينات حيث طردت عددًا

كبيرًا من السوفيات، ما تسبّب في موجة طرد وطرد مضاد بين موسكو والعواصم الغربيّة.

وعام ١٩٨٦، صعقت الولايات المتّحدة بعمليّة الانشقاق التي قام بها عميل سابق للـ CIA يدعى "إدوارد لي هاورد"، الذي استطاع تضليل عناصر الـ FBI الذين راقبوا تحرّكاته قبل هروبه إلى الاتّحاد السوفياتي. وقد استعمل هاورد دمية شبيهة به وضعها داخل سيّارته لتضليل الـ FBI والخروج من الباب الخلفي لمنزله الواقع في "سانتا فيه". ومن المعروف أنّ المنشقّ السوفياتي "فيتالي يورتشينكو"، كان حذّر الـ FBI، قبل سنتين من هروب هاورد، من أنّ هذا الأخير يعمل لصالح الـ KGB.

وذكر بعض الصحف الأميركيّة أنّ أحد المتعاملين مع الـ CIA في موسكو كان قُتل بعدما كشف السوفيات أمره من خلال علاقتهم بهاورد.

وعلى صعيد النشاطات الجاسوسيّة السوفياتيّة في الولايات المتّحدة، سلّطت الأضواء عام ١٩٨٦ على عمليّة اعتقال "غنادي زخاروف" بتهمة التجسّس للـ KGB وتسريب معلومات تقنيّة فنيّة للاتّحاد السوفياتي. وزخاروف هذا، هو فيزيائي سوفياتي عاش في أميركا منذ عام ١٩٨٢، كان واحدًا من ٣٠٠ موظّف يعملون في أمانة سرّ الأمم المتّحدة. وقد ادّعى مكتب التحقيقات الفدراليّة أنّه تمّ إلقاء القبض على زخاروف أثناء محاولته إعطاء ١٠٠٠ دولار لموظّف أميركي يعمل لصالح أحد مقاولي وزارة الدفاع الأميركيّة مقابل الحصول على معلومات سريّة.

كما ادّعى المكتب أيضًا أنّ عناصر الـ FBI وجدوا وثائق وأدوات تجسّس ولوائح بأسماء عملاء مخابرات أجانب في أحد دواليب سيّارة زخاروف الذي وصفه جيرانه بالفيزيائي المهذّب والرجل الخلوق. ولم يمض وقت طويل حتّى تمّ الإفراج عن زخاروف مقابل إطلاق سراح الصحافي الأميركي "نيكولا دانيلوف" الذي اعتقلته

الـKGB بعد فضيحة زاخاروف بتهمة التجسّس لصالح المخابرات المركزيّة الأميركيّة CIA.

وجاءت عمليّة تبادل الأسيرين قبل موعد لقاء القمّة الشهير بين الرئيس رونالد ريغان والزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشيف في "ريكجافيك" حيث بدت علامات الانفراج السياسي بين الجبّارين كنتيجة واضحة من نتائج تلك القمّة التي أعقبتها حالات انفراج دولي بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧، بيد أنّ الأمر لم يخل من بعض الصعوبات التي سبّبتها عمليّات تجسّس سبقت لقاء القمّة الشهير. ففي عام ١٩٨٧، أعلنت الولايات المتّحدة أنّ سفارتها في موسكو غير صالحة لأنّ تكون مركزًا دبلوماسيًّا أمينًا من عمليّات التجسّس السوفياتيّة، متّهمة الـ KGB بزرع أجهزة تنصّت متنوّعة في جدران السفارة أثناء عمليّة بنائها، وكان الأميركيّون والسوفيات قد وافقوا في السبعينات على بناء سفارتين جديدتين في كلّ من موسكو وواشنطن. وفي تلك الأثناء أيضًا، حاول الكونغرس إقرار قانون جديد يمنع السوفيات من استعمال أبنيتهم السكنيّة في واشنطن ويقضي بإخلائهم من تلك الأبنية التي اعتبرها الكونغرس مراكز تجسّس على شبكة الاتّصالات السريّة الأميركيّة.

بالرغم من الانفراج الدولي هذا، بقيت علامات الاستفهام حول دور الـ CIA في جنوب أفريقيا عنوانًا كبيرًا في القارة الأفريقيّة والعالم بأسره، فبعد أن كانت إدارة الرئيس كارتر قد أعلنت وقوفها إلى جانب غالبيّة الدول الأوروبيّة في فرض عقوبات إقتصاديّة وتكنولوجيّة ضدّ حكومة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، حاول اليمين المتطرّف في الـ CIA والإدارة الأميركيّة، على عهد ريغان، مساعدة حكومة جنوب أفريقيا على فكّ عزلتها التقنيّة، وملاحقة قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي في المنفى. وقد ادّعى المتطرّفون آنذاك أنّ الشيوعيّين يسيطرون بالكامل على سياسة المؤتمر

الوطني بقيادة "نلسون مانديلا"، وأنّ انتصارهم في جنوب أفريقيا يعني انتصارًا سوفياتيًا.

يُذكر هنا أنّ مانديلا حُكم بالسجن المؤبّد عام ١٩٦٢ بتهمة المحاولة لقلب نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، وأنّ الـ CIA، بالتعاون مع المخابرات البريطانيّة والألمانيّة الغربيّة تمكّنت من تزويد حكومة التمييز العنصري هذه بالمعدّات التكنولوجيّة الحديثة لتطوير آلتها العسكريّة ومحاربة المؤتمر الوطني الأفريقي.

عام ١٩٨٤، عُقد اجتماع سرّي بين المخابرات البريطانيّة والأميركيّة في مقرّ "الاتّصالات الحكوميّة البريطانيّة" في لندن، حضره مندوبون عن المخابرات التابعة لجنوب أفريقيا، وهناك، تمّ الاتّفاق على تبادل المعلومات العسكريّة والمخابراتيّة بين الأجهزة الثلاثة، على أن تقوم جنوب أفريقيا بتزويد الولايات المتّحدة بالتقارير الأمنيّة حول تحرّكات السوفيات في مياه الرجاء الصالح، وتحرّكات الكوبيّين في أنغولا وموزمبيق، كما طُلب أيضًا من جنوب أفريقيا مراقبة التحرّكات السوفياتيّة في منطقة الصحاري الجنوبيّة وناميبيا. بالمقابل، طلبت جنوب أفريقيا من الـ CIA تزويدها بمعلومات حول نشاطات المؤتمر الوطني الأفريقي ومسؤوله في المنفى "أوليفر تامبو"، وحول نوايا وتحركات أنظمة الحكم في كلّ من موزمبيق وأنغولا وبوتسوانا وزامبيا، وهي أنظمة معادية للنظام العنصري. أمّا من جهة التعهّد الذي أخذته المخابرات البريطانيّة على عاتقها خلال ذلك الاجتماع، فقد انحصر بشكل رئيسيّ بمراقبة الاتّصالات التي يجريها قادة المؤتمر الوطني الأفريقي في المنفى من خلال مركز الاتّصالات الحكومي البريطاني في زامبيا.

الجدير بالذكر أنّ بعض المسؤولين الأميركيّين نفوا علاقة الإدارة الأميركيّة بهذا الاجتماع واستنكروه بشدّة فيما حثّ مسؤولون آخرون، ومن بينهم مثلاً السيناتور

اليميني "جيسي هلمز" على مواصلة هذا النوع من التعاون المخابراتي مع جنوب أفريقيا لتقويض نشاطات الشيوعيّين والسوفيات في القسم الجنوبي من أفريقيا.

ويبدو أنّ تلك الاجتماعات تواصلت رغم معارضة الأوروبيّين وغالبيّة أعضاء الكونغرس الأميركي لمثل هذا التوجّه.

وفي منطقة أخرى من العالم، جرى تعاون بين الـ CIA وأحد المسؤولين الكبار في البوليس البريطاني المدعو "جون ستالكر"، والذي طُلب منه رسميًا التحقيق بعمليّات قتل واعتداء قام بها البوليس الإنكليزي في شمالي إيرلندا ضدّ مدنيّين عاديّين بتهمة انتمائهم إلى الجيش الإيرلندي السرّي. وقد تعاونت الـ CIA مع ستالكر للتثبّت من تلك الادّعاءات والتأكّد من صحّتها. غير أنّ جهاز الـ MI-5 البريطاني وقف بوجه ذلك التعاون ووجّه إلى ستالكر إتّهامات باطلة تسببت بطرده من الوظيفة وإغلاق ملف التحقيق حول تصرّفات الجيش السرّي الإيرلندي.

وإضافة إلى ما قيل عن دور الـ MI-5 في قضيّة ستالكر، فوجئت حكومة مارغريت تاتشر عام ١٩٨٧ بفضيحة جديدة حول أعمال وعلاقات الـ MI-5 السريّة.

في ذلك العام، نشر أحد الموظّفين السابقين في المخابرات البريطانيّة المدعو "بيتر رايت" كتابًا اتّهم فيه مدير الـ MI-5 السابق (من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٥) "روجر هوليز" بالعمالة للسوفيات، مؤكّدًا اتهامات سابقة في كتاب "الخيانة مهنتهم" للخبير في شؤون المخابرات "تشابمان لبينتشر"، كما ادّعى "رايت" أنّ ثلاثين من زملائه في الـ MI-5 خطّطوا لتقويض حكومة حزب العمّال البريطاني عام ١٩٧٤ لاعتقادهم أنّ رئيس الحكومة العمّاليّة "هارولد ويلسون" كان عميلاً سوفياتيًا. كما أضاف "رايت" في كتابه "مطارد الجواسيس" أنّ الـ KGB قتلت، عام ١٩٦٣، زعيم حزب العمّال السابق "هوغ غايتسكل" لتسهيل عمليّة وصول ويلسون إلى زعامة الحزب والسلطة في إنكترا. وقد

حذّرت حكومة مارغريت تاتشر دار النشر الأستراليّة التي تبنّت الكتاب من مغبّة نشره وتوزيعه ونقلت القضيّة إلى المحاكم الأستراليّة دون التشهير بالمخابرات البريطانيّة وفضحت معلومات تعتبر حيويّة للأمن القومي البريطاني. وأرسلت تاتشر إلى المحاكم الأستراليّة "روبرت أرمسرونغ" للدفاع عن القضيّة، وروبرت هذا هو أحد أعضاء "لجنة المخابرات المشتركة" الذي اعترف في مرحلة من مراحل القضيّة بأنّه وإن لم يكذب خلال المحاكمة، فإنّه كان بالتأكيد "مقتصدًا في قول الحقيقة".

وإذا ما تمعنّا مليًّا في هذه العبارة، استطعنا أن نرى من خلالها الوجه الحقيقي للعمليّات السريّة التي تقوم بها المخابرات العالميّة بين وقت وآخر. ففي بعض الحالات، تلتزم أجهزة المخابرات حدودها وتتّصف بأخلاقيّة نسبيّة للدفاع عن الأمن القومي وحياة الأمّة، وفي بعض الحالات الأخرى، تتصرّف تلك الأجهزة على هواها وكأنّها أجهزة منفصلة عن هيكليّة السلطات الرسميّة، فتنفّذ مثلاً عمليّات خاصّة ضدّ أنظمة وأشخاص لا يتماشون بسياستهم مع تطلّعاتها وتطلّعات القيّمين على إدارتها، وتتورّط بحروب صغيرة لا تخدم سياسة أوطانها وعلاقاتها الدبلوماسيّة. لذا يجب أن تكون تلك الأجهزة مسؤولة دائمًا عن أعمالها غير الشرعيّة ومحرومة دومًا ممّا يحلو للبعض تسميتها "نشاطات في خدمة ومصلحة الأمن القومي"، والأمن القومي هو كبش الفداء وبريء من جميع الأعمال المخابراتيّة غير الشرعيّة[1]...

---

١ ـ الجزائري سعيد، المخابرات والعالم، دار الجيل (بيروت،١٩٩٧) ٥: ٤٧٥ ـ ٤٨٣.

روسيا وريشة النهج السوفياتي

في الرابع والعشرين من آذار ـ مارس ٢٠٠٤، أعلنت قطر عن طرد دبلوماسي روسي، وذلك بعد أسابيع من اعتقال عنصرين من المخابرات الروسيّة في الدوحة اتّهما بالضلوع في اغتيال الرئيس الشيشاني الأسبق "خان يندربابيف" الذي كان لاجئًا في قطر حيث اغتيل في شباط ـ فبراير ٢٠٠٤.

ونقلت وكالة الأنباء القطريّة عن متحدّث باسم الخارجيّة قوله إنّ "الخارجيّة القطريّة وجّهت مذكّرة رسميّة مفادها أنّ السكرتير الأوّل لسفارة روسيا الاتّحاديّة "ألكسنكر فيتيسوف" شخص غير مرغوب فيه، وطلبت منه مغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة".

ولم يُذكر أيّ تفسير للقرار الذي كُشف عنه بُعيد إعلان إطلاق سراح السلطات الروسيّة قطريَّين اعتُقلا قبل حوالى شهر في روسيا بعد توقيف عميلَين للاستخبارات الروسيّة في الدوحة يُشتبه بعلاقتهما باغتيال يندربابيف.

وقال السفير الروسي لدى الدوحة "فيكتور كودرياتسيف": "تلقّى السكرتير الأوّل الإذن بمغادرة الدوحة إثر جهود دبلوماسيّة بُذلت في الأيّام الأخيرة"، رافضًا تقديم المزيد من التوضيح.

وأشارت وكالة "إيتار ـ تاس" إلى أنّ الدبلوماسي المطرود هو ذاته الذي كان اعتُقل في الدوحة ثمّ أُفرج عنه بالنظر لكونه دبلوماسيًّا وذلك إثر اغتيال يندربابيف.

وتمّ الإفراج عن القطريّين إثر مكالمة هاتفيّة بين أمير قطر الشيخ حمد خليفة آل ثاني والرئيس الروسي فلاديمير بوتين اللذين أعربا خلالها عن تأييدهما لتطوير مستمرّ في العلاقات الروسيّة القطريّة وتبادلا وجهات النظر حول الوضع في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج بحسب بيان صحافيّ قصير للكرملين.

وقال متحدّث باسم وزارة الخارجيّة القطريّة في تصريح بثّته وكالة الأنباء القطريّة إنّ "السلطات الروسيّة المختصّة أطلقت سراح المواطنَين القطريّين المحتجزين لديها "ناصر ابراهيم سعد سلطان المديحكي"، و"إبراهيم أحمد ناصر أحمد".

وقال أحد أقرباء المديحكي: "وصلا فجر الأربعاء في ٢٤ آذار ـ مارس ٢٠٠٤ إلى مطار الدوحة حيث كان في استقبالهما أعضاء الاتّحاد القطريّ للمصارعة والعشرات من الأهل والأصدقاء"، مضيفًا "ناصر في صحّة جيّدة بالرغم من مروره بتجربة صعبة". وذكرت وكالة الأنباء القطريّة أنّ الإفراج عن المواطنين القطريّين تمّ "لعدم ثبوت ارتكابهما أيّ مخالفة للقانون" الروسيّ.

الدبلوماسيّة والجاسوسيّة الإسرائيليّة

تختلف دبلوماسيّة إسرائيل عن كلّ دبلوماسيّات العالم، باعتبارها دبلوماسيّة من نوع آخر، ومن طبيعة أخرى... ذلك أنّ الوضع الخاصّ الذي أحاط بالدولة العبريّة الناشئة في أواسط القرن العشرين، قد جعل من دبلوماسيّتها مراكز ناشطة لأعمال التجسّس على مختلف مستوياتها. وحيث أنّ الدولة العبريّة كانت مقاطعة من قبل العديد من الدول، فقد استعاضت عن البعثات الدبلوماسيّة في تلك الدول بشبكات تجسّس ناشطة ومتعدّدة المهام. وهكذا اختلط مفهوم الدبلوماسيّة بمفهوم الجاسوسيّة لدى إسرائيل.

الجاسوسيّة والدبلوماسيّة في إسرائيل

إكتشف جهاز شين بيت في وقت مبكّر أنّ البلدان الشيوعيّة درّبت بمهارة العديد من أعضاء وفودها الدبلوماسيّة الذين ترسلهم إلى الخارج على التهرّب من المراقبة. وهكذا بدأ الدبلوماسيّون والزوّار العاديّون الذين لا يعملون بالجاسوسيّة كما لو كانوا موضع للشبهات، ما أضاع وقت الاسرائيليّين في تعقّبهم وضلّلهم عن اقتفاء أثر العملاء الحقيقيّين.

ومنذ بدايات شين بيت في عام ١٩٤٨، وضعت نصب عيونها مهمّة مراقبة نشاطات الدبلوماسيّين، ليس فقط من الكتلة الشرقيّة، بل أيضًا من الكتلة الغربيّة الصديقة. فبعد شهور قليلة من مولد دولة إسرائيل، اكتشف الكولونيل "إي. بي. أرشيبالد"، الملحق العسكري الأميركي لدى تلّ أبيب أنّ هاتفه موضوع تحت المراقبة. وبعد مرور عام على هذا الحادث، حاول عميل إسرائيليّ إبتزاز أحد المسؤولين في القنصليّة الأميركيّة في القدس على أمل إجباره على تسريب وثائق سريّة لوكالة شين بيت، حيث كان المسؤول الأميركيّ على علاقة غراميّة بإسرائيليّة تعرّضت لضغوط لانتزاع المعلومات من الدبلوماسيّ الأميركيّ. وقد وصل الأمر إلى حدّ قيام السلطات بتلفيق قصّة حول حاجة المرأة الاسرائيليّة لإجراء عمليّة إجهاض. وفي حالات كثيرة مشابهة يتّضح جليًّا أنّ المخابرات الإسرائيليّة قد تخلّت عن كلّ معاني الخلقيّة في عمليّاتها.

وفي سنة ١٩٥٤ اكتشف مسؤولو الأمن في السفارة الأميركيّة في تلّ أبيب وجود ميكروفونات مخبّأة في مكتب السفير. وفي سنة ١٩٥٦ اكتشفت أجهزة تنصّت في جهازين للهاتف في منزل الملحق العسكري الأميركيّ. كما قامت شين بيت بمحاولات فظّة لإغواء مشاة البحريّة الأميركيّة الذين يقومون بحراسة سفارة بلادهم في تلّ أبيب، عن طريق استخدام النساء والمال. ويقول باحثون[1] إنّ معظم تلك الجهود لم تسفر عن نتيجة ذات قيمة، غير أنّ هاريل استمرّ في الانقياد لتصوّراته ورفض التقيّد بقواعد الإتيكيت والأعراف المتّفق عليها.

---

١ ـ رافيف دان، وميلمان يوسي، كلّ جاسوس أمير، تعريب ممدوح لطفي، دار الكتاب العربي (دمشق،١٩٩١) ص٥٤.

وكان الروس مهتمّين بموقع إسرائيل الجغرافيّ، وبعلاقاتها الواسعة مع الغرب. وتشكّل العملاء السوفيات من الدبلوماسيّين ومن الصحافيّين والوفود العلميّة والتجاريّة من أوروبّا الشرقيّة. وكان لدى السوفيات ما يقارب الستين شخصًا يعملون في سفارتهم في تلّ أبيب، نصفهم تقريبًا عملاء لوكالة المخابرات السوفياتيّة KGB أو عملاء إدارة المخابرات الرئيسيّة لهيئة الأركان GRU[1].

---

١ ـ رافيف دان، وميلمان يوسي، كلّ جاسوس أمير، ص١٢٧.

مخابَرات العمّ سَام في خِدمَة مخابرَات داوُد

أدّت المراقبة الدقيقة التي فرضها رئيس المخابرات الإسرائيليّة إيسر هاريل على وزارة الخارجيّة بالتعاون مع المخابرات الأميركيّة إلى تحقيق مكاسب كبيرة للموساد. ومن إنجازات الموساد في هذا المجال تمكّنها من القبض على بعض الجواسيس اليهود الذين كانوا يعملون لصالح الغير حتّى قبل وصولهم إلى إسرائيل. من هؤلاء "وولف غولد شتاين" المولود في سويسرا لأبوين يهوديّين يعتنقان الشيوعيّة إلى درجة أنّهما قاما بإيواء "فلاديمير إيليتش لينين" قبل الثورة البلشفيّة سنة ١٩١٧. وكان المراهق وولف قد أصبح مفتونًا بالماركسيّة اللينينيّة وجنّده السوفيات كواحد من جواسيسهم، وتوجّه إلى موسكو للحصول على تدريبات من قبل الـ"كي. جي. بي." بنيّة زرعه داخل الحكومة الإسرائيليّة. وقد وصل إلى إسرائيل في خلال معارك ١٩٤٨، وتمكّن من العمل بسهولة في وزارة الخارجيّة، والتحق بالقسم الاقتصادي الذي كان محدودًا للغاية وبحاجة ماسّة إلى من يعمل فيه. وكالعادة، فقد غيّر "غولد شتاين" إسمه إلى إسم عبريّ هو "زيف آفني". واحتلّ آفني مناصب هامّة إلى درجة ما في الخارج على الرغم من أنّه كان مجرّد موظّف إسرائيليّ صغير. ففي بداية خمسينات القرن العشرين التحق بالسفارة الاسرائيليّة في بروكسيل كمستشار اقتصاديّ، وكانت هناك مفاوضات سريّة مع المسؤولين الألمان الغربيّين حول دفع تعويضات لليهود الإسرائيليّين الذين عانوا من عمليّات الإبادة الجماعيّة على أيدي النازيّين. وقام آفني بصورة منتظمة

بإبلاغ الـ"كي. جي. بي." بكافّة تفاصيل المفاوضات. ثمّ عمل آفني بعد ذلك في بلغراد حيث ألحق أكبر الضرر بالأمن القومي للدولة العبريّة. فبالرغم من أنّه كان مسؤولاً عن العلاقات التجاريّة بين إسرائيل ويوغوسلافيا، إلاّ أنّه سمح له بالوصول إلى غرفة الشيفرة والاتّصالات بالغة السريّة للسفارة بسبب العجز المزمن في قوّة العمل... وتعلّم آفني تشغيل الأجهزة التي كانت تستخدم في كافّة المراسلات بين وزارة الخارجيّة في إسرائيل وبين سفارتها في يوغوسلافيا. وكانت رغبته في العمل وقتًا إضافيًّا والقيام بعمل الغائبين والمرضى من بين العاملين في الاتّصالات تلقى امتنانًا كبيرًا. وسرعان ما حصل الجاسوس السوفياتي على الشيفرات السريّة لوزارة الخارجيّة الاسرائيليّة، ونقلها لوكالة المخابرات السوفياتيّة التي استطاعت حلّ رموز كافّة الرسائل المنقولة لاسلكيًّا من وإلى الدبلوماسيّين ورجال المخابرات العاملين تحت غطاء دبلوماسي والتابعين لإسرائيل.

المقول إنّ هاريل، الذي كان يقوم بفحص دائم لقائمة الدبلوماسيّين قد وجد أنّ هناك ما يدعو للشكّ في آفني وما في يديه من حمية وحماس، وكان دليله في هذا مواهبه الطبيعيّة في مكافحة الجاسوسيّة. فبدا أنّ سلوك آفني الغريب في بلغراد مرتبط بتعرّض العملاء الإسرائيليّين للخطر. والمقول أيضًا إنّ هاريل قد تذرّع بحجّة ما، وقام باستدعاء آفني إلى تلّ أبيب في نيسان ـ إبريل ١٩٥٦ التي وصل إليها دون أن يعي المشاكل التي كانت تنتظره، فقد ألقت شين بيت القبض عليه فور وصوله، وانهار آفني أثناء التحقيق، واعترف بكلّ شيء، وقدّم تقريرًا مفيدًا للغاية، وأبدى تعاونًا كبيرًا إلى درجة أنّه بعد الحكم عليه بالسجن لمدّة ١٥ عامًا، تمّ زرعه في زنزانة مع بعض الذين يشتبه في خيانتهم وذلك للعمل كمخبر لوكالة شن بيت. وتمّ الإفراج عنه بعد عشر سنوات، وعاد إلى موطن طفولته في سويسرا. إلاّ أنّه لفرط الدهشة رجع إلى إسرائيل

بعد ذلك ببضع سنوات وبموافقة رؤساء المخابرات في لجنة فاراش، وانتحل لنفسه شخصيّة جديدة وعمل في منطقة زراعيّة شمالي تلّ أبيب بوصفه عالمًا نفسيًّا، واختفى زيف آفني إلى الأبد.

في الواقع، لم تكن عمليّة الكشف عن عمالة آفني للسوفيات سوى نتيجة تعاون بين المخابرات الأميركيّة والمخابرات الإسرائيليّة.

ففي العام ١٩٥٤ كان هاريل قد سافر إلى واشنطن واجتمع إلى "ألان دالاس" الذي كان قد تسلّم للتوّ إدارة المخابرات المركزيّة الأميركيّة الـ"سي. أي. إي. CIA". وقدّم هاريل إلى كبير الجواسيس الأميركيّين المحنّك خنجرًا حفرت عليه عبارة من المزامير: "إنّ راعي إسرائيل لا يغفو ولا ينام". وردّ دالاس بقوله: "إنّك تستطيع أن تعتمد عليّ لأبقى ساهرًا إلى جانبك".

نشأت عن مهمّة هاريل وعن تلك الكلمات المتبادلة شراكة بين الموساد والسي أي إي.، فقد أعدّ دالاس العدّة لتحصل الموساد على أحدث المعدّات من أجهزة التنصّت والتتبّع إلى الكاميرات المشغّلة عن بعد، ومجموعة من الأدوات التي أقرّ هاريل بأنّه لم يكن يعلم بوجود أمثالها. وأنشأ الرجلان أوّل "قناة خلفيّة" استخباراتيّة بين جهازيهما يستطيعان عبرها الاتّصال باستخدام هاتف سريّ في الحالات الطارئة. ومن ناحية عمليّة، تجاوزت القناة الطريق الدبلوماسيّ العاديّ ما كدّر وزارتي خارجيّة الولايات المتحدة الأميركيّة وإسرائيل[1].

---

١ ـ طوماس غوردون، إنحطاط الموساد، إغتيالات وأكاذيب وارتزاق، ترجمة د. محمّد معتوق، دار بيسان (بيروت،٢٠٠٠) ص٥٧.

رئيس لجنة وكالة "لاكام"، الوكالة الاستخباراتيّة الخاصّة بالمجال النووي في إسرائيل والتي أنشئت عام ١٩٥٧، واسمه "بنيامين بلومبيرغ"، أدخل "مهمّات العمل الخاصّة" بوكالته السريّة المحترفة.

وعلى الرغم من أنّه لم يكن عضوًا في لجنة فاراش التي تضمّ رؤساء أجهزة المخابرات الإسرائيليّة، إلاّ أنّ وكالته لاكام كانت بالطبع جزءًا من مؤسّسة المخابرات الإسرائيليّة.

كان الغطاء الذي اختارته لاكام واقعيًا وليس خيالاً علميًا، حيث تمّ إرسال العاملين في الوكالة بوصفهم ملحقين علميّين في السفارات الإسرائيليّة الكبيرة في أوروبّا والولايات المتّحدة، يقدّمون تقاريرهم مباشرة إلى مقرّه الرئيسيّ في تلّ أبيب، وليس من خلال وزارة الخارجيّة كما هو معتاد بالنسبة للدبلوماسيّين.

وطُلب من المستشارين العلميّين شراء كلّ مطبوعة متاحة في هذا المجال، وإقامة علاقات اجتماعيّة ومهنيّة مع العلماء في الدول التي يعملون فيها.

وطُلب من العلماء الاسرائيليّين الذين يسافرون إلى الخارج في إجازات أو مشروعات بحثيّة، أن يقدّموا خدمات لوكالة لاكام على الرغم من أنّهم لم يعرفوا عادة الجهة الطالبة بالتحديد. غير أنّهم من أجل حكومتهم كانوا يفتحون عيونهم على أحدث التطوّرات في مجالاتهم، ويحصلون على الكتيّبات والخطط والمطبوعات التي تعنى

بالأبحاث المطلوبة. ولم تكن هناك حاجة لممارسة الضغط على العلماء من أجل إقناعهم، فمؤسّساتهم تتبع الحكومة الإسرائيليّة، والجامعات مرتبطة على نحو وثيق بمؤسّسة الدفاع أو تتمتّع بتمويل حكوميّ.

وفي حالات قليلة طلب من إسرائيليّين يقومون بأبحاث في الخارج أن يسرقوا موادّ علميّة. وقد حدث هذا في الغالب بأسلوب يتّسم بالهواية، الأمر الذي كان يعرّض كلاً من العلماء وأولئك الذين يعملون كـ"ضبّاط حالة" للخطر. و"ضبّاط حالة" هم بصفة عامّة الملحقون العلميّون الذين يتمتّعون بحصانة دبلوماسيّة تحول دون مقاضاتهم.

ويروي عالم إسرائيليّ كبير، كان يدرس في معهد أوروبيّ غربي له مكانته، أنّه قام سرًّا بتصوير وثائق عديدة، وبإرسالها إلى إسرائيل مرّة كلّ أسبوع، وكان الملحق العلميّ في السفارة الاسرائيليّة يأتي إليه لأخذ الوثائق.

وعلى أيّ حال، فإنّ الملحق، وهو على ما يبدو أحد رجال لاكام، أظهر عدم إحساسه بالمسؤوليّة إلى حدّ غير مقبول. فقد كان يأتي متأخّرًا عن مواعيد اللقاءات وفي بعض الأحيان لا يظهر مطلقًا، وكان الاسرائيليّون محظوظين لأنّ الدولة المضيفة لم تشكّ في شيء. وكان من المهمّ ألاّ يتمّ اكتشاف النطاق العريض لمثل هذا التجسّس، لأنّ إسرائيل كانت تركّز كثيرًا من طاقتها على صنع أصدقاء في الخارج.

لقد جعلت حملة سيناء في عام ١٩٥٦ إسرائيل موضعًا للخوف... وعلى الرغم من أنّ همسات القوّة النوويّة وغزو السويس قد أدّت إلى تدمير الصورة الطيّبة لإسرائيل وسط الدول النامية، فقد أدّت أيضًا إلى الحقيقة التي مفادها أنّ الدولة اليهوديّة أصبحت قوّة عظمى إقليميّة، أي إلى تحويل إسرائيل إلى قوّة يحسب حسابها، فهي شريك يتعيّن التودّد إليه، وصديق مرغوب فيه في منطقة استراتيجيّة... لكنّها غير مستقرّة إلى حدّ سيّء السمعة.

هدفت إسرائيل إلى إقامة صداقات دوليّة في العلن، كلّما كان ذلك ممكنًا، لكنّه أصبح من الواضح بسرعة أنّ الأجانب يفضّلون الروابط السريّة مع إسرائيل. وهكذا فإنّ معظم العمل الدبلوماسي بالنسبة للتعاطي مع إسرائيل يتّسم بالدقّة والحرج، ولا يمكن اعتماد العمل العلنيّ العاديّ عبر الخارجيّة الإسرائيليّة. وقد تولّت مؤسّسات المخابرات المهمّة السريّة لتشكيل تحالفات للإسهام في ضمان الأمن القومي لإسرائيل[١].

١ ـ رافيف دان، وميلمان يوسي، كلّ جاسوس أمير، ص٨٥ ـ ٨٧.

دِبلومَاسيُّون إسرائيليُّون جوَاسيس في مُوسكو

عقب بضع سنوات من عدم النشاط النسبيّ على جبهة الهجرة اليهوديّة إلى إسرائيل، حدث إيقاظ جديد في عام ١٩٥٣ للوعي العرقي بين أكبر جاليتين يهوديّتين شكّلتا خزّانين لمستوطني إسرائيل في المستقبل، وكان ذلك في الكتلة السوفياتيّة وفي العالم العربيّ. وكان المحارب القديم "شاؤول أفيغور" رئيس وكالة الهجرة اليهوديّة السريّة قد وجد نفسه بلا عمل بعد حلّ الوكالة عام ١٩٥٢. وعاد إلى كيبوتز "كينيريت" على ساحل بحر الجليل، وهو يشعر بالإحباط بعدما أمضى عقدين في العمل السريّ النشط في أعمال الهجرة اليهوديّة السريّة إلى فلسطين. ووجد أفيغور بعض المساعدة من "موشي شاريت" وزير الخارجيّة الإسرائيليّة، وشقيق زوجته الذي أصبح في كانون الأول - ديسمبر ١٩٥٣ رئيسًا للوزراء عندما بدأ بن غوريون اعتكافه عن منصبه لمدّة عامين. فقد اتّصل شاريت برئيس أجهزة المخابرات الإسرائيليّة يومذاك "إيسر هاريل" وطلب إليه أن يفعل شيئًا من أجل أفيغور. وقال رئيس الوزراء الجديد لهاريل: "أعد شاؤول إلى العمل".

بدا هاريل في البداية ممانعًا، إلاّ أنّ رغبته في الحفاظ على علاقات وديّة مع شاريت، جعلته يوافق على إنشاء منظّمة جديدة أطلق عليها ببساطة إسم "مكتب الاتّصال". وأصبح أفيغور رئيسًا له. غير أنّ الغموض أحاط بالتفاصيل الخاصّة به، مثل الجهة التي يتبعها... خاصّة وقد أطلق لقب غامض على أفيغور هو "مساعد

الشؤون الخاصّة لوزير الدفاع". إلاّ أنّ مقرّ المكتب كان في وزارة الخارجيّة، في الوقت الذي كان تابعًا فيه لمكتب رئيس الوزراء من الناحية الإداريّة.

حُدّدت الواجبات الأولى لمكتب الاتّصال في إدارة الصراع داخل إسرائيل وخارجها للسماح لليهود بمغادرة الاتّحاد السوفياتيّ. وعمل مكتب الاتّصال على ضمان تجميع كافّة اليهود تحت سقف واحد لتحقيق ذلك الهدف.

لم يكن هناك أيّ خلافات أو مجادلات حقيقيّة بين وكالات المخابرات المتعدّدة داخل الدولة العبريّة لمنع أو إرجاء مولد الوكالة المتخصّصة، فترحيل اليهود السوفيات إلى أرض فلسطين المحتلّة كان مهمّة تحوز الإجماع بوصفها نتاجًا حقيقيًّا للوحدة والهدف المشترك لكافّة تلك الأطراف. ولم يأت توقيت إنشاء هذه الوكالة صدفة أو لمجرّد تقديم خدمة لأفيغور ولشقيق زوجته شاريت، بل نتيجة لحسابات سياسيّة هادئة. فطوال الحقبة التي احتفظت إسرائيل فيها بعلاقات طيّبة مع الاتّحاد السوفياتيّ والدول التابعة له، لم تكن راغبة في إثارة ضيق الكتلة السوفياتيّة، كما حاولت أن تخفّف من حدّة المسألة اليهوديّة. إلاّ أنّ إسرائيل قرّرت، عقب انتهاء الحرب الكوريّة، إنتهاج خطّ موال للغرب بوضوح وأحسّت أنّها لن تخسر شيئًا من وراء ذلك. وقد ثبت أنّ ذلك كان صحيحًا خاصّة بعد أن توقّفت الهجرة من المجر ورومانيا وبولندا، وبعد أن وردت تقارير عمّا وصفته إسرائيل بأنّه عداء للساميّة إبّان حكم ستالين.

ولكي ينفّذ "مكتب الاتّصال" مهمّته، كما هو واضح من إسمه، وهي الحفاظ على الاتّصال باليهود، بعث المكتب بدبلوماسيّيه الخاصّين إلى الاتّحاد السوفياتيّ حيث توجد ثاني أكبر جالية يهوديّة في العالم، تضمّ ثلاثة ملايين يهوديّ، وهي تلي فقط الجالية اليهوديّة في الولايات المتّحدة الأميركيّة التي تتشكّل من ستّة ملايين يهوديّ.

إختـار أفيغـور ممثّليـه بعنايـة تامّـة. فتعيّـن أوّلاً ألاّ يكونـوا مـن المتطوّعيـن الذيـن تحدوهم "بواعث صهيونيّة قويّة"، وأن يكونوا على درايـة بالعـادات والتقـاليد اليهوديّـة، لأنّ جلّ عملهم سيتركّز على الالتقاء مع اليهود في المعابد، ومن العـار علـى إسـرائيل أن تبعث بممثّلين غير مؤهّلين للعبـادات الدينيّـة التقليديّـة. كمـا تعيّـن علـى دبلوماسـيّي "مكتب الاتّصـال" أن يكونوا مـن سنّ صغيرة نسبيًّا ليتحمّلـوا المشـاقّ البدنيّـة والعقليّـة للمهامّ التي ستناط بهم. فوجودهم في موسكو يمكن أن يكون غير مريح تمامًـا، فهؤلاء الرجال والنساء عليهم أن يسافروا إلى كافّة أنحاء الاتّحاد السوفياتيّ، عبر طرق طويلة ومرهقة. وقد تمّ تفضيل المتزوّجين الذين لديهم عائلات، فإسرائيل لم ترغب في وجـود أيّ أعزب في سفاراتها، لأنّها شعرت أنّهم سيكونون أكثر عرضة للإغواء عن طريـق الاغراءات الجنسيّة. كما كان على المرشّحين لتلـك المهمّـة أن يتحدّثـوا اللغـة الروسـيّة بشكل معقول.

كان أحد رجال أفيغور في موسكو هو "أريبه إليـاف" المعـروف أيضًـا باسـم "لوفـا إليـاف"، وكان هذا قد عمل طويلاً معــه مـن قبـل فـي وكالـة الهجـرة السـريّة، كمبعـوث سريّ. وتمّ إرسال إلياف بالفعل إلى الاتّحاد السوفياتيّ فـي عـام ١٩٥٨ كسـكرتير ثـان في السفارة الاسرائيليّة. وبالإضـافة إلى عمله كعضو في الفريق القنصليّ والتعامل فـي الممتلكات والعلاقات الثنائيّة، كشف "إلياف" في مذكّراته عـن عملـه الـذي اشـتمل علـى درس التقاويم اليهوديّة التي يمكـن وضعهـا فـي الجيـب، والمعـاجم العبريّـة ـ الروسـيّة الصغيرة التي توضـع فـي جيـوب سـترات اليهـود فـي المعـابد. كمـا قـام الدبلوماسـيّون الاسـرائيليّون العمـلاء فـي موسـكو أيضًـا بتوزيـع كتـب الصلـوات والكتـاب المقـدّس والصحف الاسرائيليّة والكتب باللغة العبريّة، على الرغـم مـن معرفتهـم بـأنّ السـلطات السوفياتيّة تعتبر تلك الأعمال من أعمال "الدعاية المعادية للدولة".

علمت وكالة المخابرات السوفياتيّة KGB بطبيعة وظيفة الدبلوماسي الاسرائيلي إلياف، بدرجة أو بأخرى، ورتّب البوليس السرّي خطّة لإغوائه في الوقت المناسب. فبينما كان إلياف ذات يوم في طريقه من موسكو إلى جامعة لينينغراد، لاحظ وجود سيّدة شابّة جذّابة للغاية في محطّة قطار العاصمة. وكانت السيّدة ذات طابع أوروبّيّ يندر وجوده إلى حدّ بعيد في موسكو، وكان من الصعب مقاومة التطلّع إليها.

إلتقى إلياف بالسيدة مرّة ثانية مساء اليوم نفسه في الفندق في لينينغراد. وعلى الرغم من أنّه كان على ثقة تامّة من أنّ المرأة قد أرسلت لتعرّضه للخطر ووضعه في مخالب ابتزاز الـ KGB، فقد قرّر أنّه لن يمكن أن يتعرّض للأذى إذا قام بمغازلتها فقط، ووثق في أنّه يمكن أن يصمد في مواجهة أيّ إغراءات أخرى.

طلب إلياف من المرأة الغامضة أن تراقصه، فرحّبت بذلك بحماس، ولم يكن الاسرائيليّ يعرف شيئًا عن رقصة التانغو التي رقصها في تلك الليلة. لكنّه أحسّ بدفء المرأة عندما تعلّقت به، وكانت القبلات الحارّة على شفتيه بمثابة دعوة لمزيد من الاستمتاع... عند هذه النقطة، قرّر إلياف أنّ الأمور ذهبت إلى مدى بعيد جدًّا، وأنّ اللعبة قد تصبح خطيرة. فسارع إلى الهروب من أحضان المرأة إلى مأواه الانفراديّ في غرفة فندقه، وأغلق الباب بالمزلاج حتّى صباح اليوم التالي.

كان إلياف يعرف أنّه لو ضبط مع تلك المرأة فإنّ التمثيليّة التي كانت ستعقب ذلك قد تتضمّن ظهور "زوج مخدوع" يهدّد بقتله، ثمّ وساطة العاملين في الفندق، وأخيرًا التوصّل إلى ترتيبات سعيدة تتطلّب أن يصبح إلياف عميلاً مزروعًا لوكالة المخابرات السوفياتيّة في سفارته. وهنالك أساليب سوفياتيّة أخرى تتمثّل في استخدام الكاميرات الخفيّة لتصوير الأهداف المطلوب تجنيدها أثناء ممارستهم الجنس، واستخدام الفيلم للابتزاز.

وهنـاك روايـة متبادلـة بيـن الدبلوماسـيّين الاسـرائيليّين وغـيرهم بـأنّ الرئيـس الأندونيسي "سوكارنو" كان على علاقة غراميّـة مـع عميلـة لوكالـة الـ KGB، وعندمـا عرض عليه العملاء السوفيات الصور التـي تكشـف تورّطـه، لـم يعـر الأمـر اهتمامًـا. ويقال إنّه أشار إلى اللقطات بلا مبالاة وقال: "يسرّني أن أحصل على سـتّ صـور مـن هذه اللقطة وعلى دزّينة من تلك".

نبع اهتمام المخابرات السوفياتيّة الخـاصّ بالدبلوماسيّين التـابعين لمكتـب الاتّصـال من أنّ وكالة الـ KGB كانت واثقة من أنّ هؤلاء الاسرائيليّين جواسيس. وهكـذا حـاول السوفيات الحصول على معلومات بشأنهم حتّى قبيل مغادرتهم إسـرائيل متوجّهيـن إلـى بعثاتهم. ففي آذار ـ مارس ١٩٥٨، أبلغت إسرائيل السفارة السوفياتيّة لدى تلّ أبيب بأنّ الليفتاننت كولونيل "موسي غات" سيرسل إلى موسكو للعمل كسكرتير ثان فـي السـفارة الاسرائيليّة هنـاك. وطلـب "مكتـب الاتّصـال" تأشيرة لدخولـه. وهنـا طلـب دبلوماسـي سوفياتي كان بدوره عميلاً سريًّا في السـفارة السـوفياتيّة فـي إسـرائيل، طلـب مـن أحـد مخبريـه الإسـرائيليّين تقريـرًا عـن "غـات"، إلاّ أنّـه لسـوء حـظّ الدبلوماسـي ـــ رجـل المخابرات السوفياتيّة، فإنّ الاسرائيلي الـذي طلـب منـه التقريـر كـان عميـلاً مزدوجًـا، وأبلغ الأمر على الفور إلى ضابط الحالة المسؤول عنه في إدارة مكافحة التجسّـس فـي شين بيت...

وعندما كان يصل الدبلوماسيّون التابعون لمكتب الاتّصال إلـى الاتّحـاد السـوفياتيّ، كانت السلطات هناك تفرض عليهم قيودًا مشدّدة وعلى تنقّلاتهم بشكل خاصّ، وتحـاول منعهم من مقابلة اليهود. ويقول إلياف في مذكّراته:

"إنّ رجال الـ KGB كانوا يتابعوننا على مدار الساعة عندمـا نـروح ونجـيء حتّـى داخل منازلنـا وغرفنـا. بالمتابعـة العلنيّـة والسـريّة، والمراقبـة الالكترونيّـة والبصريّـة،

كانت جميعها متاحة. وبالإضافة إلى ذلك فقد تعرّض كلّ العاملين منّا تقريبًا لإجراءات أشد، بدءًا من تعريضنا لفضائح مدبّرة من "مواطنين غاضبين"، وانتهاء بتدبير الهجمات ضدّنا وتهديدنا بالسجن".

كانت السلطات السوفياتيّة تعرف أنّ المعابد، في حالة غياب أيّ مؤسّسة يهوديّة أخرى، لن تكون أكثر من مجرّد بيوت للعبادة، فحاولت إبعاد الدبلوماسيّين الاسرائيليّين عن اليهود القلائل الذين يحضرون صلاة السبت والأعياد الدينيّة.

وفي حالة خاصّة ركّزت وكالة KGB اهتمامًا خاصًّا على "إياهو هزان"، وهو سكرتير ثان آخر في السفارة الاسرائيليّة في موسكو. وقد اكتشف الإسرائيليّ في نهاية المطاف أنّ الخادمة التي تعمل في شقّته هي عميلة لوكالة KGB، ولم يكن هذا بالأمر المستغرب، لكنّ إصابة زوجته بنوبة من التسمّم الغذائيّ كان أمرًا مستغربًا. فقد عانت من اضطرابات شديدة في المعدة عقب وصولها هي وزوجها إلى "أوديسا" على البحر الأسود للقاء مصدر معلومات يهوديّ في أيلول ـ سبتمبر ١٩٥٥. ونقلت "روث هزان" على الفور إلى المستشفى بعد خروج زوجها مباشرة لاجتماعه. وعندما عاد هزان إلى فندقه، أوقفه رجال من الـ KGB وطلبوا منه أن يرافقهم، وقد احتجّ على احتجازه محتميًا بحصانته الدبلوماسيّة، لكنّ البوليس السرّي تجاهل الاعراف الدوليّة واتّهمه بالتورّط في نشاطات معادية للسوفيات. وأبلغوه أنّ بعض الكتب التي سلّمها لليهوديّ السوفياتي تعتبر من كتب الدعاية المحظورة، واستمرّ التحقيق معه لعدّة ساعات، وركّزوا أسئلتهم على لقاءاته مع اليهود. وما لبث السوفيات أن ضاعفوا من ضغوطهم، وطلبوا من هزان العمل معهم، وأبلغوه أنّ خادمته حامل بطفل منه... وهدّدوه بنشر الفضيحة ما لم يوقّع على بيان ينصّ على تطوّعه للتجسّس لحسابهم، وأكّدوا له أنّه إذا لم يتعاون فإنّ زوجته لن تشفى من اضطرابات المعدة التي تعاني منها...

وبذلك أصبح واضحًا أنّ السمّ قد دسّ لها دسًّا.

إنهارت مقاومة هزان ووافق على أن يصبح عميلا للسوفيات، وظلّت وكالة KGB تعطيه التعليمات على مدى ثلاثة أيّام، وقدّمت له دفعة ماليّة أولى قيمتها ١,٥٠٠ روبل لنفقاته... وقد شعرت زوجته روث بما أقدم عليه زوجها، ثمّ عادوا معًا من أوديسا إلى موسكو، وظلّ هزان يعاني لمدّة أسبوعين من وخز الضمير. وأحسّ زملاؤه في السفارة بأنّه متوتّر ومرعوب، فدعاه السفير "يوسف أفيدار" لتبادل الحديث معه، فاعترف له هزان بما اقترفه. وسرعان ما وضع هزان برفقة أحد زملائه الدبلوماسيّين على متن أوّل طائرة متّجهة إلى إسرائيل وهناك فُصل على الفور من وزارة الخارجيّة، غير أنّه لم تُتّخذ أيّ إجراءات تأديبيّة بحقّه.

وفي أواخر ١٩٥٥، عندما كان موشي شاريت وزيرًا للخارجيّة، كتب في يوميّاته يقول: "إنّه لأمر مخجل ألاّ يتمكّن أحد رجالنا من المقاومة بل انهار أمام التهديدات وتحطّم... هذه وصمة عار لنا"[1].

١ ـ رافيف دان، وميلمان يوسي، كلّ جاسوس أمير، ص١٣٣ ـ ١٣٨.

الدبلوماسيّة الإسرائيليّة والجاسوسيّة في أفريقيا والشّرق الأقصى

يمكن الحصول على المعلومات المتعلّقة بالعدوّ من مصادر عديدة، وقد اعتقد مائير عاميت الذي تولّى منصب رئاسة وكالة الاستخبارات الاسرائيليّة ـ الموساد في عام ١٩٦٤، أنّ الأجانب الأصدقاء يمكن أن يسهموا في ذلك، وهذا ما جعله يسعى لضمان إقامة الوكالة لروابط مع الوكالات المناظرة في أنحاء العالم العربيّ. وأصبح قسم العمل السياسي والاتّصال في الموساد بمثابة وزارة خارجيّة سريّة ثانية، تفوّقت أحيانًا على وزارة الخارجيّة الأصليّة.

لقد حدّد "مايلز كوبلاند" الذي ينتحل لقب العميل السياسيّ النموذجيّ لوكالة المخابرات المركزيّة CIA في مذكّراته، مفهوم العمل السياسي في مجال المخابرات. فقال "إنّه يتضمّن محاولة التأثير عن طريق تنظيم المصالح الصناعيّة والتجاريّة في الدول المستهدفة، وحثّها على تنظيم وسائل سريّة للضغط على حكوماتها، وإرسال المستشارين واستخدام الشخصيّات البارزة المحليّة كعملاء ذوي نفوذ"...

وعلى الرغم من أنّ مفهوم العمل السياسي في مجال المخابرات تمّ تحديده من جانب أحد رجال وكالة المخابرات المركزيّة CIA، إلاّ أنّ الإسرائيليّين هم الذين قاموا بتنفيذ المهمّة في أنحاء العالم.

كان هناك دول عديدة، من بينها على سبيل المثال ثلاثون دولة أفريقيّة نامية، قد افتتحت فيها إسرائيل سفارات بعد أن أقامت معها علاقات دبلوماسيّة وبرامج متعدّدة. وفي أيّ دولة تفعل ذلك فإنّه يكون لدى إسرائيل عملاء للموساد يعملون في السفارات

تحت غطاء دبلوماسيّ. وفي الأماكن التي تتمّ فيها إقامة علاقات دبلوماسيّة، أو قطعت بسبب نزاعات سياسيّة علنيّة، فإنّ الدبلوماسيّين البدلاء التابعين للموساد قاموا بأداء المهام التي لا تديرها عادة المخابرات. وبصفة خاصّة في أفريقيا، أقنع عاميت وكالة المخابرات المركزيّة CIA بتقديم ملايين الدولارات لتمويل النشاطات السريّة لإسرائيل. وقد اعتبرت تلك النشاطات مصلحة عامّة للغرب. وأطلق على هذا المشروع في دفاتر وكالة المخابرات المركزيّة CIA الإسم الشيفري "جبل كي كي K. K. Mountain".

لقد اكتسب المفهوم الخارجي (المحيطي) لمدير الموساد الأوّل "روفين شالوح" قوّة دفع كبيرة في أعوام عاميت، حيث جرى تدعيم الصلات السريّة لإسرائيل بإثيوبيا وتركيا وإيران الشاه. وساعدت كلّ من إسرائيل وإيران الشاه التمرّد الكرديّ ضدّ حكومة العراق. وساعد العملاء الإسرائيليّون في اليمن الملكيّين في مقاتلة المصريّين. وفي جنوبي السودان أسقطت الطائرات الإسرائيليّة إمدادات للمتمرّدين المسيحيّين. وأعمق من ذلك في أفريقيا، فإنّ الموساد كانت تعمل حتّى أوغندا بحلول تشرين الأوّل - أكتوبر عام ١٩٧٠ لمساعدة عيدي أمين على الإطاحة بالرئيس ميلتون أوبوتي.

وبالتنسيق مع شين بيت، الوكالة الاستخباراتيّة الاسرائيليّة الرديفة للموساد، أرست الموساد أيضًا روابط مع عدد كبير من وكالات الأمن الأجنبيّة عبر الملحقين الدبلوماسيّين، بانضمامها إلى "كيلو وات"، وهي جماعة سريّة تشكّلت لمكافحة الإرهاب الدوليّ. وأعضاؤها ممثّلون لوكالات التجسّس في إيطاليا وبلجيكا وألمانيا الغربيّة وبريطانيا واللوكسمبورغ وهولندا وسويسرا والدنمارك والنمسا وكندا وإيرلندا والنروج بالإضافة إلى إسرائيل طبعًا. وللموساد أيضًا روابط مع دول أخرى في أوروبّا مثل البرتغال وإسبانيا والنمسا... وهناك مراكز للموساد في معظم هذه الدول عبر

السفارات الاسرائيليّة فيها. ويعمل المركز بصفة عامّة تحت غطاء دبلوماسي من داخل السفارة الاسرائيليّة. لكنّ رئيس المركز لا يخطر السفير بنشاطه، وبدلا من ذلك، يقوم بإرسال تقاريره مباشرة إلى تلّ أبيب. ولدى كلّ مركز ممثّلان للقسمين الهامّين في الموساد: قسم الجمع وقسم الاتّصال.

ويصرّ العملاء في الخارج على عمليّة الفصل والتخصّص وتقسيم العمل. وهكذا فإنّ أعضاء قسم ما لا يعرفون، ولا ينبغي أن يعرفوا شيئًا عن عمل الآخرين.

تشمل مهامّ هؤلاء تبادل الاتّصال الرسميّ مع مخابرات الدولة المضيفة، ولكنّهم يقومون أيضًا بتشغيل شبكاتهم الخاصّة دون إخطار المخابرات في الدولة المضيفة.

تركّز تأكيد رئيس جهاز المخابرات الاسرائيليّة مائير عاميت على النشاطات شبه الدبلوماسيّة بالدرجة الأولى على قارّتين: أفريقيا وآسيا. فقد فتحت الدول الأفريقيّة السوداء الوليدة المستقلّة حديثًا عيونها في ستّينات القرن العشرين لترى إسرائيل مثالاً يحتذى. فبينما اعتبرت الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتّحاد السوفياتيّ قوّتين عظميين توسّعتين، وبينما كانت بريطانيا وفرنسا والدول الأوروبيّة الأخرى ما تزال مكروهة بوصفها دولاً استعماريّة، فإنّ إسرائيل قد بدت وكأنّها الدولة الصغيرة التي أتقنت عمليّة النموّ السريع في العصر الحديث. وأمكن لزعماء أفريقيا أن يروا ما وصف بروح المبادرة والريادة في إسرائيل، ما جعلهم يأملون في أن تنتقل إليهم. فرحّبت ١٢ دولة أفريقيّة بالفنيّين والمعلّمين الاسرائيليّين في مجال الزراعة والصناعة والتجارة والدفاع، كلّ ذلك بعد إنشاء العلاقات الدبلوماسيّة مع الدولة الصهيونيّة التي جعلت من سفاراتها في الدول الأفريقيّة مراكز إستخباراتيّة. وبدأ مئات من الخبراء مشروعات التنمية في تلك الدول، ولم يكن ساسة إسرائيل بعيدين عنهم، فقامت غولدا مائير وزيرة الخارجيّة بجولة في القارّة الأفريقيّة، وكان ليفي أشكول رئيس الوزراء ضيفًا مكرّمًا

في عدد من دول تلكَ القارّة. وقد نما عدد المستشارين الإسرائيليّين في أفريقيا على نحو متضاعف، ومن الطبيعيّ أنّ كثيرين منهم كانوا عملاء للموساد. وكان المضيفون الحكوميّون في أفريقيا أكثر من متفهّمين لذلك بوصفه حقيقة من حقائق الحياة، وأقامت إسرائيل بسرعة تعاونًا مخابراتيًا مع كينيا وزائير وليبيريا وغانا. وفي كلّ دولة، قام الاسرائيليّون بتدريب أو مساعدة وكالات التجسّس أو أجهزة الأمن.

كان ديفيد كيمحي هو القوّة الموجّهة للموساد في أفريقيا. وقد كان كيمحي، الذي انتقلت عائلته الأوروبيّة الشرقيّة من سويسرا إلى إنكلترا، صهيونيًّا، وانتقل إلى فلسطين عام ١٩٤٦، لكنّه احتفظ بعاداته البريطانيّة. وهو هادئ ومتحضّر، يرتدي نظّارات طبيّة سميكة إطارها أسود، وهو يتّسم بالذكاء ووجهه ودود غالبًا، ويكلّل رأسه شعر أسود. ولا يبدو كيمحي إسرائيليًّا، فهو يتحدّث الانكليزيّة بطلاقة وبلكنة تقود من يسمعها إلى الاعتقاد بأنّه جنتلمن إنكليزي. وقد قامت الموساد بتجنيد كيمحي في عام ١٩٥٣ بعد بضع سنوات أمضاها في الأكاديميّة واكتسب شهرة بسرعة في مؤسّسة المخابرات بسبب بصيرته النافذة وقدرته التحليليّة الممتازة، وميله للاحتفاظ بمشاعره لنفسه. ويعدّ كيمحي المعادل الحيّ للجاسوس البريطاني الخيالي "جورج سمايلي" الذي ابتدعه "جون لوكار". وتكمن اهتماماته في صياغة علاقات مع الأقليّات غير العربيّة أو غير المسلمة في الشرق الأوسط، لكن أفريقيا هي مجال اختصاصه. وقد عمل كيمحي في مختلف أنحاء القارّة الأفريقيّة تحت ستار شخصيّات مختلفة، من بينها شخصيّة "ديفيد شارون" الدبلوماسي الاسرائيلي، وكان مصدرًا وديًّا ويعتمد عليه بالنسبة للصحافيّين الأجانب، واستطاع دائمًا أن يمدّهم بأحدث الشائعات حول الأنظمة الأفريقيّة في أبعد الأماكن، وأحد تلك الأماكن كان جزيرة "زنزبار" الصغيرة التي تقع قرب ساحل شرقي أفريقيا، وحتّى عام ١٩٦٤ كان يحكمها سلطان، وكان أعضاء بلاطه

يتحدّرون من سلالة تجّار عبيد عرب، أمّا بقيّة السكان فهم سود. وقد اندلعت ثورة دمويّة في ذلك العام في زنزبار، واستولت الأغلبيّة السوداء على الحكم من يد الأقليّة العربيّة. أمّا السلطان وأسرته فقد قتلوا أو فرّوا من الجزيرة. وفي إسرائيل، لم تسكب الدموع على رحيل السلطان، فقد سقط معقل عربيّ آخر في أفريقيا، وأصبحت دولة أخرى مفتوحة أمام النفوذ الاسرائيليّ. وقد "صودف" أنّ كيمحي كان في زنزبار يوم الثّورة، وأدّى وجوده إلى دعم الموساد للثوّار كما شاع بين الدبلوماسيّين ومحلّلي المخابرات الغربيّة، بوصفها قادرة على أن تفعل أيّ شيء.

على صعيد آخر، تمكّن عاميت من مدّ الموساد الدبلوماسيّة السريّة الاسرائيليّة إلى الشرق الأقصى، بفتحها مركزًا للمخابرات في سنغافورة، وهي مستعمرة بريطانيّة سابقة كانت آنذاك جزءًا من ماليزيا التي أنشئت حديثًا. وقد رحّب زعماء سنغافورة، الذين ينتمون إلى أصول عرقيّة صينيّة، بمشورة إسرائيل في المجالات العسكريّة والدفاعيّة، بسبب خوفهم الدائم من ماليزيا المجاورة، ومن الأقليّة الماليزيّة في سنغافورة. وأقامت إسرائيل بعثة عسكريّة دائمة في سنغافورة بقيادة الكولونيل "بنيامين بن أليزر" المعروف أيضًا باسم "فؤاد أليزر"، وهو ضابط في وحدة الكوماندوس ذو خبرة كبيرة، تمّت ترقيته في وقت لاحق إلى رتبة "بريغادير جنرال". وقد قدّم أليزر وفريقه المشورة والتدريب ثمّ الأسلحة إلى جيش سنغافورة وبوليسها السرّي. وأصبحت سنغفورة الصغيرة التي يبلغ عدد سكّانها أقلّ من مليونين ونصف مليون نسمة، نقطة انطلاق للدبلوماسيّين البدلاء التابعين للموساد إلى جميع أنحاء آسيا. وكانت أندونيسيا هي نجاحهم الأوّل الملحوظ، وهي دولة يبلغ عدد سكّانها ١٨٠ مليون نسمة، تسعون في المئة منهم مسلمون. تجدر الإشارة إلى أنّ الرئيس "سوكارنو"، الذي قاتل من أجل استقلال بلاده عن هولندا في أعقاب الحرب العالميّة الثانية، كان أحد قادة حركة "عدم

الانحياز" المناهضة للغرب، ومعارضًا بحزم لإسرائيل. وعلى أيّ حال، فقد أطيح به في عام ١٩٦٨ بسبب تعليقه الديمقراطيّة ولتعاونه المزعوم مع الشيوعيّين الأندونيسيّين الأقوياء في محاولة للاستيلاء على السلطة في الدولة ذات الجزر المتعدّدة.

بعد إشرافه على قتل ثلاثمائة ألف شيوعي... أصبح الجنرال "سوهارتو" القائد الأعلى للجيش رئيسًا، وفعل كلّ شيء تقريبًا لتدعيم حكمه. وكانت إسرائيل قبل عام قد استطاعت هزيمة الجيوش العربيّة في غضون ستّة أيّام، ونتيجة انبهاره بذلك، قام سوهارتو بالاتّصال بالإسرائيليّين. وبعثت الموساد فريقًا من مركزها الدبلوماسي في سنغافورة، الواقعة ناحية الجنوب، إلى جاكارتا عاصمة أندونيسيا، وتمّت مناقشة إمكانات التعاون بطريقة كاملة ومثمرة. ولم يمض وقت طويل إلاّ وكان المستشارون الاسرائيليّون الذين تظاهروا عادة بأنّهم أوروبيّون أو أميركيّون، يدرّبون الجيش الأندونيسي وجهاز المخابرات لسوهارتو. واقتنعت وكالة الأمن المحليّة في جاكارتا بأنّ بإمكانها تحسين قدراتها بدرجة كبيرة بفضل المشورة الاسرائيليّة. وبسبب سياسة بلادهم المناهضة للاستعمار، فإنّ الأندونيسيّين لم يثقوا في وكالة المخابرات المركزيّة CIA ولا في وكالات المخابرات الغربيّة. ولهذا، كانت الموساد اختيارًا مثاليًّا، وسُمح للوكالة الاسرائيليّة بفتح مركز كبير لها إلى حدّ ما في جاكارتا تحت غطاء تجاريّ، وهو التعبير المخابراتي للتظاهر بإقامة مشروع تجاريّ. فقد أبلغ الرئيس سوهارتو ومعاونوه الإسرائيليّين أنّه بالنظر إلى أنّ أندونيسيا دولة إسلاميّة، فليس بمقدورها مطلقًا أن تبحث في إقامة علاقات دبلوماسيّة واضحة ورسميّة مع إسرائيل... لكنّ الاتّصالات السريّة أصبحت وثيقة جدًّا، وتمّ إرسال ضبّاط الجيش والمخابرات في أندونيسيا إلى إسرائيل للتدريب، وركّزوا بصفة خاصّة على أساليب مكافحة المتمرّدين للبحث عن رجال حرب العصابات الشيوعيّين، وهي أساليب برع فيها الاسرائيليّون

لحماية حدودهم ولمواجهة المقاومة الفلسطينيّة. وبذلك أصبح هنالك علاقات دبلوماسيّة سريّة وغير رسميّة بين أندونيسيا وإسرائيل، عن طريق المخابرات. وبحلول السبعينات توسّطت الموساد في مبيعات أسلحة هامّة من إسرائيل إلى أندونيسيا، وتضمّنت تلك الصفقات ١٢ طائرة قاذفة من طراز "سكاي هوك" الأميركيّة الصنع، والتي لم يعد سلاح الطيران الاسرائيليّ يحتاجها. وبالإضافة إلى العائد من تلك المبيعات، فإنّ إسرائيل استفادت أيضًا من وجود موقع قدم آخر لها في العالم الإسلاميّ، وبرهنت إندونيسيا عن أنّها قاعدة ثمينة لمراقبة نشاطات الدبلوماسيّين العرب والأنشطة الفلسطينيّة.

على صعيد آخر، كانت الهند، ذات الكثافة السكّانيّة الأكبر، نقطة اتّصال مفيدة للموساد في ظلّ رئاسة مائير عاميت للمخابرات الاسرائيليّة (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨)، حتّى على الرغم من أنّ الحكومة الهنديّة لم تكن راغبة أيضًا في أن تبلّغ شعبها، الذي يضمّ ثمانمئة مليون نسمة من الهندوس والمسلمين، بعلاقتها الدبلوماسيّة والمخابراتيّة السريّة مع الدولة اليهوديّة. ويستند التعاون السرّي، كما هو معلوم، على المصالح المشتركة، ويقود إلى تبادل المعلومات. وبالنسبة للهند وإسرائيل، فإنّ العدوّ المحتمل المشترك، هو باكستان. الدولة المسلمة الملتزمة بمساعدة الدول العربيّة في الشرق الأوسط. وقد شعرت الموساد بقلق عميق عندما علمت أنّ الرئيس الليبي العقيد معمّر القذافي قد عرض تمويل إنشاء مفاعل نوويّ في باكستان، شريطة أن يستخدم في إنتاج "قنبلة إسلاميّة" تعطى للقذّافي، وبحث العملاء الإسرائيليّون حتّى إمكانيّة التحرّك المشترك مع القوّات الهنديّة لتدمير المفاعل الباكستانيّ... لكنّ ذلك لم يحصل[1].

---

١ ـ رافيف دان، وميلمان يوسي، كلّ جاسوس أمير، ص٢٠٦ ـ ٢١٢.

السفارات الإسرائيليّة والجاسوسيّة والمعلوماتيّة الحديثة

مع التطوّر التكنولوجي في عالم المعلوماتيّة، أصبح بعض السفارات يشكّل أكثر المراكز أمنًا لاستعمال أجهزة المعلوماتيّة المتطوّرة للتجسّس. ففي جنوب أفريقيا استخدم عميل للموساد في السفارة الاسرائيليّة برنامج "بروميس" المعلوماتي لتعقّب أعضاء المنظّمة الثوريّة المحظورة في البلاد ومصادر اتّصالاتهم مع مجموعات في الشرق الأوسط. وفي واشنطن استخدم خبراء الموساد في السفارة الاسرائيليّة "بروميس" للإطلاع على الاتّصالات الجارية بين البعثات الدبلوماسيّة الأخرى والوزارات الأميركيّة. وحدث مثل ذلك في لندن وغيرهما من العواصم الأوروبيّة[1].

الحَقيبَة الدبلُوماسيَّة . . . المستوعَب

عندما وقع انقلاب في نيجيريا عام ١٩٨٤ كان على رأس المتهمين بالفساد في الحكومة السابقة "عمر ديكو" وزير النقل المتهم باختلاس عدة ملايين من الدولارات من أرباح مبيعات النفط، وقد فر ديكو إلى خارج البلاد، ولم تنجح الجهود التي بذلت للعثور عليه في الخارج، وقد قدّم جهاز الموساد عرضًا في مقابل ضمان عدم قطع إمدادات النفط عن إسرائيل، يقضي بأن يقوم الموساد بالبحث عن الوزير الهارب ومعرفة المكان الذي خبأ فيه الأموال.

أعلنت التعبئة لجواسيس الموساد في كافة أنحاء أوروبا، وعمّمت عليهم مواصفات المطلوب، وحُدّدت مهام المتطوعين الأطبّاء بالتبليغ عنه في حالة احتياج المطلوب

---

١ ـ طوماس غوردون، إنحطاط الموساد، ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

اختطافه لأيّ عناية طبيّة أو استشارة جرّاح تجميل لتغيير ملامحه، وبدأ خفراء الفنادق والمساكن المعروضة للإيجار بالتدقيق في الروّاد للبحث عنه، وصدرت التعليمات إلى موظّفي وكالات تأجير السيارات للمراقبة، كما طلب من العاملين لدى جميع شركات الائتمان التبليغ عمّا إذا استخدم المطلوب أيًا من البطاقات... وحفظ المتطوّعون أوصاف "ديكو"، وكذلك الخيّاطون عرفوا مقاسات ثيابه، وصانعو القمصان مقاس ياقته... ووزّعت على صانعي الأحذية تفاصيل مقاس حذائه... وكُلّف بعضهم معرفة إذا كان لديه اتّصال بالدبلوماسيّين الأفارقة، وهم يتهامسون ربّما في شأن مكان إقامة ديكو، ووزّعت ملامحه على العناصر النسائيّة العاملة في المسارح ودور الملاهي وأماكن اللهو التي ربّما يتردّد عليها، وتمّ عمل مسح شامل نتج عنه أخيرًا معرفة مكان إقامة ديكو.

وتمّ اختطاف عمر ديكو من أمام المنزل الذي يقيم فيه بضاحية لندنيّة ووضع داخل شاحنة بعد تخديره، ومن ثمّ تمّ وضعه داخل صندوق أعدّ للشحن في طائرة شحن نيجيرية في مطار "ستانستر" القريب من لندن، وقد وضع المستوعب على لائحة الحقائب الدبلوماسيّة للسفارة النيجيريّة، إلاّ أن ضبّاط أمن المطار قد ارتابوا في الصندوق المشحون الذي كان يصدر من داخله صوت أنين... وبدأ في كشف محتويات الصندوق - الحقيبة الدبلوماسيّة حيث اتّضح أنه يحتوي على "عمر ديكو" مخدّرًا.

وبالرغم من احتجاجات السفارة النيجيريّة لدى لندن على فتح "الحقيبة الدبلوماسيّة"، فقد تمّ القبض على عناصر الموساد الثلاثة الذين نفّذوا العمليّة وحوكموا وسجنوا[1].

---

١ - صالح محمود عابدين، المخابرات والأمن والجاسوسيّة، ص٢٦٥ - ٢٦٧.

وقائع جاسوسيّة دبلوماسيّة

ويلهالم واسموس: لورانس الألمانيّ

في ما يتعلّق برجل أصبح يطلق عليه إسم "لورانس الألمانيّ"، فإنّ "ويلهالم واسموس" لم يكن مظهره الخارجيّ، أو حتّى في جزء منه، يشبه مظهر نظيره البريطانيّ الشهير بأثوابه العربيّة الواسعة ورحلاته الجريئة على ظهر جواد في الصحراء. وكان واسموس قصير القامة وممتلئ الجسم، بوجه مستدير وعيون ضيّقة خلف نظّارة طبيّة سميكة، وبدا كأنّه يملك كلّ مزايا الجاذبيّة الشخصيّة المميّزة لشخصيّة "مندوب التأمين".

ومع ذلك، فهذا الرجل، الذي بلغ ثمن رأسه ٥٠٠ ألف دولار حيًّا أو ميتًا، في حقبة معيّنة، وشغل بال الجيش البريطانيّ كلّه، كان بمثابة الملك الفعليّ لرجال القبائل في المناطق الجبليّة، وأصبح على قاب قوسين من تغيير التاريخ... مع أنّه لم يتدرّب على ذلك أبدًا، فهو كان عميلاً من الدرجة الأولى في مجال الأفعال التجسسيّة الخفيّة: جاسوس لا يقوم بجمع المعلومات الاستخباراتيّة، بل يعمل من إجل إعادة توجيه سياسات البلدان الأخرى لخدمة مصالح بلده... وفي السنوات اللاحقة، أصبحت

الوسائل التي استخدمها واسموس مصادر مألوفة للأفعال التجسّسيّة في الحرب الباردة الرامية إلى زعزعة استقرار الدول: الرشوة والدعاية والتلاعب السياسيّ...

لم يكن واسموس يملك أيّ فكرة حول دوره المستقبليّ حينما كان مخصّصًا للقيام بمهمّة مندوب القنصل الألماني في بوشهر - فارس سنة ١٩٠٩. وحينما بلغ التاسعة والعشرين من العمر، وأصبح واحدًا من النجوم اللامعين في السلك الدبلوماسيّ الألمانيّ، وصل واسموس إلى هناك في زمن مثير للحساسيّة على وجه الخصوص وفي مكان لا يقلّ حساسيّة عن ذلك.

كانت فارس بمثابة ميدان معركة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى في سبيل الجائزة المتوهّجة للامتيازات النفطيّة الفارسيّة. وكانت الجائزة لا تقدّر بثمن، ذلك أنّ البلد الذي يتمكّن في غاية الأمر من الحصول على تلك الامتيازات، سوف يكون قادرًا على دعم قاعدة صناعيّة عريضة، في حين أنّ البلد الخاسر سوف ينزل إلى مرتبة دنيا دائمة. ولم تكن مملكة فارس، بمجتمعها الذي بدا موجودًا في القرن الثاني عشر ميلادي، في وضع يسمح لها بالدخول في جدل مع أيّ من الجانبين. وكانت فارس ضعيفة، ذلك أنّها كانت واقعة بين الأمبراطوريّة العثمانيّة في الغرب، وروسيا في الشمال، وأرض التاج الأمبراطوريّ البريطانيّ: الهند، في الجنوب الشرقيّ. وكان حاكمها الشاه، رئيسًا لمحكمة إقطاعيّة، غير أنّ نفوذه قلّما امتدّ إلى بضعة أميال خارج طهران، بينما كانت الأجزاء الباقية من البلاد في أيدي زعماء رجال القبائل في المناطق الجبليّة.

كانت التعليمات التي تلقّاها واسموس تتّصل بخدمة المصالح الألمانيّة في تلك المنطقة الحيويّة. وتحقيقًا لهذه الغاية، تسلّح واسموس بمبالغ كبيرة من الذهب، العملة الشائعة في تلك المنطقة، لشراء ولاء زعماء القبائل.

في غضون ذلك، كان البريطانيّون يحاولون أيضًا شراء الزعماء وإيجاد سوق مزدهر للولاء. وكان يمكن أن تبقى هذه المنافسة عمليّة بسيطة لبسط النفوذ، ولكن في العام ١٩١٤، ذهبت ألمانيا وبريطانيا العظمى إلى الحرب، الأمر الذي أدّى إلى اشتداد المنافسة بينهما.

مثله كمثل الدبلوماسيّين الآخرين في بوشهر، فربّما كان باستطاعة واسموس المغادرة إلى ألمانيا. وقبل كلّ شيء، فإنّ احتمالات المستقبل بالنسبة إلى ألمانيا في فارس كانت غير واضحة: موقع فارس بين العراق والهند واقترابها من تركيا أدّى إلى جعلها منطقة نفوذ حيويّة للبريطانيين، الذين بدأوا في تحريك قوّاتهم المسلّحة. أمّا ألمانيا، التي لم تكن تملك قوّة عسكريّة مماثلة في المنطقة، فلم تكن في وضع يسمح لها بالجدل.

لكن واسموس، لم يكن مستعدًّا للاعتراف بالهزيمة. وأبلغ رؤساءه في برلين عن اعتزامه البقاء في فارس والدخول في قتال ضدّ الاحتلال البريطانيّ من الجبال. وفي الوقت نفسه، أبلغ الاستخبارات الألمانيّة أنّه يريد أن يعمل كأنّه عيونها في المنطقة. وتقبّلت برلين هذا العرض، مع أنّ المسؤولين أعربوا عن دهشتهم تجاه ما يمكن أن يأمل هذا الدبلوماسيّ الألمانيّ الوحيد بتحقيقه في منطقة باتت تخضع تمامًا للسيطرة البريطانيّة.

لكنّ واسموس، الذي لم يكن لديه غير مساعد قنصليّ ومبلغ من النقود الذهبيّة يقدّر بحوالى ١٤٠ ألف مارك ألماني، سرعان ما برهن عمّا يمكن أن يفعل رجل واحد عاقد العزم ومتميّز بطاقة كامنة وقدرات تنظيميّة. وفي ظلّ معرفته للغة الفارسيّة واللهجة المحليّة التانجستانيّة، استطاع في غضون شهور تنظيم القبائل الجبليّة في قوّة معادية للبريطانيّين. حتّى أنّ القوّات البريطانيّة وجدت نفسها تحت هجوم منذ اللحظة التي

تحرّكت فيها بعيدًا عن قواعدها الساحليّة. وقام أيضًا بتنظيم حملة دعائيّة معادية للبريطانيّين امتدّت إلى كلّ منطقة الخليج الفارسيّ، مستخدمًا في ذلك شبكة عريضة من المواطنين الفارسيّين العاديّين لنشر الإشاعات حول التدنيس البريطانيّ المزعوم للأماكن المقدّسة.

مع حلول العام ١٩١٦، أصبح واسموس يشكّل خطرًا حقيقيًّا بالنسبة إلى البريطانيّين، ذلك أنّه لم يعمل على تحويل فارس إلى عشّ دبّور فحسب، بل كان مشغولاً في أماكن بعيدة مثل أفغانستان، حيث كان يقوم بتحريض القبائل المحليّة على مهاجمة البريطانيّين. ومع أنّ ذلك لم يكن شيئًا مؤثّرًا بدرجة كافية، فإنّ البريطانيّين عرفوا أنّ واسموس أصبح شخصيّة ذات مكانة هامّة بين الفارسيّين، وعلى الأخصّ بين المحاربين منهم الذين غالبًا ما أعربوا عن إعجابهم الشديد بهذا المحارب الذي قلّما استطاع أن يمتطي جوادًا... ولكنّه كان بمثابة الرجل الذي كسب قلوبهم واحترامهم. وكان للذهب الذي قام بدفعه من التيّار المتدفّق للمعدن النفيس الآتي من برلين، تأثير واضح، غير أنّهم أعربوا أيضًا عن تقديرهم لاهتمام واسموس في أن يصبح عارفًا للغة الفارسيّة واللهجة المحليّة التانجستانيّة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن خلال ما أطلق عليه "زواج من الحكم"، قام الدبلوماسي واسموس بالزواج من ابنة أحد أقوى زعماء القبائل الفارسيّة، وكان حفل الزفاف، الذي دعا واسموس إليه الآلاف من الفارسيّين العاديّين كضيوف، حديث الناس لعدّة شهور. وقد جرى تجنيد الكثيرين من هؤلاء الضيوف للعمل لحساب مضيفهم في شبكة تجسّس واسعة أطلق عليها إسم "العيون الألف".

قرّر البريطانيّون أن يجعلوا واسموس عاجزًا عن الحركة، غير أنّ الحملات العسكريّة العديدة فشلت، وذلك لأنّ شبكة التجسّس التي أوجدها واسموس أعطته قدرًا

كافيًا من الإنذار باقترابها. وهذه الشبكة ذاتها، كما اكتشف البريطانيّون، أصبحت ناشطة في الهند، وكانت هناك دلائل على أنّ الألمان باتوا يملكون صورة تامّة عن كلّ التحرّكات العسكريّة البريطانيّة من بغداد إلى بومباي. وفي ظلّ شعورهم باليأس، عرض البريطانيّون جائزة قيمتها ٥٠٠ ألف دولار لكلّ من يستطيع إلقاء القبض على واسموس... حيًّا أو ميتًا... غير أنّ أحدًا لم يأخذ تلك الجائزة.

على الرغم من مواهب واسموس غير العاديّة، فهو لم يستطع أن يقلب تيّار الحرب. ومع حلول أوائل ١٩١٧، حينما تحوّلت الحرب ضدّ الألمان، بدأ الفارسيّون بالبحث في خياراتهم: من الواضح، برغم مزاعم واسموس، أنّ ألمانيا لم تكن على وشك إلحاق الهزيمة بالبريطانيّين، وربّما كان الأهمّ من هذا كلّه هو أنّ إمدادات الذهب من الراعي الألماني بدأت في النضوب. وحاول واسموس أن يوقف تراجعه من خلال المزيد من الحملات الدعائيّة الخبيثة، بما فيها الزعم أنّ القيصر الألمانيّ ارتدّ إلى الإسلام... ولكنّ المسألة كلّها كانت عبارة عن مسألة وقت. ومع حلول أوائل ١٩١٨، بدأت قوّات قوامها ١٠٠ ألف رجل وأسطول من السفن الحربيّة، بعد تلقّيها أوامر بوضع حدّ لأفعال واسموس، هجومًا رئيسيًّا لإنهاء المشكلة مرّة إلى الأبد. وتمكّن واسموس من الإفلات من المصيدة، وهرب إلى تركيا، حيث ألقى البريطانيّون القبض عليه بعد توقيع اتّفاقيّة الهدنة. وبعد وضعه في السجن، كان واسموس مصدرًا لانهائيًّا للدهشة في نظر السجّانين البريطانيّين الذين وجدوا صعوبة في الاعتقاد بأنّ هذه الشخصيّة السمينة يمكن أن تكون الأسطورة "لورانس الألمانيّ".

بعد إطلاق سراحه في ١٩٢٠، عاد واسموس إلى حياة الفقر والقلق في بلده الأصليّ ألمانيا، وكان يعرف أنّ فارس ونفطها النفيس وقعت تحت سيطرة أعدائه، وربّما تبقى كذلك لأربعة عقود مقبلة... وحاول استغلال مواهبه في التجارة، غير أنّ

العبقريّة التي برهن عنها في جبال فارس الجرداء لم تكن عونًا له في ظلّ التدهور الاقتصاديّ في ألمانيا. ومات واسموس فقيرًا ومريضًا، سنة ١٩٣١، ومنسيًّا على ما يبدو من أهل بلده[١].

قصّة غريفيل وين، وتورّط دبلوماسيّين بَريطانيّين وأميركيّين

"غريفين"، بعد اعتقاله في بودابست في ٢ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٦٢، وُصف بأنّه رجل أعمال بريطانيّ ومدير شركة موبيل للمعارض، وهي شركة معارض متنقّلة كانت تتنقّل آنذاك بين دول أوروبّا الشرقيّة.

وين، البالغ من العمر آنذاك ٤٣ سنة، كتب في مذكّراته في ما بعد أنّه تلقّى علوم الهندسة في جامعة نوتينغهام ثمّ أصبح ضابطًا خلال الحرب العالميّة الثانية. بعد انتهاء الحرب، اشتغل لدى شركة كهربائيّة في دائرة التسويق، ثمّ بدأ عمله الحرّ عام ١٩٥٠ كمصدّر للآلات الصناعيّة الثقيلة. منذ ذلك الحين، وهو يكثر من السفر إلى الخارج، بما في ذلك الاتّحاد السوفياتيّ.

من أمور حياة وين الخاصّة أنّه كان يقيم في إحدى المدن البريطانيّة مع زوجته "شيلا" وابنه "أندرو"، وأنّ قضيبًا فولاذيًّا مركّبًا في ساقه نتيجة عمليّة جراحيّة أجريت له بعد حادث اصطدام سيّارة وقع له في مدينة "أوديسّا" السوفياتيّة عام ١٩٥٧.

---

١ - فولكمان إرنست، الجواسيس عملاء سرّيون غيّروا مجرى التاريخ، ص١٣٩ - ١٤٣.

في كانون الأول - ديسمبر ١٩٦٠، التقى وين للمرّة الأولى ضابطًا برتبة كولونيل في الاستخبارات العسكريّة السوفياتيّة يدعى "أوليغ بنكوفسكي"، كانت وظيفته العلنيّة موظّفًا مدنيًا في "اللجنة الحكوميّة للتنسيق في الأبحاث العلميّة". ومع الزمن لاحظ وين أنّ بنكوفسكي يسعى جاهدًا إلى تحقيق الاتّصال مع الاستخبارات الغربيّة، فقال له ذات مرّة: "إنّ أكثر رجال الأعمال البريطانيّين الذين لهم خبرتي يودّون في العادة أن يحقّقوا لك رغبتك"...

في أوائل نيسان ـ إبريل ١٩٦١، كان وين في موسكو من جديد. فلمّا عاد إلى لندن، حمل معه رسالة من بنكوفسكي إلى الاستخبارات البريطانيّة، ثمّ ما لبث أن أصبح طوال الأشهر الستّة عشر التالية رسول استخبارات يعمل لمصلحة بنكوفسكي.

خلال هذه المدّة بالذات، زار بنكوفسكي لندن مرّتين كعضو في وفدين رسميّين، المرّة الأولى من ٢١ نيسان - إبريل إلى ٦ أيّار - مايو ١٩٦١، والمرّة الثانية من ١٨ تمّوز - يوليو إلى ٨ آب - أغسطس. وفي خلال الزيارتين اللتين يبلغ مجموع أيّامهما ٣٧ يومًا، ومن ثمّ خلال رحلة لاحقة إلى باريس في أيلول ـ سبتمبر ١٩٦١، كان بنكوفسكي عرضة لتحقيق واسع جدًا أجرته معه الاستخبارات البريطانيّة والاستخبارات المركزيّة الأميركيّة.

بنكوفسكي اعتُقل في موسكو قبيل اعتقال وين في بودابست، والاثنان اعترفا بجرميهما أثناء محاكمتهما التي جرت في موسكو من ٧ إلى ١١ أيّار - مايو ١٩٦٣.

خلال المحاكمة، وصف وين نفسه بأنّه مهندس كهربائيّ وتاجر خدعته الاستخبارات البريطانيّة، ووضع اللوم في مشكلته على عميلين بريطانيّين قال إنّهما أقنعاه بأنّ ما يقوم به "لا علاقة له البتّة بالتجسّس".

بالنتيجة، حُكم على وين بالسجن ثماني سنوات، فيما حكم على بنكوفسكي بالإعدام، وفي ١٩ أيّار ـ مايو، قالت وكالة تاس: "لقد تمّ إعدام الجاسوس بنكوفسكي".

وبالنتيجة كذلك، وردت أثناء المحاكمة أسماء ستّة دبلوماسيّين بريطانيّين من العاملين في السفارة البريطانيّة في موسكو، وزوجة أحدهم كذلك، بالإضافة إلى أسماء خمسة من الدبلوماسيّين الأميركيّين في العاصمة السوفياتيّة. وقد أخرج السوفيات من أراضيهم إثر ذلك خمسة دبلوماسيّين أميركيّين، وخمسة دبلوماسيّين بريطانيّين، لكنّ السجن للجاسوس في زمن ثورة الاستخبارات لا يطول... ففي نيسان - إبريل ١٩٦٤ أجري تبادل بين وين وجاسوس سوفياتيّ وعاد وين إلى لندن لنشر مذكّراته[١].

لينين ومؤامرة السفراء الثلاثة

فور انتصار ثورة تشرين الأول ـ أكتوبر الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٧، شنت دول الغرب حربًا علنية وسرية ضارية ضد الجمهورية السوفياتية واستعملت كافة الطرق والأساليب في هذه الحرب بما في ذلك التدخل المسلح وتأييد ومناصرة الثورة المضادة في الداخل، وتنظيم وحياكة المؤامرات وعمليات الاغتيال والتخريب، واختلاق الشائعات.. وكانت مؤامرة "السفراء الثلاثة" واحدة من مشاهد النشاط التخريبي التي قامت به أجهزة المخابرات التابعة للبلدان الغربية ضد الدولة السوفياتية إبان سنوات الحرب الأهلية في أعوام ١٩١٨ ـ ١٩٢٠.

---

١ ـ وود جان، جواسيس للبيع، ص٤٦ ـ ٤٧.

في أحد أيام شهر آب ـ أغسطس سنة ١٩١٨، شوهد رجلان يتجاذبان أطراف حديث جذاب في شارع "تسفيتنوى بولفار" بموسكو. وكان أحد الرجلين أصفر الشعر، له عينان رماديتان ممشوق القامة، يرتدي الزي العسكري، هو "إدوارد بيرزين" قائد إحدى وحدات الجيش السوفياتي. أما الرجل الثاني فقد كان بديناً يرتدي الزي المدني، هو الملازم "سيدني ريلي" عميل المخابرات البريطانيّة.

كان "ريلي" يتحدث أساسًا بينما كان الآخر يستمع. وانهمك يشرح له مخططات إلقاء القبض على قادة الحزب البلشيفي والدولة السوفياتية أثناء عقد جلسة مجلس مفوضي الشعب. وحيث أن العميل البريطاني كان يعرف أن "بيرزين" يضطلع بقيادة الوحدة المكلفة بحراسة الكرملين، فقد عرض عليه أن يقوم باعتقال جميع أعضاء الحكومة أثناء انعقاد الجلسة. وافترض المخطط أنه سيتم اغتيال "لينين" في الحال. واستطرد "ريلي" في شرح المخطط، فقال إنه سيكون من الضروري بعد ذلك الاستيلاء على بنك الدولة والمقر الرئيسي للتلغراف وسنترال التليفونات...

في نهاية الحديث، انتقل مظروف ثقيل به ٧٠٠ ألف روبل من يد رجل المخابرات البريطاني إلى يد "بيرزين".

بعد ذلك التقى "بيرزين" "بريلي" وحصل منه على أدق تفصيلات التعليمات الخاصة بهذه العملية، علاوة على نصف مليون روبل سوفياتي. وفي أواخر آب ـ أغسطس سافر "بيرزين" بناء على مهمة كلفه بها "ريلي" إلى بتروغراد (لينينغراد) حيث كان عليه أن يقوم بتنسيق أعماله وخطواته مع مجموعة المتآمرين الموجودين هناك. ولم يدر بخلد الجاسوس إطلاقا، ولم يتطرق إلى نفسه الشك أبدًا، أن "بيرزين" ينفذ مهمة أجهزة اللجنة الاستثنائية لمكافحة الثورة المضادة والتخريب لعموم روسيا، والمعروفة بـ "لجنة الأمن الاستثنائية"..

كانت تلك الأحداث تجري في وقت عصيب مشوب بالقلق. إذ كانت حلقة نيران الجبهات تضيق حثيثًا حول الجمهورية السوفياتية. وحشدت الجمهورية الفتية كل قواها واستجمعتها من أجل الصمود، وصد هجوم المتدخلين، وجيوش الحرس الأبيض. وكان الخطر الأكبر متمثلاً في الانتفاضات المسلحة والنشاط السري من جانب منظمات الثورة المضادة الغفيرة العدد. وكان العبء الأساسي في التصدي لها ومكافحتها واقعًا على كاهل "لجنة الأمن الاستثنائية". وكان يترأس هذه اللجنة "فيليكس دزيرجينسكي"، رفيق كفاح لينين والبلشيفي الصعب المراس والقوي الشكيمة، والذي كان يتميز بنقاء وصفاء الروح والبصيرة. وهو الذي يعتبر من كبار أوائل المؤسسين لجهاز المخابرات السوفياتي، الذي تمتع بتفوق كبير على مختلف أجهزة الاستخبارات في العالم..

في سنوات الحرب الأهلية (١٩١٨ ـ ١٩٢٠) كشفت اللجنة عن عشرات المؤامرات التي حاكتها الثورة المضادة. وكان سر نجاحها في نشاطها هو الصلة الوثيقة بأفراد الشعب من العمال والفلاحين الذين قاموا بدورهم على أكمل وجه بتقديم كافة أشكال العون إلى رجال "لجنة الأمن الاستثنائية"...

ففي شهر حزيران – يونيو من عام ١٩١٨، تلقت "اللجنة الاستثنائية للأمن" معلومات تفيد أن الممثلين الدبلوماسيين لكل من الولايات المتحدة الأميركية وإنكلترا وفرنسا، يمارسون نشاطًا لا يتناسب ولا يتماشى مع وضعهم الرسمي. فقد كان هؤلاء يضعون ويحيكون مخططات الأعمال التخريبية للإطاحة بالحكومة السوفياتية. ولهذا فهم يقيمون الصلات بعناصر الثورة المضادة ويجندون المواطنين السوفيات للقيام بأعمال التجسس والتخريب. وقررت "اللجنة الاستثنائية للأمن" أن تتوغل في معسكر الدبلوماسيين المتآمرين والوقوف على كنه مخططهم ثم تفنيدهم وكشفهم وفضحهم.

وسافر اثنان من الشبان العاملين "باللجنة الاستثنائية للأمن" إلى بتروغراد، وهما "يان بويكيس" و"يان سبروجيس" بإسمين مستعارين، حيث كانت فيها طائفة من سفارات الدول الغربية. واستطاعا أن يكتسبا ثقة رجال الثورة المضادة الذين سرعان ما عرّفوهما بالملحق البحري لإنكلترا، وكان اسمه "كرومي". وفي منتصف آب ـ أغسطس قدم "بويكيس" و"بيرزين"، وكانت اللجنة الاستثنائية قد قررت اشتراك الأخير في العملية الرامية إلى كشف القناع عن المتآمرين، إلى الشقة الخاصة للمستر "لوكهارت" رئيس البعثة البريطانية في موسكو. وكان معهما خطاب من "كرومي". وصدق "لوكهارت" الرجلين الوافدين، وأصدر تعليماته إلى العميل "ريلي" بالاتصال بهما..

وأخذت تفاصيل المؤامرة تتضح تدريجيًا. وكانت خيوطها الممتدة بين كثير من المدن وجيوش الثورة المضادة تؤدي كلها إلى هيئات التمثيل الدبلوماسي لكل الولايات المتحدة الأميركية وإنكلترا وفرنسا، والتي كانت تعمل في ما بينها على نحو منسق. وهذا هو السبب في أن هذه المؤامرة عرفت في التاريخ باسم مؤامرة "السفراء الثلاثة".

في الثلاثين من آب ـ أغسطس ١٩١٨ وقع حدث مأساوي. فقد وقعت محاولة للإعتداء على حياة "فلاديمير لينين" أصيب فيها بجرح بالغ. ومع أن الكثير من جوانب المؤامرة لم يكن قد اتضح بعد، إلا أن الحكومة السوفياتية أصدرت تعليماتها إلى "اللجنة الاستثنائية للأمن" للقضاء على المؤامرة هذه. وكان الأمر يتطلب اتخاذ تدابير حيوية فعالة فورًا ضد ممثلي البلدان الثلاثة الموجودة فعليًا في حالة حرب ضد روسيا السوفياتية، ذلك أن القوات الأميركية والإنكليزية والفرنسية قد وطئت الأرض السوفياتية وعاثت فيها فسادًا...

والجدير بالذكر، أن الشابة الاشتراكية الثورية "دورا كابلان"، هي التي أطلقت الرصاص على لينين حين كان يغادر مصنعًا في موسكو. وقد اخترقت إحدى رصاصات كابلان رئة لينين، واستقرت الثانية في رقبته. وبرغم أنه لم يَلْقَ حتفه إلا أن فرص بقائه على قيد الحياة كانت ضئيلة، وقد استعاد لينين قدراته، لكن عافيته لم تعد ومات في العام ١٩٢٤.

في مساء الحادي والثلاثين من آب ـ أغسطس اعتقل رجال لجنة الأمن بعض موظفي الأجهزة الدبلوماسية الإنكليزية والفرنسية في موسكو، وتم اعتقال "لوكهارت" من بينهم. وأثناء الحديث معه طلب منه "بيتيرس" نائب رئيس "اللجنة الاستثنائية للأمن" أن يفسر محاولة رشوة وتجنيد "بيرزين" قائد إحدى الوحدات العسكرية السوفياتية. وعرض على الدبلوماسي الانكليزي بطاقة التحقيق الشخصية التي وقعها شخصيًا وأعطاها "لبيرزين" وكانت هذه البطاقة تتضمن رجاء إلى كافة السلطات العسكرية الانكليزية بتقديم عونها ومساعدتها إلى "عميله". غير أن "لوكهارت" رفض الاعتراف بأي شيء مستندًا في ذلك إلى حصانته الدبلوماسيّة. وبعد عدة ساعات تم الإفراج عنه بناء على أوامر الحكومة السوفياتية...

على الرغم من التدابير التي اتخذت، تمكن العملاء الأجانب من الاختفاء، مع أنهم كانوا معروفين لدى "لجنة الأمن الاستثنائية"، وهم على وجه التحديد "ريلي" الموظف بالمخابرات البريطانيّة، و"فيرتيمون" موظف المخابرات الفرنسية، و"كالاماتيانو" موظف المخابرات الأميركية. وألقى رجال "لجنة الأمن الاستثنائية" القبض على عدة عملاء كانوا قد جُندوا بمعرفة الثلاثة الفارين. فقد اعترف "فريدي" الذي قبض عليه متلبسًا بجريمته بأنه يعمل في خدمة رجل المخابرات الأميركية "كالاماتيانو"، وأنه كلفه بجمع المعلومات عن الوضع الاقتصادي والسياسي والعسكري للجمهورية

السوفياتية... وأثارت الحكومتان الانكليزية والفرنسية عاصفة هوجاء من "الاحتجاج" في تلك الأيام. وألقي القبض على "ليتفينوف" ممثل روسيا السوفياتية في لندن وموظفيه من قبيل الانتقام. وألقت الحكومة السوفياتية القبض من جديد على "لوكهارت" في موسكو. وفي السابع من أيلول ـ سبتمبر عام ١٩١٨ أعلن مفوض الشعب للشؤون الخارجية "تشيتشيرين" أمام الأجانب "أن الممثلين الدبلوماسيين والعسكريين لإنكلترا وفرنسا يستغلون وضعهم في تنظيم وحياكة المؤامرات في أراضي روسيا السوفياتية بهدف إلقاء القبض على أعضاء مجلس مفوضي الشعب عن طريق الرشوة والدعوة بين الوحدات العسكرية، وبهدف نسف الجسور ومخازن ومستودعات المواد الغذائية والقطارات. وتفيد المعلومات، بما لا يدع مجالاً للشك، أن خيوط المؤامرة تلتقي كلها في أيدي "لوكهارت" رئيس البعثة الانكليزية، وعملائه.. ولقد اتضحت بالفعل حقيقة أن مبنى السفارة الانكليزية في بتروغراد قد تحول فعلاً إلى شقة سرية للمتآمرين. ولذا فإن حكومة الجمهورية السوفياتية تجد نفسها مضطرة إلى تهيئة ظروف لهؤلاء الأشخاص المتورطين في المؤامرات يستحيل معها استمرارهم في ممارسة نشاطهم الآثم من وجهة نظر القانون الدولي"..

ومن الجدير بالذكر أن بعض الدبوماسيين المتآمرين قد اختفوا في مبنى السفارة النروجية ومن بينهم القنصل العام الفرنسي "غرينار" والجنرال "لافيرن". وذات مرة ألقى أحد موظفي لجنة الأمن الاستثنائية القبض على شخص حاول دخول السفارة واتضح بعد الوقوف على شخصيته أنه العميل الأميركي "كالاماتيانو" الذي كان مطلوبًا القبض عليه، وعثروا لديه على كمية هائلة من "الشيفرات" والمعلومات السرية عن الوضع العسكري والاقتصادي للبلاد السوفياتية. وكان "كالاماتيانو" يقوم بنشاط تجسسي كبير، ذلك أنه كان يعمل في الوقت نفسه مع رجال المخابرات الحلفية مثل

"ريلـي" و"فيرتيمون" تحت ستار الشركات التجاريـة الأميركيـة مـع تزويـر الوثـائق والمستندات إذا ما تطلبت الضرورة ذلك. واتضح أن كثيرين من الجنرالات والضباط الموظفين السابقين الروس كانوا قد وقعوا في شباكه. وتمكنت "لجنة الأمن الاستثنائية" من إلقاء القبض عليهم جميعًا..

بعد ذلك بمدّة قصيرة تم التوصل إلى اتفاق بإطلاق سـراح الدبلوماسـي السـوفياتي "ليتفينوف" وموظفيه. وتم كذلك طرد جميع الجواسيس الدبلوماسيين من أراضـي البـلاد السوفياتية. وكانت تلك هي نهاية واحدة من أولى محاولات البلدان الغربية للقيـام بعمـل تخريبي سري ضد الجمهورية السوفياتية[1]...

---

١ ـ زهر الدين د صالح، ملف الاستخبارات السوفياتيّة، المركز الثقافي اللبناني (بيروت،٢٠٠٣) ص١٥٥ ـ ١٦١.

السَّافَاك في سفَارات الشَّاه لدَى أورُوبَّا

في الأول من حزيران - يونيو ١٩٧٦ قامت مجموعة من الطلبة الإيرانيّين باحتلال السفارة الإيرانيّة في جنيف احتجاجًا على الأحوال السائدة في بلدهم، ولدى مكوثهم بضع ساعات في السفارة عثروا على ما مجموعه ٢,٨٠٠ وثيقة من وثائق جهاز مخابرات نظام الشاه الإيرانيّ "السافاك" بشكل أوامر وطلبات موجّهة من السافاك في السفارة وغيرها من سفارات الشاه، اشتملت على تلك المعلومات، كما كشفت عن وجود كثيف للسافاك في السفارات والقنصليّات في أوروبّا، وكثيرًا ما كانت ترسَل فرق كاملة من السافاك للقيام باغتيال بعض المعارضين المقيمين في تلك البلاد.

إستطاع السافاك أن يقيم شبكة تجسّس واسعة امتدّت إلى جميع التنظيمات الطالبيّة المعارضة في الخارج ونجح في تحقيق ذلك بوسائل مختلفة، منها اجتذاب الطلبة بالتهديد والترغيب وخاصّة بالنسبة لأولئك الذين كانوا يعانون أزمات ماليّة... وكلّ ذلك كان يجري عبر السفارات الإيرانيّة لدى العواصم الأوروبيّة في عهد الشاه.

كان دور المراكز الأوروبيّة للسفاك مكشوفًا قبل سقوط الشاه بسنوات، ومن أعمال السافاك، على سبيل المثال، حادثة فضحت أعماله في فرنسا عندما كان الإمام أية الله الخميني يقيم فيها أيّام حكم الشاه. فلمّا كان "قطب زادة" الساعد الأيمن للإمام، قرّر السافاك تصفية قطب زادة لإضعاف الإمام الخميني وإرهابه، فاتّفق السافاك مع عميل إيرانيّ له تاريخ عريق في الجاسوسيّة والعمالة المزدوجة والتزوير وارتياده السجن

مرارًا بسبب أعماله، واسم ذلك العميل "جوليس خان بيرا". وقد قضى الاتّفاق بأن يدفع السافاك لبيرا خمسمائة ألف فرنك فرنسيّ لاغتيال قطب زادة، على أن يتمّ الدفع بنسبة ٢٠٠ ألف فرنك مقدّمًا والباقي بعد التنفيذ. فغرّ المبلغ الكبير بيرا الذي اتّصل بقطب زادة وعرض عليه أن يقوم بمحاولة غير جديّة لاغتياله يختفي على أثرها قطب زادة عدّة أيّام كدليل على أنّه أصيب، ثمّ يقتسمان المبلغ مناصفة... ولكنّ قطب زادة رفض هذا العرض وطلب من بيرا تسليم نفسه للبوليس الفرنسيّ ليضمن حياته من انتقام السافاك... فتوجّه العميل إلى القسم السياسيّ في البوليس الفرنسيّ حيث سلّمه خطابًا مطبوعًا عن مهمّته في باريس القاضية بتصفية قطب زادة، وطلب منحه حقّ اللجوء السياسيّ استنادًا إلى ذلك، وهكذا تمّت فضيحة السافاك في باريس.

كَشفُ الوثائِق الاستخبَاراتيَّة لدى السَّفَارة الأميركيَّة في طَهرَان

إنّ وقوع الوثائق السريّة التي كانت موجودة فـي السفارة الأميركيّـة فـي طهران بأيدي الإيرانيّين عند احتلال رجال الثورة الإسلاميّة تلك السفارة، قد أضرّ بعمليّات التجسّس الأميركيّة، ليس فقط في إيران، بل وفي كلّ أنحاء العالم... هذا ما اعترفت به السلطات الأميركيّة، لأنّه بعد الكشف على هذه الوثائق، أصبحت عمليّات المخابرات الأميركيّة معرّضة للشبهات في جميع أنحاء العالم، وقد صرّح "جوزيف سوبيك"، الذي كان يعمل في مكتب الملحقيّة العسكريّة في السفارة الأميركيّة عند احتلال السفارة بقوله "إنّ الإيرانيّين صادروا وثائق تحوي معلومات مفصّلة عن عمليّات المخابرات الأميركيّة... وهذه المعلومات تشمل تقارير المخابرات الأميركيّة عن عامَي ١٩٧٨ و١٩٧٩، بالإضافة إلى جهاز كومبيوتر يحوي الأسماء الحقيقيّة لعملاء المخابرات العسكريّة في إيران وفي عدد من الدول الموالية للولايات المتّحدة... كما تحتوي هذه الوثائق على تقارير القيادة الأميركيّة في المحيط الهادئ، والتي تساهم في كشف قدرات الولايات المتّحدة في مجال السلاح المضادّ للغوّاصات".

وقال سوبيك: "إنّ هذه الوثائق تبيّن أولويّات أهداف المخابرات الأميركيّة في جميع أنحاء العالم، وتتضمّن أسماء العملاء الإيرانيّين الذين كانوا يساعدون المخابرات الأميركيّة في الحصول على المعلومات العسكريّة عن بعض صنوف الأسلحة غير الأميركيّة التي كان يستخدمها الجيش الإيرانيّ، وقد ترتّب عن معرفة أسماء عملاء

المخابرات الأميركيّة في إيران وغيرها أن تسبّب الكشف عنهم إلى موت عدد كبير منهم"[1]...

والجدير ذكره أنّه عند سقوط نظام الشاه على يد الثورة الإسلاميّة في شباط ـ فبراير ١٩٧٩، كان السفير الأميركيّ لدى طهران "ريتشارد هيلمز"، وهو مدير سابق للمخابرات الأميركيّة.

١ ـ الجزائري سعيد، المخابرات والعالم، دار الجيل (بيروت،١٩٨٨) ٢: ٧٧ ـ ٧٨.

الإعلان الصينيّ عن الحاجَة إلى عَناصر المخابَرات

عمليّة انتقاء موظّفي المخابرات الصينيّة، تتمّ من خلال إعلان الدولة عن حاجة وزارة الخارجيّة الصينيّة إلى موظّفين في السفارات والقنصليّات والمؤسّسات الصينيّة المختلفة في الخارج، عندما ترغب المخابرات الصينيّة في إدخال موظّفين جدد إلى جهازها، ويُشترط للقبول أن يكون المتقدّم مختلفًا في الملامح والشكل عن الصينيّ التقليديّ... وهكذا يتقدّم المئات للوظيفة فيصار إلى اختيار المناسب منهم، وهكذا يبدأ موظّف المخابرات الصينيّ عمله فيصبح واحدًا من شبكة المخابرات الصينيّة الهائلة التي أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم، بعد تدريبه في مدارس المخابرات الصينيّة.

أمّا بنائيّة المخابرات الصينيّة، فهي تقسم إلى أربعة أقسام:

١ ـ القسم الأوّل، ويتبع وزارة الخارجيّة الصينيّة.

٢ ـ القسم الثاني، ويتبع الحكومة مباشرة.

٣ ـ القسم الثالث، ويتبع قيادة الجيش.

٤ ـ القسم الرابع، ويتبع الحزب نفسه.

كلّ جهاز من هذه الأجهزة الأربعة يعمل مستقلاً عن الأجهزة الأخرى. ولكنّ هذه الأجهزة مجتمعة تلتقي بواسطة رؤسائها تحت سيطرة الحزب مباشرة. أمّا الأجهزة

والدوائر المتفرّعة عنها فإنّها تعمل لوحدها، علمًا بأنّ بعض أعضاء الحزب الشيوعيّ الصينيّ يعملون في الدوائر كموظّفين أو مراقبين، وهكذا يتمكّن رئيس المخابرات بالذات من مراقبة كلّ شيء، وإنّ هؤلاء الأعضاء يقدّمون تقاريرهم التي تتضمّن ما يصل إليهم من معلومات ذات شأن، فتُجمَع هذه التقارير ويجري التحقيق فيها ومقابلة ما جاء فيها من وقائع بما يكون لدى الرئاسة من معلومات من مصادر أخرى، عن الموضوع نفسه، وهكذا تتمّ مراقبة جميع الأجهزة وتقدير الصدق في تقارير كلّ جهاز منفردًا.

وبالعودة إلى أعمال هذه الأجهزة، فإنّ الجهاز الأوّل الذي يتبع وزارة الخارجيّة جهاز دقيق جدًّا، يسمّى بالصينيّة "هاي واي"، وهو خفيّ وخاصّ بالأخبار الخارجيّة والعمل الخارجيّ، ويقسم إلى قسمين: قسم لجمع الأخبار والتقاطها وتفحّصها؛ وقسم للعمل والتنفيذ[١].

---

١ ـ الجزائري سعيد، المخابرات والعالم، دار الجيل (بيروت،١٩٨٨) ١: ٢٢٦ ـ ٢٢٨.

فَضيحَة الدبلوماسيَّة ـ المخَابرَاتيَّة الصينيَّة في لاهَاي

بعد ظهر نهار السبت الواقع فيه ١٦ تمّوز ـ يوليو ١٩٦٦، شوهد رجل مسجّى على الرصيف قبالة المبنى ذي الرقم ١٧ شارع "برنس موريتسلان" في لاهاي. ولمّا أُخبرت الشرطة بالأمر، حضرت إلى المكان، غير أنّ الرجل كان قد اختفى...

ففي هذه الأثناء، كان الرجل الجريح، واسمه "هسوتزو تساي"، قد نُقل إلى المبنى المشار إليه، والذي يقيم فيه الأمين الثالث للسفارة الصينيّة الشيوعيّة. وكان تساي ضيفًا في المنزل مع ثمانية آخرين من وفد صينيّ زائر يشترك في أحد المؤتمرات...

في البداية، رفض المقيمون في المبنى رقم ١٧ السماح للشرطة بالدخول، ولكن بعد نقاش طويل سمحوا لضابط شرطيّ ورجل إسعاف واحد بالدخول. ووضع تساي في سيّارة إسعاف، بعدما رافقه اثنان من المخابرات الصينيّة، ونُقل إلى مستشفى الصليب الأحمر الذي يبعد مسافة تستغرق دقيقتين بالسيّارة، وعندما صوّر الرجل بالأشعّة تبيّن أنّه مصاب بكسور في جمجمته وفي ضلوعه ومجروح في عموده الفقريّ...

وفيما كان تساي لا يزال في غرفة التصوير الشعاعيّ، أجرى أحد الصينيّين المرافقين مخابرة هاتفيّة وصل على أثرها إلى المستشفى ثلاثة أشخاص في سيّارة تحمل لوحة دبلوماسيّة. ولمّا تناقش الصينيّون مع الطبيب في أمر المريض، بحضور شرطيّين سريّين هولنديّين، أصرّ الصينيّون على إخراج الرجل من المستشفى، فيما أصرّ الطبيب على إبقائه فيه.

خلال المناقشات هذه، دخل ثلاثة صينيّين غرفة التصوير الشعاعيّ ووضعوا تساي على النقّالة وحملوه متوجّهين بـه إلى المصعد، فيما كانت إحدى الممرّضات عائدة بالصور، وقد رأتهم يفعلون ذلك، فسلّمتهم صور الأشعّة وطلبت إليهم التوجّه بالرجل الجريح إلى غرفة الطوارئ.

بدلاً من أن ينفّذ الصينيّون طلب الممرّضة القاضي بضرورة نقل الرجل إلى غرفة الطوارئ، حملوه إلى سيّارتهم ووضعوه على مقعدها الخلفيّ وانطلقوا به إلى المبنى الذي يقع فيه مكتب القائم بالأعمال الصينيّ، حيث كان يجتمع الأشخاص الثمانية الباقون من الوفد.

تلك الليلة، استُدعي القائم بالأعمال "لي ان شيو" إلى وزارة الخارجيّة الهولنديّة، حيث تسلّم اعتراضًا على إخراج تساي من المستشفى، باعتبار أنّ ذلك مخالف للقانون، وطولب بإعادة الرجل إلى المستشفى لإكمال معالجته.

ما حدث بعد ذلك هو أنّ القائم بالأعمال لم ينفّذ الطلب الرسميّ الهولنديّ، فعادت وزارة الخارجيّة في ١٨ تمّوز - يونيو إلى استدعائه لتقديم الاحتجاج على تصرّفه. لكنّ المسؤول الصينيّ ادّعى في الوزارة أن تساي مات في مكتبه بعد ظهر ١٧ تمّوز - يوليو.

على الأثر، اعتبرت هولندا القائم بالأعمال الصينيّ شخصًا غير مرغوب فيه، وطلبت منه مغادرة أراضيها في غضون ٢٤ ساعة.

وزارة الخارجيّة الهولنديّة قالت إنّ القائم بالأعمال، الذي سافر إلى بكين مع زوجته في اليوم ذاته، لم ينفِ أنّ الصينيّين هم الذين اختطفوا تساي من المستشفى، بداعي التشاور في وضعه الصحّي وإعطائه المعالجة الفضلى. ولكن لماذا وكيف مات هسوتزو تساي؟

كان هسوتزو تساي في خلال المؤتمر المنعقد في هولندا قد أجرى مع زملائه في الوفد اتّصالات شخصيّة مع عدد من الأميركيّين. وكان يضمّ المؤتمر حوالى ٨٠٠ مندوب، بينهم بالطبع أشخاص مدنيّون وعسكريّون عاملون في خدمة الحكومة الأميركيّة.

وجهة النظر الصينيّة آنذاك هي أنّ عملاء المخابرات الأميركيّة حاولوا إقناع بعض أعضاء الوفد الصينيّ بالهرب إلى الغرب...

الشرطة الهولنديّة توصّلت إلى الاقتناع بأنّ تساي قفز أو وقع من مكان عالٍ في محاولة منه للهرب، أو بعدما اتُّهم بأنّه حاول الهرب... أحد الجيران أفاد الشرطة بأنّه عندما كان تساي جريحًا على الرصيف كانت نافذة الطبقة الثالثة من المبنى مفتوحة، لكنّ النافذة كانت مغلقة تمامًا بعد مرور بضع دقائق... إذن، يمكن الافتراض بأنّ تساي ربّما كان يحاول الوصول إلى سطح المبنى المجاور لتأمين هربه...

منذ اللحظة التي عرفت فيها الحكومة الهولنديّة بوفاة تساي، طلبت تسليمها جثّته، وكذلك الصينيّين الثمانية الآخرين لإجراء التحقيق. لكنّ السفارة الصينيّة رفضت تنفيذ الطلبين، ثمّ عادت فاقترحت حلاً يقضي بالاكتفاء بتسليم الجثّة. وعلى الأثر اتّصلت السفارة بشركة لدفن الموتى تولّت نقل الجثّة إلى المشرحة الرسميّة لإجراء التشريح الذي أثبت أنّ تساي سقط من "علوّ شاهق". بعد ذلك، أحرقت شركة الدفن الجثّة وسلّمت الرّماد إلى السفارة.

والأهمّ من ذلك، أنّ السفارة أصرّت على رفض السماح باستجواب الأشخاص الثمانية، وذلك على ما يبدو، خوفًا من بذل الجهد لتحريضهم على الهرب. وطوال خمسة أشهر بقي الأشخاص الثمانية في المبنى الذي يقع فيه مكتب القائم بالأعمال من غير أن يخرج أحد منهم إلى الشارع ولو لمرّة واحدة.

في هذه الأثناء، كان ٢٥ شرطيًّا هولنديًّا يؤمّنون الحراسة ٢٤ ساعة يوميًّا حول المبنى، فيما عسكر مندوبو الصحف ومصوّرو التلفزة في خيام نصبوها حول المبنى.

والأطرف من ذلك أنّ مكاتب السياحة في لاهاي نظّمت رحلات للسيّاح في حافلاتها إلى ذلك المكان فيما انصرف بعض الشبّان إلى التجمّع يوميًّا هناك لعزف الموسيقى...

وأخيرًا تمّ الوصول إلى حلّ في ٢٩ كانون الأوّل - ديسمبر، إذ اتّفق الجانبان على صيغة تقضي بأن يدخل ثلاثة موظّفين من وزارتي الخارجيّة والعدل الهولنديّتين ومعهم ترجمان، إلى حرم السفارة، للاجتماع بأعضاء الوفد. وقد استغرقت الزيارة ٩٠ دقيقة، وهي مدّة قصيرة جدًّا لاستجواب ثمانية أشخاص عبر مترجم، لكنّها كانت كافية لإقناع الهولنديّين بأنّهم نفّذوا قانونهم. وفي اليوم التالي سافر الصينيّون الثمانية إلى بلادهم عبر موسكو، حاملين كتب ماوتسي تونغ الحمراء، وملوّحين بها، ومتحدّثين بشعارات مهينة بحقّ الحكومة الهولنديّة. وفي اليوم ذاته أفرجت الصين عن القائم بالأعمال الهولنديّ في بكين بعدما كانت أعلنته شخصًا غير مرغوب فيه، واحتجزته لديها كرهينة في سبيل المساومة على جماعتها في لاهاي[1].

---

١ - الجزائري سعيد، المخابرات والعالم، دار الجيل (بيروت،١٩٩٧) ٥: ٥٩ - ٦٤.

الضرب تحت الحزام

ويلجأ بعض أجهزة المخابرات إلى أساليب غير قانونية في مواجهة الاعتداءات التي يتعرض لها في تغطية وحماية الأمن الوطني، وتقوم هذه الأجهزة بأعمال وقائية لإشعار الجهات المناوئة أو التي تخترق مجتمعاتها بأنها ساهرة وعلى دراية بما يدور، وترسل رسائلها التي غالبًا ما تكون باستعمال بعض أساليب العنف والإرهاب، والتي من شأنها أن تدفع الجهات المغيرة بالشعور بأن برامجها قد كشفت وتحرياتها مراقبة، مما يجعلها تتوقف عن الاستمرارية خشية أن تتطور أساليب الضرب تحت الحزام إلى "الأساليب القذرة"، والتي تدركها كافة الأجهزة الاستخبارية في العالم، والتي غالبًا ما تكون نتائجها التصفية الجسدية للخصوم المعتدين على الاستقرار الأمني، وقد نجح بعض أجهزة المخابرات في حماية أمنه الوطني بتفتيت الشبكات الجاسوسية وتشتيت عناصرها ومنع العملاء من مزاولة أنشطتهم التجسسية، بل انسحابهم تمامًا من بعض الساحات اليقظة ذات التغطية الأمنية العالية والمتابعة الدقيقة للعناصر المشتبه فيهم، حتى أصبحت مسألة التعامل بأساليب الضرب تحت الحزام عنصرًا رئيسيًا من عناصر مكافحة التجسس.

لقد استعمل بعض أجهزة المخابرات العامة تلك السياسات في كسر حلقات التجسس دون التمسك بحتمية القبض على جميع أفرادها، لعدم تناسب الإمكانيات المتاحة مع حجم الضغوط المفروضة، وتم الاعتماد على العنف في كثير من الأحيان وبدون تردد لأنّ تلك الأجهزة تواجه عدوًا يتربص بها، ذلك أن بعض الملحقين

العسكريين الأجانب يتورطون تحت عباءة الحصانة الدبلوماسية في أعمال تمس الأمن والمصالح القومية العليا للبلد المعيّن، ويكون واضحًا أنهم يعملون لصالح مخابرات معادية... قد شهدت شوارع بعض العواصم أحداثًا كثيرة منها تعرض العناصر المعنيّة للضرب بقسوة مما جعلهم يتلقون العلاج الطويل بالمستشفيات أو المغادرة بأسرع ما يمكن، وشهدت شوارع تلك العواصم أيضًا حوادث مرورية ذهب ضحيتها عربات خاصة بسبب اصطدامها بشاحنات نقل محملة بالأحجار أو الإسمنت... وشهدت الفنادق أيضًا حوادث أرهبت عملاء الاستخبارات الأجنبية... وكان ذلك بهدف السيطرة على الموقف ومنع الجهات المعادية من التحرك لتنفيذ مخططاتها العدوانية.

وقد قامت المخابرات البريطانية بعملية من هذا النوع ضد عملاء الـ KGB بلندن بهدف إرباكهم وتحذيرهم من تجنيد البريطانيين لصالحهم، فقد تم تنفيذ عملية نشل كبرى لكافة ضباط جهاز الـ KGB المعروفين في شوارع لندن على أمل الحصول على معلومات ولو صغيرة مما يحملونه من أوراق ومفكرات ودفاتر تحتوي على عناوين وأرقام تلفونات، وقد أيقنت السفارة الروسية في لندن بأن العمل مدبر بحنكة وتم تنفيذه بواسطة مجموعة من معتادي جرائم النشل والتي سمحت لهم الأجهزة الأمنية البريطانية بتنفيذ العملية تحت حمايتها دفاعًا عن الوطن وضد المتآمرين على مصالحه العليا للمملكة المتحدة.

وكثيرًا ما تلجأ أجهزة المخابرات إلى اتباع أساليب الابتزاز وتلطيخ السمعة ونشر ما تتمكن من الحصول عليه من أدلة مصورة أو مسموعة بتوريط بعض الدبلوماسيين الأجانب في فضائح غرامية وشذوذ جنسي والتهديد بهذه الأدلة ونشرها إذا استدعى الأمر لحرق العنصر الاستخباري أو إجباره على مغادرة البلاد أو تطويعه ليكون عميلاً مزدوجًا، وفي الغالب تلجأ أجهزة المخابرات إلى عناصرها النسائية المجندة

والمستقطبة والمتعاونة لتنفيذ هذه المخططات والحصول على اعترافات العشاق وما هو تحت أيديهم من وثائق مهمة، وكذلك افساح المجال للعناصر المدربة لأخذ نسخ من مفاتيح الخزائن تمهيدًا لاستكمال عمليات فتحها والوصول لمحتوياتها، وقد راح ضحية هذا النوع من عمليات الضرب تحت الحزام العشرات من عناصر المخابرات المؤهلة من مختلف الجنسيات وفي مختلف العواصم.

لقد قام مؤسس المخابرات الروسية بعد انتصار البلاشفة "فيليكس دزرشنسكي" بالعديد من العمليات التي يتضمنها "الضرب تحت الحزام"، ومنها استخدامه لأحد رجال السلك الدبلوماسي الغربي بعد أن دبر له عملية ابتزاز من خلال لعب القمار المغشوش والمدبّر، حيث جعله يخسر أموالاً طائلة، مما اضطره للتعاون مع المخابرات الروسية لكشف قوائم المعارضين للثورة البلشفية، وتدبير عمليات للخداع والتمويه لإحضارهم إلى روسيا للقبض عليهم، ولم يستطع الدبلوماسي الغربي التخلص من قبضة المخابرات الروسية التي كانت تطالبه مرارًا بأشكال ملتوية بضرورة سداد المبالغ الطائلة والتي سبق له أن استدانها من عملائها لتغطية خسارته في عمليات القمار التي كان يواظب عليها بصفة دائمة، مما جعله أسيرًا ومقيدًا لتنفيذ التعليمات التي تصدر إليه لإقناع المعارضين الروس، فلم يجد طريقًا أمامه سوى الانتحار بإطلاق الرصاص على نفسه.

تحتفظ أجهزة المخابرات الدولية بسجلات لكافة الدبلوماسيين الشباب الذين يمارسون أعمالهم الدبلوماسية في وظائف صغيرة في بداية حياتهم العملية، ومن ضمن هذه السجلات معلومات مفصلة عن مغامراتهم الجنسية وعلاقاتهم بالنساء ومناطق الضعف في تصرفاتهم وبيان مواطن انحرافاتهم وجمع وثائق وصور وقوائم بأسماء عشيقاتهم ذات التأثير القوي عليهم، وكلما يكون الشاب الدبلوماسي أكثر انحرافًا يتم

التغاضي عن كشفه حتى لا يحرق تمامًا، وإن كانت هناك خطط لتحجيم نشاطاته التجسسية حتى لا يسبب أضرارًا جسيمة، وتبدأ عمليات الترقب والمتابعة حيث أنه يعود للعمل في الدول التي عمل فيها في وظائف صغيرة في بدايات حياته مرة أخرى بعد سنوات في مواقع دبلوماسية رفيعة، وسرعان ما تبدأ عملية "الضرب تحت الحزام" بإحاطته بماضيه السابق وربطه بعلاقات لا يستطيع التنكر لها بإعادة اتصالاته بعشيقاته والعناصر المنحرفة التي كانت له بها علاقات سابقة بعد أن جندتهم أجهزة الأمن والمخابرات المحلية لتنفيذ خططها لمحاصرة الدبلوماسي الرفيع المستوى، وجمع المعلومات المهمة ومراقبة تصرفاته وتحركاته من خلال مجموعات الأصدقاء الذين حوله، وإذا تعذر الأمر ورفض التعاون فلا سبيل إلا أن تبدأ عمليات إشانة السمعة وإظهار المستندات والوثائق التي تدينه، وتكون المعركة عنيفة للقضاء على ما يتمتع به من ثقة داخل دولته، وغالبًا ما يكون ضحية ويغيب نجمه باعتزاله العمل لعدم القدرة على تكذيب ما يواجهه من اتهامات.

لقد سقطت حكومة المحافظين البريطانية عام ١٩٦٣ عندما بدأت عمليات الكشف عن العلاقات السرية بين وزير الحربية في الحكومة "جون برفومو" والغانية "كريستين كلير"، والتي كانت على علاقة غرامية في نفس الوقت مع الملحق البحري السوفياتي "ايفجيني ايفانوف" التابع لجهاز الـ KGB، والذي استغل عن طريق العلاقات المشتركة بينه وبين وزير الحربية البريطاني في توريط الوزير ودفعه إلى الاستقالة من منصبه، بل وإلى سقوط حكومة المحافظين بأكملها، حيث لعبت الصحافة البريطانية دورًا كبيرًا في كشف العلاقة الثلاثية بين كريستين كلير وبروفومو وإيفانوف، مما كان له الأثر في سخط الشعب البريطاني على حكومة المحافظين والتشكيك في نزاهة وزرائها ووطنيتهم، ما أعاد الطريق مرة أخرى إلى صعود حزب العمال

للحكم. والجدير بالذكر أن مكتب مكافحة الجاسوسية البريطاني قد تخلى عن عميله الأساسي والذي كانت تتحرك كريستين كلير من خلاله عندما اتهم بممارسة الدعارة وتقاضي الأرباح عن طريق استغلال وتسويق صديقته الجميلة "كلير"، مما أدى إلى انتحاره.

في أثناء الحرب العالمية الثانية قام عملاء الـ"غيستابو" المقيمون في السفارات الالمانية في البلدان المحايدة بتوزيع وترويج مئات الملايين من العملة البريطانية (الجنيه الاسترليني) المزورة والتي أتقنت عمليات تزويرها بواسطة أجهزة ألمانية حديثة الصنع، ومجموعات ماهرة في هذا الفن من معسكرات الأسرى الأوروبيين الذين قاموا بعملية تزوير حوالي أربعين مليون جنيه استرليني من فئات مختلفة، والتي تم تداولها على نطاق واسع بإقرار بنك إنكلترا الذي اعترف بأنه لم يشهد قط عملية تزوير بهذا الإتقان، وبأن جهاز المخابرات النازي كان مصممًا على تحطيم وتدمير الاقتصاد البريطاني من خلال هذه العملية، وقد عانى البريطانيون كثيرًا في جمع العملات المزيفة والتخلص منها خصوصًا وأنها بدأت بالانتشار بالسوق السوداء للعملات الأجنبية.

على صعيد آخر، اتصل أحد ضباط المخابرات الروسية بالقنصلية البريطانية في استانبول وعرض كشفًا بأسماء الجواسيس السوفيات العاملين ببريطانيا في مقابل منحه مكافأة مالية كبيرة، واستلم عنصر المخابرات البريطانية القائمة وأرسلها لرئاسة جهاز MI-6 بلندن للتحقق منها وأخذ التعليمات اللازمة بخصوص العرض المقدم، وتسرب الخبر لقسم مكافحة KGB الذي كان له عميلاً سريًا داخل المخابرات البريطانية، وسرعان ما اتُّخذت الترتيبات اللازمة لسياسات "الضرب تحت الحزام"، وتم اختفاء الجاسوس الروسي صاحب

القائمة وزوجته... وإن أغلب الاحتمالات أن تكون قد نقلته سيارة إسعاف مع زوجته من استانبول إلى موسكو مباشرة بعد حقنه وزوجته بمادة مخدرة حيث أنهما لم يظهرا مرة أخرى على الساحة التركية أو غيرها.

ولم تقتصر عمليات الضرب تحت الحزام على أجهزة المخابرات المنوطة بها مكافحة التجسس داخل حدود الدولة في مواجهة عملاء أجهزة المخابرات للدول الأخرى، بل تتعدى ذلك في حالات كثيرة، وخصوصًا تلك التي تشهد توترات وتصاعد العمليات العدائية والحرب أو التهديد بالحرب، ويكون ميدان عملها ضد رعايا الدول المختلفة مع النظام الذي تدافع عنه أجهزة المخابرات، وكثيرًا ما توجه الضربات لرعايا الدول المعتدية، كما حدث بعد العدوان الثلاثي على مصر، فقد قامت الأجهزة الأمنية بطرد كافة رعايا الدول التي شاركت في العدوان عام ١٩٥٦ وحرمانهم من ممارسة الأنشطة الاقتصادية، ووضعت الدولة يدها على الشركات والمصارف التابعة لهم. وقد سجّل طرد لرعايا الدول التي على خلاف سياسي مع الدولة التي تقيم فيها الجاليات الأجنبية الحاملة لجنسيات الدول التي تهدد الأمن الوطني كثيرًا، باعتبار أن هذا الأسلوب يعتبر واحد من وسائل الضغط ورد العدوان. وفي بعض البلدان يدفع الوافدون والمهاجرون للعمل خارج أوطانهم الأساسية تضحيات جسيمة ويتحملون خسائر كبيرة مع أسرهم نتاجًا للخلافات التي تنشأ باستمرار في السياسة العامة لتلك الدول، ومن أهم الأضرار التي يتحملونها فقدان فرص العمل التي أتيحت لهم وطردهم وتجريدهم من معظم مدخراتهم وممتلكاتهم الشخصية، بالإضافة إلى الإساءة والاستفزاز والاعتقال أحيانًا دون أن يكونوا شركاء في اتخاذ القرارات السياسية أو حتى موافقين عليها، حيث يتم الطرد على الهوية بالانتساب للدول التي تسوء علاقتها مع الدولة التي يعملون فيها.

وأمثلة المكايدات السياسية بين دول الجوار كثيرة ويتحملها المواطنون العاديون، إذ إن الدبلوماسيين يتمتعون بحصانات تمنع اعتقالهم ويكتفى بطردهم في الدول التي تشهد نزاعات سياسية أو حالات توتر عدائية، حيث تمارس أجهزة الإعلام حملات ضارة تؤثر سلبًا على العلاقات بين الشعوب المترابطة تاريخيًا، ويعمّق تلك العداءات العناصر الانفصالية والإقليمية وذوو النزعات العنصرية والقطرية الضيقة، وعندما تنتهي الأزمة ويعود الود بين القيادات السياسية للدول المتنازعة في ما بينها، وغالبًا ما يحدث ذلك، يكون من الصعب عودة العلاقات الطبيعية بين شعوبها بعد أن تكون قد تعمقت في النفوس الآثار السيئة التي نتجت عن العقوبات الجماعية التي تتعرض لها الرعايا من دول أطراف النزاع المختلفة، وقد يكون من نتائج التسوية أن يتم دفع تعويضات عن الأضرار التي ارتكبت، إلاّ أن هذه التعويضات المالية ليست كافية لعودة العلاقات الطبيعية بين الشعوب.

ويبدو أن اللجوء لعمليات "الضرب تحت الحزام" بين دول الجوار المختلفة سياسيًا تكون من نتائج عدم الالتزام بحل الخلافات عن طريق الطرق الدبلوماسية المتبعة وفقًا للقوانين الدولية، وإنما تقوم الأجهزة الأمنية والاستخبارية داخل عواصم الدول المتنازعة بهذه العمليات حيث تعتقد كل جهة أنها قادرة على إلحاق الضرر بالأخرى وفقًا لما تتمتع به من مهارات وخبرات وتدريب، وغالبًا ما يعمّق هذا الأسلوب الخلافات ويستبعد إيجاد الحلول، حيث أن طبيعة أجهزة المخابرات في التعامل مع بعضها يشوبه الحذر والخداع، وهي لا تصلح لأن تكون رسل سلام أو وسائل للوفاق، ففي نزاع إرتريا والسودان مثلاً، حولت الدولة الإرترية مقر السفارة السودانية بالعاصمة الإرترية إلى مقر التجمع السياسي المعارض للحكومة السودانية التي على خلاف معها، وبالمثل قامت الحكومة السودانية بتضييق الخناق على العناصر الإرترية

المؤيدة لسياسات حكومتها، وفتحت المجال للفصائل الإرترية المعارضة للعمل العلني المباشر، كما دفع الكثير من مواطني مصر والسودان ثمن خلافات البلدين حيث تم تقييد حركة الأفراد وتقييد انتقال رؤوس الأموال والعمل، في فترة الخلاف بين الحكومتين. وأثناء حرب الخليج عام ١٩٩١ تم طرد رعايا الدول العربية التي تباينت مواقفها أثناء الحرب مع أو ضد أي من دول النزاع. لقد أصبحت الجماهير الكادحة هدفًا مستمرًا لتسوية الخلافات السياسية بين حكومات بعض الدول المختلفة سياسيًا، وتنعكس عليها الخلافات وتتهم بأنها تتعامل مع أجهزة مخابرات دولتها وتصاب بأضرار بالغة بدون مبرر.

وفي حالات المصالحة بين الدول المتعاركة والتي كانت تقوم بدعم القوى المعارضة للأخرى، تدفع الثمن دائمًا القوى السياسية المعارضة سواء كانت عسكرية أو إعلامية أو سياسية، فدائمًا تكون طرفًا في التسوية الوفاقية التي تتم، وتتعرض القيادات السياسية المعارضة لنوع من الابتزاز والتآمر حيث يكون، دائمًا، أول بند في الاتفاق هو "تصفية المعارضة من الجانبين"، لأن الأمر لا يستقيم في إجراء صلح مع دولة تحتفظ بقوى معارضة سياسية أو مسلحة مع الدولة المتصالحة معها، وتبدأ الخيارات المطروحة بنقل العمل المعارض لدولة أخرى أو إيقافه تمامًا أو إجراء مصالحة بين المعارضة والحكومة، وفي حالة عدم القبول بهذه الشروط تصبح عملية المصادرة للنشاطات والإمكانيات والمصادرة للأموال والأسلحة والمقرات وانتزاع المزايا السابق الحصول عليها في المجالات المختلفة ضرورة أمنية، وفي بعض الأحيان يتمّ تسليم المعارضين للأنظمة التي يعارضونها، أو إغماض الأعين عن رقابة أجهزة المخابرات التي تقوم بعمليات الضرب تحت الحزام ضد القوى المعارضة خارج أراضي الدولة.

عندما تقوم الحركة الشعبية في أي دولة بدورها النضالي ووضع نهاية للأنظمة الدكتاتورية غالبًا ما يهرب الدكتاتور، الذي كان يرأس النظام المنهار، إلى دولة تقبل استضافته عرفانًا منها لبعض المزايا التي حصلت عليها أثناء فترة حكمه، إلا أن الاستضافة تكون مدتها صغيرة حيث تبدأ المضايقات واستنزاف موارده المالية وثروته وافتعال بعض المناورات الأمنية وحوداث اغتيال صورية أو تهديدات بالقتل مصطنعة ليتم إشعاره بأنه في غير مأمن وعليه مغادرة البلاد إلى دولة أخرى يكون فيها أكثر أمنًا، ولربما يكون السبب في المغادرة هو رغبة الدولة المضيفة في بناء علاقات دبلوماسية سوية لارتباطها القوي بشعب دولة الرئيس المعزول، الذي يمثّل وجوده نوعًا من التحدي والاستفزاز للمشاعر الوطنية للجماهير التي تمردت عليه والتي تصر على المطالبة بتسليمه وإعادته لوطنه لمحاكمته، وتلجأ الدولة المضيفة لعمليات "الضرب تحت الحزام" المتنوعة والمبتكرة والمتعددة لاستنزاف موارده المالية أولاً، ثم إشعاره بأن وجوده داخل دولتهم يمثل خطورة على حياته، وأن إمكانيتهم لا تتحمل عبء مسؤولية حمايته من الاعتداءات التي تهدده، وتطرح عليه فكرة البحث عن دولة أخرى تستضيفه، وقد مر عدد من الرؤساء، الذين قذفت بهم شعوبهم خارج دائرة السلطة، بهذه التجربة ومنهم من لم يجد دولة تستقبل جثمانه ليدفن فيها.

أما الأحزاب العقائدية والتي كانت امتدادًا في أقطارها للحزب الشيوعي السوفياتي على وجه الخصوص، فقد عانت قيادتها وعضويتها كثيرًا من عمليات "الضرب تحت الحزام"، والتي كانت توجهها لها أجهزة المخابرات باعتبارها أن هذه الأحزاب تتحمل مسؤولية الأخطاء التي كانت ترتكبها الإدارة السوفياتية تجاه أي دولة معادية لتوجهاتها، والمواقف السياسة التي كان يعلن عنها الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن

تمس مصالح بعض الدول، وليس غريبًا أن يدفع بعض الأحزاب الشيوعية العربية ثمنًا غاليًا في مقابل تأييدها للاتحاد السوفياتي عندما وافق على قرار تقسيم دولة فلسطين عام ١٩٤٨...

وكثيرًا ما كانت أجهزة المخابرات تصنف أعضاء الأحزاب الشيوعية خارج الاتحاد السوفياتي بأنهم عملاء لجهاز المخابرات السوفياتي KGB، وقد خاضت أجهزة المخابرات البريطانية صراعًا عنيفًا لتحجيم نشاط الحزب الشيوعي البريطاني والذي كانت تعتبره امتدادًا لأجهزة الأمن السوفياتية، وقد سار في فلكها كثير من مستعمراتها، وما زال بعض العقول يربط بين الشيوعيين المحليين وأجهزة المخابرات الروسية. وعندما انتشر الفكر القومي العربي المعادي للإمبريالية والاستعمار والداعي للوحدة العربية جذب التيار القومي، الذي قاده الرئيس جمال عبد الناصر، الأعداد الكبيرة من أبناء الوطن العربي المنتشرين في كافة أقطاره. وكانت أجهزة المخابرات تلك الدول تنظر للعناصر الناصرية بأنها امتدادًا وعيونًا ومرشدين للمخابرات المصرية، وكانت النظرة لأعضاء حركة اللجان الثورية المنتشرين في بقاع العالم المختلفة بأنهم عملاء للرئيس القذافي، وقد طاردتهم أجهزة المخابرات المناهضة "للفكر الأخضر" الذي بشر به معمر القذافي، وكانت مخابرات دولة الرئيس الأسبق للسودان جعفر نميري تشيع بأن عناصر اللجان الثورية هم جماعات إرهابية وتطاردهم وتعتقلهم سنوات طويلة بدون محاكمة وتحرمهم من حقهم في النضال السياسي للتعبير عن أفكارهم وطروحاتهم. والمواجهة الآن وبعد أحداث أيلول - سبتمبر ٢٠٠١ والتي تعرضت لها الولايات المتحدة الأميركية التي تطارد أعضاء تنظيم القاعدة الإسلامي ومجموعات العمل الإسلامي واليساري التي صنفتها الإدارة الأميركية على أنها منظمات إرهابية، باتت تأخذ أبعادًا تفوق عمليات "الضرب تحت الحزام" المتعارف عليها.

محاصرة بعض العناصر المشتبه في تعاملها مع أجهزة المخابرات الخارجية تصبح واحدة من أهم أساليب "الضرب تحت الحزام"، وقد تصل العمليات إلى مصادرة أنشطتهم الاقتصادية أو افتعال أعمال إجرامية تؤدي لإفلاسهم، مثل حرق مخازن بضائعهم، أو إغراق السفن التجارية التي تحمل منتجاتهم، أو إجراء عمليات تفتيش سرية على خزائن ودائعهم في المصارف، أو حتى إغراقهم بأوراق النقد الأجنبية المزورة، أو حرمانهم من استثمار نشاطهم الاقتصادي في المجالات الحيوية باعتبارهم تعدّوا الخطوط الحمراء. وغالبًا ما يتم إنشاء شركات ومؤسسات مالية للتضليل والخداع وإيهام أجهزة المخابرات الأجنبية بأنها نجحت في إيجاد وسائل لتغطية تحركاتهم السرية وتسيير أعمالها حيث يتم تجنيد عملاء مزدوجين للقيام بهذه المهمة واستنزاف موارد مالية كانت مرشدة للقيام بأعمال تخريبية واختراقات أمنية وتجنيد عملاء وبناء شبكات للجواسيس، وفي بعض الحالات ترفض أجهزة المخابرات تدخّل رجال المال والمصارف والأعمال التجارية والاستثمارية لإنقاذ "رأسمالي" شارف على الإفلاس تأديبًا له وعقابًا على تجاوزه لما كلف به من أعمال استخبارية وجمع معلومات حيث تعتبر عملية إشهار إفلاسه عقوبة بدلاً من إطلاق الرصاص عليه.

كما وأن لدى بعض أجهزة المخابرات القدرة الكاملة على قفل الطرق والمنافذ بوجه العناصر التي تريد تصفيتهم وإسقاطهم من قمة الاقتصاد والثروة، فهي أيضًا لديها الوسائل التي يمكن من خلالها الدفع بمن ترغب بأن يكون من الأثرياء ورجال المال والتجارة والاستثمار والأعمال والذين يمولون المصارف التجارية بدلاً من أن يتحصلوا على تمويل مالي منها، لأنها تملك قدرة سحرية في السيطرة على أجهزة الدولة التي لا تستطيع أن ترفض طلباتها أو تعصي أوامرها، حيث سرعان ما تلغي التراخيص من جهة لتحول إلى أخرى، وتقدّم الإعفاءات الضريبية والامتيازات

الجمركية، وتحتكر وسائل النقل، وتفتح الأسواق والإعلانات والدعاية، وتلزم الجهات المختلفة بشراء منتجات معينة، وتحتكر العطاءات الحكومية، وتفتعل الأزمات الاقتصادية والخاصة بندرة السلع ثم تغرق الأسواق بالسلع التي كانت نادرة بأسعار أعلى مما كانت عليه، وإرغام المتنافسين على الركوع بإثارة العقبات في الموانئ وتأخير وصول منتجاتهم، ورفع أو تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية حسب تقدير الموقف، ولربما أيضًا التحكم في سعر العملة الأجنبية لمزيد من الانقضاض لعزل المنافسين عن الطريق... فمن خلال السياسات الاقتصادية في "الضرب تحت الحزام" يمكن لعملاء المخابرات أن يكونوا من الأثرياء ويمكن أن يتحول الأثرياء إلى متسولين.

كما تحتفظ بعض أقسام مكافحة الجاسوسية في أجهزة المخابرات بنسخ معظم مفاتيح مباني السفارات ومواقع النشاطات الأجنبية، وكثيرًا ما تسجل زيارات سرية لهذه المباني كلما دعت الحاجة وأملت الضرورة في الوصول إلى ما بداخل الخزائن المغلقة للحصول على معلومات ووثائق تهدد أمن الدولة، أو محاصرة بعض المعلومات السرية التي دائمًا ما تتسرب بواسطة العملاء المزدوجين، أو لإخبارهم بطريقة غير مباشرة بأن تأمينهم مخترق ويسهل الوصول إليهم. وتمارس أيضًا عمليات التنصت على الهواتف والأجهزة اللاسلكية، واعتراض الرسائل بشتى الطرق، وفتح الطرود البريدية، والمراقبة المتلفزة، وحصر حركة الدخول والخروج عن قرب وعن بعد بواسطة مناظير وكاميرات وأدوات عمل متخصصة تزرع في أماكن قريبة من مباني السفارات، وتتم عمليات الرقابة للدبلوماسيين المشتبه فيهم بواسطة مجموعات كبيرة من عناصر متطوعة من نساء ورجال غير معروفين قبل ذلك بمتابعتهم بالتوالي، في مجموعات لمسافات محددة، أينما ذهبوا، بحيث لا تتكرر الوجوه

حتى لا ينكشف الأمر مهما كانت خبرة وكفاءة العميل الاستخباري المتابع أو الجاسوس عالية في اكتشاف هذا الأمر. وفي بعض الأحيان وبغرض تعطيل الجاسوس عن العودة لمنزله أو محل سكنه والذي يقع، في نفس الوقت، تحت التفتيش أو لزرع أي من أدوات التنصت وهو خارجه تتم عملية إرباكه بتعطيل محرك سيارته أو إفساد الاطارات أو تدبير حالة اضطرارية تمنع مرور سيارات الأجرة في الموقع المتواجد به، وفي كثير من الأحيان تتم حوادث تصادم بسيطة مفتعلة لسيارته مما يترتب عليه ذهاب الطرفين للشرطة لتدوين محضر الحادث بغرض تقديمه لشركة التأمين للقيام بالاصلاحات المطلوبة، ولم تتوقف وسائل التعطيل والإعاقة على هذا الحد بل من الممكن أيضًا أن يكون افتعال مشاجرة إحدى وسائل التعطيل.

في بعض الأحيان تمارس عمليات التضليل لإيقاع العملاء والجواسيس بعد التأكد من أن الشخص المحدد يعمل لصالح إحدى أجهزة المخابرات الأجنبية، ويمارس نشاطاته التجسسية على الدولة، وغالبًا ما يتم الحصول على هذه المعلومات من العناصر المخترقة لأجهزة المخابرات الأجنبية كما حدث في موضوع الروسي "سكربيكين" الذي كان يعمل عميلاً للمخابرات البريطانية، وحصل على هذه المعلومة أحد عملاء الروس داخل جهاز MI-6 البريطاني وإرسالها موثقة ومؤكدة إلى جهاز KGB الروسي والذي أعد خطته للإيقاع بـ"سكربيكين"، فاتصل به اثنان من جهاز KGB عند تواجده في موسكو باعتبارهما من ضباط MI-6 البريطاني المقيمين في روسيا والمنوط بهم التنسيق معه لتنفيذ مهامه التجسسية حيث تم إيقاعه في الشرك وتقديمه لمحاكمة أصدرت حكمها عليه بالإعدام واعدم رميًا بالرصاص.

وفي كثير من الأحيان تفشل أساليب "الضرب تحت الحزام" في تحقيق أغراضها، وهذا ما حدث عندما حاولت المخابرات الريبطانية الإيقاع بأحد ضباط المخابرات

الروسية العاملين بالسفارة بلندن، بالرغم من استغلالهم لنقطة ضعفه، حيث كان مولعًا بالعلاقات الغرامية مع النساء، وتم انتقاء فتاة مناسبة من فتيات الطبقة العليا اللواتي يُستخدمن في مثل هذه العمليات، وسرعان ما نجحت العملية وارتبط "سيرجي غريغورفين" مع الفتاة بعلاقة غرامية، وتم وضعه تحت المراقبة حيث استأجرت غرفة وضعت فيها مرآة عاكسة وأجهزة خاصة بالتصوير، تم خلالها تصويره والفتاة في فيلم جنسي مثير لمدة عشر دقائق، ثم قام عناصر MI-5 باقتحام الشقة، إذ كانوا يملكون نسخة من مفاتيحها، فداهموه في هذا الوضع الحرج وهو عاريًا حيث انسحبت الفتاة بهدوء معلنة له بأنها من المخابرات البريطانية، وتواصل الضغط عليه متجاهلين إعلانه بأنه دبلوماسي يمتلك حصانة تمنع التعرض له، وعرضوا عليه التعاون معهم أو كشف أمره للمخابرات الروسية التي تعاقب عناصرها الذين يقومون بعلاقات غرامية مع نساء غرب أوروبا، إلا أنه كان صلبًا ورفض التخلي عن معتقداته ورفض أن يكون عميلاً لهم، وفي صباح اليوم التالي تم تسليم طرد من مراسل مجهول إلى السفارة الروسية بلندن معنونًا للسفير ويحتوي على صور "غريغورفين" عاريًا في السرير، وقد لوحظ أنه قد رحل في نفس اليوم إلى موسكو ولم يسمع عنه شيئًا بعد ذلك.

بالرغم من إدعاء الحكومات البريطانية لحمايتها للحقوق لكافة المواطنين والتنظيمات السياسية، إلا أن اختراق جهاز المخابرات البريطاني MI-5 الحزب الشيوعي البريطاني يؤكد عكس ذلك، فقد تم تحضير عملية كبرى أعدتها أجهزة المخابرات البريطانية لاختراق الحزب الشيوعي والسطو على المقر السري الذي يحتفظ فيه بأرشيف ومستندات الحزب السرية والوسط الجماهيري والنقابي الذي يتعامل معه الحزب، حيث امتلكت المخابرات البريطانية وصفًا دقيقًا لأعضاء الحزب

الشيوعي البريطاني من خلال الاستمارات التي تم الاستيلاء عليها والتي توضح بالتفصيل أسباب الانضمام والمهام التي لم تكن ترغب في الإعلان عن نفسها، وكذلك العناصر التابعة للحزب والمتواجدة في الأحزاب البريطانية الأخرى، ومن ثم تمت عمليات الاختراق للحزب بتجنيد بعض من أعضائه وفتح نيران حملات إعلامية موجهة ضده، مما أدى لفقدانه الكثير من شعبيته. واتخذت الدولة البريطانية إجراءات من شأنها منع أي من المنتمين للحزب الشيوعي البريطاني أو المشتبه فيهم من الاطلاع على الوثائق السرية للدولة، والمعروف أن هذا الأسلوب الذي ينتمي لأساليب "الضرب تحت الحزام" ضد الأحزاب السياسية والناقدة للنظام السياسي، قد تم في دولة تعلن مرارًا بأنها مثال للديمقراطية الليبرالية في العالم، وفي الوقت الذي لم يكن فيه الحزب الشيوعي البريطاني مرتكبًا لأي من أساليب العنف أو التآمر المسلح أو تدبير انقلاب عسكري ضد حكم صاحبة الجلالة... أو قد تورط في تنفيذ مخطط سوفياتي لإعلان الجمهورية البريطانية وتطبيق النظام الشيوعي بالقوة في بريطانيا.

بالرغم من العلاقات الوطيدة بين الإدارة الأميركية وحكومة الكيان الصهيوني فإن جهاز الأمن الإسرائيلي "الموساد" يمارس عمليات "الضرب تحت الحزام" ضد الولايات المتحدة الأميركية والتجسس عليها والاحتفاظ بعدد من عملاء الموساد في الولايات المتحدة، وتستمرّ الاستخبارات الإسرائيلية في أعمال التجسس والتجنيد والتنظيم وتنفيذ العمليات السرية في الولايات المتّحدة. وقد اعترف المواطن الأميركي "جوناثان بولارد" بأنه كان يعمل جاسوسًا لصالح المخابرات الإسرائيلية ومدها بالمعلومات السرية والوثائق المختلفة والمتعلقة بالأسرار الحربية الأميركية وتحليل أنظمة الصواريخ والأبحاث النووية، وقد اكتشفته المخابرات المركزية الأميركية وقدمته لمحاكمة أصدرت حكمها عليه بالسجن مدى الحياة في آذار ـ مارس ١٩٩٢. وقد

كشف مكتب التحقيقات الفدرالي والاستخبارات العسكرية المضادة العديد من الجواسيس الذين يعملون لصالح أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية داخل الولايات المتحدة الأميركية بالرغم من الاعتذار الرسمي الذي قدمته إسرائيل للإدارة الأميركية والتي أوضحت فيه أن العمليات لم تتم بتكليف رسمي ولم تقصد انتهاكها للقوانين الأميركية، وبالرغم من ذلك تواصل الإدارة الأميركية تحيزها المتواصل لصالح إسرائيل ضد العرب وقيامها بدور عدائي في مسألة النزاع العربي الصهيوني.

قبل نهاية حكم الشاه الإيراني كان اللواء "نعمة الله ناصري" رئيس جهاز الـ"سافاك" الإيراني المعروف عنه التعامل بالقسوة والوحشية والإرهاب، في زيارة للمغرب لحضور أحد اجتماعات "نادي السفاري"، ذلك الذي يضم العديد من قادة المخابرات بالمنطقة العربية وأوروبا، فقد قامت المخابرات الروسية KGB باقتحام مقر إقامته وسرقت العديد من الأوراق التي تتضمن معلومات هامة بخصوص دول المنطقة غير المنضمة لـ"نادي السفاري"، ذلك بالإضافة إلى سرقة الشيفرة الخاصة بالنادي، والتي كانت تجدد بعد كل اجتماع، وكانت عملية السرقة تستهدف الحصول على المعلومات حيث أن هناك مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية ومجوهرات خاصة بزوجة اللواء ناصري، التي ترافقه في الرحلة، لم تمس ولم تتعرض للنهب. لقد كانت عملية الاقتحام والسطو منظمة تنظيمًا دقيقًا ولم تخلف وراءها أي أثر يدل على معرفة شخصيات مرتكبيها.

في محاولة من المخابرات الفرنسية SDEGE للتقرب من النظام الإيراني الذي أطاح بحكم الشاه، خصوصًا وأن فرنسا كانت الدولة التي أعطت الإمام الخميني حق اللجوء السياسي باعتباره يعاني الاضطهاد السياسي من نظام شاه إيران، سقط النظام وغادر الشاة إيران ولجأ إلى مصر في حماية صديقه الرئيس الراحل "أنور السادات"،

ثم من هناك إلى حماية صديقه الحميم ملك المغرب الملك الحسن الثاني. وكانت المخابرات الفرنسية في المغرب تتابع عن قرب الدوائر المعارضة للنظام الملكي والتي بدأت في إثارة الاضطرابات وتحريض الناس على التمرد استنادًا إلى أنه "من العار أن تستضيف المغرب الطاغية المخلوع والهارب من إيران الشاه وعائلته"، وبدأت المخابرات الفرنسية تحذير السلطات المغربية من مدى الخطر المحتمل والتحذير مما يشكله وجود الشاه في المملكة من مخاطر، إذ إنه من الضروري إنهاء استضافة شاه إيران بالمغرب. إلا أن الملك المغربي رفض مقترح رفض الاستضافة المقدم من المخابرات الفرنسية عن لسان رئيس جهاز المخابرات الفرنسي "ديفيد اندلمان" باعتبار أن الشاه رجل يعيش مرحلة مأساوية من حياته، علاوة على أنه رجل مسلم، وأن المغاربة يعتبرون الضيافة واجبًا مقدسًا، وأن الشاه سيبقى في المغرب طالما يرغب في ذلك. إلا أن رئيس المخابرات الفرنسية أخبر الملك الحسن الثاني بأن حكام إيران الجدد من "جماعة الخميني" قد وقّعوا عقدًا مع بعض المنظمات المختصة بعمليات الخطف والاغتيال لاختطاف بعض أفراد العائلة المالكة المغربية للمساومة عليهم في مقابل تسليم العائلة الأمبراطورية الإيرانية، وكلف رئيس المخابرات الفرنسية بعد ذلك بمقابلة الشاه في المغرب وطلب منه الرحيل عن المغرب. وبعد فترة وجيزة رحل الشاه إلى جزر البهاما ومنها إلى نيويورك وأخيرًا إلى مصر حيث توفي في أرضها.

في ٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر عام ١٩٧٩ احتلت أعداد من الطلاب والحرس الثوري الإيراني السفارة الأميركية بطهران واحتجزوا ٥٢ دبلوماسيًا أميركيًا كرهائن، واستمرت المواجهة بين أميركا وإيران بخصوص هذا الحدث عامًا كاملاً، وكان الإيرانيون يطالبون الإدارة الأميركية بتسليمهم الشاه وعائلته، الذي كان موجودًا في نيويورك ليعالج من مرض السرطان. وقد اشتدت الأزمة ووضعت المخابرات

الأميركية خطة لمهاجمة مبنى السفارة الأميركية المحتجز بها الرهائن، إلا أن العملية قد فشلت، وبعدها تمت استعانة الـCIA بالمخابرات الفرنسية التي كانت أكثر منها قدرة وتغلغلاً في الأوساط الإيرانية، لوضع خطة لاختطاف الامام الخميني عند عودته لمنزله بمدينة "قم"، وذلك باعتراضه ووضعه في طائرة عمودية وترحيله إلى إحدى السفن المنتظرة في المحيط الهندي. وقد تمت عملية رسم الخرائط والمواقع وتفاصيل عمليات التنفيذ، إلا أنها لم تنفذ بعد تقدير احتمالات الفشل أو الخطأ في التنفيذ بما سيعود بعواقب وخيمة على الرهائن ويكون هناك مبررًا موضوعيًا لقتلهم وتصفيتهم.

وصلت معلومات للمخابرات الفرنسية باعتزام الأميركيين تخفيض قيمة الدولار الأميركي وتم وضع سيناريو محكم ليتم تنفيذه من خلال بعض رجال الأعمال دون التدخل المباشر من الحكومة أو مصرفها المركزي، والذي من الممكن إنكار أي صلة لهم بالحكومة، وذلك بالقيام الفوري ببيع الدولارات وشراء الفرنك الفرنسي من كافة أسواق التعامل الاقتصادي، وهو أمر سيحقق أرباحًا كبيرة يمكن من خلالها تمويل جهاز المخابرات الفرنسي لسنوات عديدة، وتحقيق مشاريع أمنية عالية التكلفة، وتعتبر هذه العملية واحدة من عمليات "الضرب تحت الحزام" بين أجهزة مخابرات الدول المتحالفة والتي تربطها مصالح مشتركة، إلا أنه عندما تتيح الفرصة لأي من الأجهزة الاستخبارية تحقيق تفوق فهي لا تتنازل عنه مطلقًا، وكثيرًا ما توجد التبريرات مستقبلاً لتسوية الأمور التي تكون قد أحدثت سوء التفاهم[١].

---

١ ـ صالح محمود عابدين، المخابرات والأمن والجاسوسيّة، ص٢٨٧ ـ ٣٠٢.

لائحة المراجع

أندرو كرستوفر، غورديسكي أوليغ، الاستخبارات السوفياتيّة في العالم ١٩١٧ ـ ١٩٩١، ترجمة هنادي السمرا، رينا شربل، نادر عسيران (دار الحقيقة (بيروت،١٩٩١)

الجزائري سعيد، المخابرات والعالم، دار الجيل (بيروت،١٩٨٨)

الجزائري سعيد، المخابرات والعالم، دار الجيل (بيروت،١٩٩٧)

الجزائري سعيد، ملفّ التسعينات عن أعمال المخابرات، دار الجيل (بيروت،١٩٩٧)

الجزائري سعيد، ملفّ الثمانينات عن حرب المخابرات، دار الجيل (بيروت،١٩٨٩)

رافيف دان، وميلمان يوسي، كلّ جاسوس أمير، تعريب ممدوح لطفي، دار الكتاب العربي (دمشق،١٩٩١)

رصاص د. محمود سيّد، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة غول وعنقاء وخلّ، ماذا فعلت؟، دار المعرفة (دمشق، ١٩٨٨)

زهر الدين د. صالح، ملف الاستخبارات السوفياتيّة، المركز الثقافي اللبناني (بيروت،٢٠٠٣)

زهر الدين د. صالح، ملف الاستخبارات الفرنسيّة والبريطانيّة، المركز الثقافي اللبناني (بيروت،٢٠٠٣)

صالح محمود عابدين، المخابرات والأمن والجاسوسيّة، مكتبة مدبولي (القاهرة،٢٠٠٣)

طوماس غوردون، إنحطاط الموساد، إغتيالات وأكاذيب وارتزاق، ترجمة د. محمّد معتوق، دار بيسان (بيروت،٢٠٠٠)

العقيد أبو الطيّب، الاستخبارات الصهيونيّة: العدوّ الأول، مكتبة مدبولي (القاهرة،١٩٩٣)

فريجي سهيل، العلاقات القنصليّة والدبلوماسيّة حصاناتها وامتيازاتها (بيروت،١٩٧٠)

فولكمان إرنست، الجواسيس عملاء سريّون غيّروا مجرى التاريخ (مكتبة مدبولي،١٩٩٩)

لجنة من الباحثين، وكالة المخابرات الأميريكيّة، وثائق سريّة، مترجم عن الإنكليزيّة بإشراف طلعت غنيم حسن، مكتبة مدبولي (القاهرة،١٩٩٣)

وود جان، جواسيس للبيع، ترجمة لطيف الناصر، دار الحسام (بيروت،١٩٩٠)

Bohlen Charles E., *Witness to History 1919-1969*, Weidenfeld et Nicholson, (Londres,1973)

Romerstein Herbert et Levtchenko Stanislas, *The KGB against the "Main Ennemy"*, Lexington Books (Lexington,1989)

Rositzke Harry, *The KGB Eyes of Russia*, Sidgwick & Jackson (London,1983)

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الدبلوماسيَّة والجاسُوسيَّة	٥
الدبلوماسيَّة تجسُّسٌ علّنيّ	٦
الشَخصُ غَير المَرغوب فيه	١٢
إتّفاقيّة فيينّا للعلاقَات القنصُليَّة	١٤
إتّفاقيّة فيينّا للعلاقَات الدبلوماسيَّة	٥٦
الملحقون العسكريّون	٧٨
الجَاسُوسيّة والدبلومَاسيَّة الأميركيَّة	٨٠
جهاز مخابرات وزارة الخارجيّة الأميركيّة	٨٢
علاقة السفير بمحطّة وكالة المخابرات المركزيّة في سفارته	٨٤
قصَّةُ الجَاسوس وليام بكلي	٨٦
كَشفُ الوثائِق الاستخبَارَاتيَّة لدى السَّفَارة الأميركيَّة في طَهرَان	٩٥
الدبلوماسيَّة غطَاءُ المخبرين السوفيَات	٩٧
الدبلوماسيَّة والتجسُّس في خلال الحَرب البَاردَة	١٠٠

الموضوع	الصفحة
دبلومَاسيُّون سوفيَات... جواسيس في كنَدا	١١١
أَفَانسِي شُورُوخُوف: الدبلومَاسيُّ السُّوفيَاتيُّ المرتَد	١١٣
يورشينكو: الجاسوس العاشق المتنقّل بين سفَاراتَي الجبّارين	١٢١
كَاتِب رسَائل الشِّيفرَة في السَّفارَة السوفيَاتيَّة لدَى كندَا	١٣١
المحطَّة السوفياتيَّة البَاريسيَّة	١٤٥
بينَ موسكُو وواشنطن	١٥٢
في عهد ميخائيل غورباشيف	١٦١
روسيا وريثَة النهج السوفيَاتي	١٧٠
الدبلومَاسيَّة والجاسُوسيَّة الإسرَائيليَّة	١٧٢
الجَاسوسيَّة والدبلومَاسيَّة في إسرَائيل	١٧٢
مخَابَرات العمِّ سَام في خِدمَة مخَابرَات داوُد	١٧٥
الخِدَاع الدبلُومَاسي الإسرَائيلي	١٧٨
دِبلومَاسيُّون إسرائيليُّون جوَاسيس في مُوسكو	١٨١
الدبلُوماسيَّة الإسرائيليَّة والجَاسُوسيَّة في أفريقيَا والشَّرق الأقصَى	١٨٨
السفارات الإسرائيليَّة والجاسُوسيَّة والمعلومَاتيَّة الحديثَة	١٩٥
الحَقيبَةُ الدبلُوماسيَّة ...المستوعَب	١٩٥

الموضوع	الصفحة
وقَائعٌ جاسُوسيّةٌ دبلومَاسيَّة	١٩٧
ويلهَالم وَاسمُوس: لورَانس الألمَانيّ	١٩٧
قصَّة غريفيل وين، وتورُّط دبلوماسيّين بَريطانيّين وأميركيّين	٢٠٢
لينين ومؤامرة السفراء الثلاثة	٢٠٤
السَّافَاك في سفَارات الشَّاه لدَى أورُوبَّا	٢١١
كَشفُ الوثائِق الاستخبَارَاتيَّة لدى السَّفَارة الأميركيَّة في طَهرَان	٢١٣
الإعلان الصينيّ عن الحاجَة إلى عَناصر المخَابَرات	٢١٥
فَضيحَة الدبلوماسيَّة ـ المخَابرَاتيَّة الصينيَّة في لاهَاي	٢١٧
الضرب تحت الحزام	٢٢١
لائحة المراجع	٢٣٩


Bibliotheca Alexandrina
0586438